المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي
Ministry of Higher Education

سلسلة
تقارير التعليم العالي في الدول المتقدمة
(١)

التعليم العالي في ألمانيا

ترجمة
مركز البحوث والدراسات
بوزارة التعليم العالي
(CHERS)

١٤٣١هـ / ٢٠١٠ م

وزارة التعليم العالي
Ministry of Higher Education

سلسلة

التعليم العالي في الدول المتقدمة

(١)

التعليم العالي في ألمانيا

تقرير الدولة لبرنامج الراصد الدولي للتعليم العالي

Marc Kaulisch
Jeroen Huisman
October 2007

ترجمة

مركز البحوث والدراسات بوزارة التعليم العالي
(CHERS)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مركز البحوث والدراسات
التعليم العالي في ألمانيا / مركز البحوث والدراسات.- الرياض ، ١٤٣٠هـ
٨٠ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٠-٠٥١- ١٧- ٩٩٦٠- ٩٧٨
١ - التعليم العالي - ألمانيا أ. العنوان
ديوي ٣٧٨، ٤٣٣ ٥٩٧٨ / ١٤٣٠

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٥٩٧٨
ردمك: ٧-٠٥٢- ١٧- ٩٩٦٠- ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

ترجم هذا الكتاب بموافقة مركز دراسات
سياسات التعليم العالي
(CHEPS)

Center for Higher Education Policy Studies CHEPS
Universiteit Twente
Postbus 217
7500 AE ENSCHEDE The Netherlands

T +31 53 489 3263
F +31 53 434 0392
E secr@cheps.utwente.nl
W www.utwente.nl/cheps
http://www.utwente.nl/cheps/higher__education__monitor

cheps

Center for
Higher Education
Policy Studies

Higher education in GERMANY

Country report

Marc Kaulisch
Jeroen Huisman

October 2007

CHEPS – International higher education monitor

Center for Higher Education Policy Studies (CHEPS
Universiteit Twente
Postbus 217
7500 AE ENSCHEDE
The Netherlands

T +31 53 489 3263
F +31 53 434 0392
E secr@cheps.utwente.nl
W www.utwente.nl/cheps

CHEPS, September 2007

فهـــرس المحتـــويات

الاختصارات : ٧
١- مقدمة : ٩
١- ١ المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي: ١٢
١- ٢ المرحلة العليا من التعليم الثانوي : ١٥
١- ٢- ١ التعليم العام: المرحلة الثانوية العليا : ١٥
١- ٢- ٢ المدارس المهنية نظام الدوام الكامل : ١٦
١- ٢- ٣ التدريب المهني ضمن نظام نصف الدوام: النظام الثنائي :... ١٧
١- ٣ التعليم الإضافي : ١٨
٢- البنية التحتية للتعليم العالي : ١٩
٢-١ المعاهد العليا المتخصصة : ٢٢
٢-١-١ البنية : ٢٢
٢-١-٢ القبول : ٢٦
٢-١-٣ المشاركة: ٢٧
٢-١-٤ التخرج : ٢٨
٢-١-٥ التعليم، وسوق العمل : ٢٩
٢-١-٦ هيئة العاملين: ٣٠
٢-٢ الجامعة : ٣١
٢-٢-١ البنية : ٣١
٢-٢-٢ القبول : ٣٦
٢-٢-٣ المشاركة: ٣٨
٢-٢-٤ التخرج : ٣٩
٢-٢-٥ التعليم، وسوق العمل : ٤٠
٢-٢-٦ هيئة العاملين: ٤١
٢-٣ التعليم عن بعد :..... ٤٥
٢-٤ تعليم ما بعد التخرج : ٤٥
٢-٤-١ البنية، والقبول : ٤٦
٢-٥ تطور السياسات : ٤٧
٣- البنية التحتية للبحث : ٤٩
٣-١ جهات التنفيذ : ٥١

٣-١-١ مؤسسات التعليم العالي : ٥١
٣-١-٢ المؤسسات الخاصة غير الربحية، والمؤسسات الحكومية :.... ٥٢
٣-١-٣ قطاع الصناعة : ٥٣
٣-٢ جهات التمويل :..... ٥٣
٣-٣ تطور السياسات: ٥٥
٤- النواحي المالية : ٥٧
٤-١ التمويل المؤسسي :..... ٦٠
٤-١-١ المساعدات الحكومية الأساس : ٦٠
٤-١-٢ منح البحث العلمي : ٦٢
٤-١-٣ عقود البحث، وعقود التدريس : ٦٣
٤-٢ دعم الطلاب، ورسوم التدريس :..... ٦٣
٤-٢-١ دعم الطلاب : ٦٣
٤-٢-٢ رسوم التدريس : ٦٥
٥- الهياكل الإدارية : ٦٧
٥-١ الحكم الفيدرالي ، والإقليمي :..... ٧٠
٥-٢ المنظمات الوسيطة : ٧٢
٥-٣ سلطة المؤسسات التعليمية ، وأثرها :..... ٧٢
٦- ضمان الجودة :..... ٧٥
٦-١ التقويم الداخلي، والخارجي :..... ٧٧
٦-٢ اعتماد المقررات الدراسية : ٧٨
٧- المراجع : ٨٠

الاختصارات :

الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي	BMBF
الهيئة الألمانية للتبادل العلمي	DAAD
مؤسسة البحث العلمي الألمانية	DFG
النظام الأوروبي لتحويل الدرجات	ECTS
القانون الإطاري للتعليم العالي	HRG
مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية	HRK
المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات	KMK

١- المقدمة :

١- المقدمة[١] :

تتكون جمهورية ألمانيا الفيدرالية من ست عشرة (١٦) ولاية (Länder)، وذلك في أعقاب الوحدة الألمانية المعلنة بموجب المعاهدة الموقعة بين جمهورية ألمانيا الفيدرالية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٩٠م، ولكل ولاية (Land) دستورها وحكومتها الخاصة، حيث ينص الدستور الفيدرالي (Grundgesetz) على أن الولايات لها الحق في التشريع وسن القوانين، دون أن تتعارض مع السلطة التشريعية للولاية (Land)، فتقع مسؤولية وضع التشريعات التعليمية (الأكاديمية) وإدارة نظام التعليم في الأساس على عاتق الولايات، في حين تقلص تأثير السياسة الفيدرالية على سياسات التعليم في ألمانيا عقب التعديل الدستوري في عام ٢٠٠٦م.

وينقسم نظام التعليم الألماني إلى تعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال)، والتعليم الأساس (الابتدائي)، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي (ما بعد الثانوي)، والتعليم المستمر، وما إن يبلغ الطفل السنة السادسة (٦) من العمر حتى يلزم الالتحاق بالمدرسة الابتدائية (Grundschule)، إذ يلتحق جميع الطلاب في ألمانيا بالمدارس الابتدائية، ومدة الدراسة أربع (٤) سنوات دراسية (٤:١)، باستثناء ولايتي: برلين (Berlin) وبراندنبورغ (Brandenburg)، حيث مدة الدراسة الابتدائية هناك ست (٦) سنوات، وينقسم التعليم الثانوي إلى المرحلة الثانوية الدنيا (Sekondarstufe I)، التي تشتمل على مدارس تعليم الطلاب في المرحلة العمرية (١٠:١٦) عاماً خلال الصفوف الدراسية من خمسة (٥) إلى عشرة (١٠) (أو من سبعة(٧) إلى عشرة (١٠)، والمرحلة الثانوية العليا (Sekondarstufe II)، التي تشتمل على جميع المقررات التعليمية المبنية على ما ترسخ من أساسات في المرحلة الثانوية الدنيا، وتستهدف التلاميذ في الفئة العمرية: بين (١٦) و (١٩) عاماً، فينبغي على كلتي الفئتين العمريتين (فئتي : الثانوية الدنيا ، والعليا) إذن قضاء ثلاث (٣) سنوات دراسية داخل المدرسة: تحضر الفئة الأولى نظام الدوام الكامل، بينما تحضر الفئة الثانية نظام الدوام الكامل أو نظام نصف الدوام لمدة ثلاث (٣) سنوات.

---

١. يرجع هذا الفصل في الأساس إلى:(Eurydice) (٢٠٠٣م). «ألمانيا ٢٠٠٢-٢٠٠٣م». أشكال التعليم، والتدريب المهني، وأنظمة تعليم الكبار في أوربا (Structures of Education. Vocational Training and Adult Education Systems in Europe)، منقول بتاريخ: ٢٠٠٧/٥/٢٢م من العنوان الإلكتروني:
http://www.eurydice.org/ressources/eurydice/pdf/041DN/041__DE__EN.pdf. مؤتمر وزراء التعليم والثقافة (Kultusministerkonferenz) ٢٠٠٦م. «نظام التعليم في جمهورية ألمانيا الفيدرالية (The Education System in the Federal Republic of Germany) ٢٠٠٤م، وصف المسؤوليات، والأنظمة، والتطورات في سياسة التعليم من أجل تبادل المعلومات في أوربا (A description of the responsibilities. structures and developments in education policy for the exchange of information inEurope.)». منقول بتاريخ: ٢٠٠٧/٥/٢٢م من العنوان الإلكتروني: http://www.kmk.org/dossier/dossier__en__ebook.pdf. Eurydice (٢٠٠٧م).
«ألمانيا، أبريل/ نيسان ٢٠٠٧» أوراق تلخيصية حول أنظمة التعليم الأوربي والتحسينات المستمرة (National summary sheets on education systems in Europe and ongoing reforms) منقول بتاريخ: ٢٠٠٧/٥/٢٢م من العنوان الإلكتروني: http://www.eurydice.org/ressources/eurydice/pdf/047DN/047__DE__EN.pdf.

ومما يتسم به نظام التعليم في ألمانيا أن التعليم الثانوي الأدنى يتم في أنواع مختلفة من المدارس (أهم هذه الأنواع هي: (Hauptschule)، و(Realschule)، و(Gesamtschule)، و(Gymnasium)، ويعرف هذا النظام التعليمي (الأكاديمي) بنظام التنوع المدرسي (gegliedertes Schulsystem)، كما تمثل هذه الأنواع من المدارس مستويات مختلفة من التعليم، ومن السمات المميزة -أيضاً - لنظام التعليم الألماني أنه لا يمكن تقرير أو اختيار أحد أنواع التعليم الثانوي إلا بعد إتمام أربع (٤) سنوات دراسية (في التعليم الابتدائي) أو عندما يبلغ الطلاب السنة العاشرة (١٠) من العمر، وقد أوضحت نتائج إحدى دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) البرنامج الدولي لتقويم الطلاب (PISA) أن هذا التمييز المبكر من شأنه أن يخلق اختلافات في المحصلات والفرص التعليمية (الأكاديمية) بين طلاب هذه الأنواع المختلفة من المدارس (Prenzel. Baumert، وآخرون، ٢٠٠٤م)، تبويب رقم(٣,٧).

١-١ - المرحلة الدنيا في التعليم الثانوي :

تعتمد المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي العام على أسس التعليم الابتدائي المقدم داخل المدارس الابتدائية، وتهدف جميع المقررات التعليمية (الأكاديمية) الخاصة بتلك المرحلة من التعليم إلى إعداد التلاميذ للمقررات التالية في المرحلة العليا من التعليم الثانوي، ويُعد إتمام المرحلة الثانوية العليا الأساس للالتحاق بالتعليم العالي: سواء أكان معهداً عالياً، أم جامعة، أم تعليماً مستمراً، ولذا تتسم تلك المدارس الثانوية الدنيا – بوجه عام – بطبيعة تقليدية شاملة، إلا أنه ثمة اختلافات، كما هو الحال، على سبيل المثال: في المدارس الثانوية (Gymnasien) التي تركز على التعليم الليبرالي، في حين تركز المدارس الثانوية التحضيرية للتعليم المهني (Realschulen) على كل من التعليم الليبرالي والتطبيقي على حد سواء، وتختلف طبيعة انتقال الطالب من المدرسة الابتدائية إلى إحدى أنواع المدارس الثانوية الدنيا التي يبقى فيها حتى إتمام مدة التعليم الإلزامي كامل الوقت باختلاف التشريعات في كل ولاية، وتعد الإرشادات التي يتلقاها الطالب من المدرسة السابقة بمنزلة أساس أو توجيه لاختيار مجال المدرسة المستقبلية التي سيلتحق بها، ويلازم ذلك إجراء مشاورات مفصلة مع الآباء، إذ يكون القرار النهائي للآباء، غير أن بعض أنماط محددة من المدارس يتوقف الالتحاق بها على إظهار الطلاب مستوى معيناً من القدرات، و/أو القدرة الاستيعابية للمدرسة، و/أو قرار هيئة الإشراف بالمدرسة.

وتقدم المدرسة الثانوية الرئيسة (Hauptschule) التعليم العام الأساس للطلاب، وتضم عادةً المراحل الدراسية ما بين الصف الخامس(٥) والتاسع (٩)، وتتشابه المناهج فيها مبدئياً مع تلك الموجودة في أنواع المدارس الأخرى، إلا إن معدل التدريس فيها يكون أبطأ بوجهٍ عام وكذلك محتوى المقررات يشتمل على نسبة أكبر من الأساسات.

أما المدارس الثانوية التحضيرية للتعليم المهني (Realschulen) فهي توفر تعليماً عاماً -أيضاً - لكنه أكثر شمولاً، وتبدأ من الصف الخامس (٥) إلى الصف العاشر(١٠)، وتنقسم المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule) التقليدية في كثيرٍ من الولايات إلى المرحلة السفلى

(Unterstufe) والمرحلة العليا (Oberstufe) (مدة كل واحدة(٣) ثلاث سنوات)، في حين أنها لا تتجاوز الأربع (٤) سنوات في كل من ولاية بايرن (Bayern)، وبرلين (Berlin)، وبرادينبرغ (Brandenburg)، وهامبورغ (Hamburg)، أي : أنها تبدأ في الصف السادس (٦)، بالإضافة إلى ذلك ثمة برنامج تعليمي (أكاديمي) خاص بالمدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule) لمدة ثلاث(٣) أو أربع(٤) سنوات لأجل طلاب مرحلة ما بعد الصف السادس (٦) أو السابع (٧) في المدرسة الثانوية الرئيسة (Hauptschule) ممن لديهم الرغبة في الانتقال إلى المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule)، في حين لا تتوافر مثل تلك المدرسة (Realschule) ضمن نظام المرحلة الثانوية الدنيا في الولايات الثلاث (٣) (Thuringia)(Anhalt)،(Saxony) ، إلا أنه يمكن اختيار الحصول على شهادة إتمام الثانوية التحضيرية (Realschule) إلى جانب شهادة إتمام الثانوية الرئيسة (Hauptschule) في المدرسة المتوسطة (Mittelschulen) في ولاية (Saxony)، والمدرسة الثانوية (Sekundarschulen) في ولاية (Saxony-Anholt)، وكذلك المدرسة النظامية (Regelschulen) في ولاية (Thuringia).

توفر المدرسة الثانوية (Gymnasien) تعليماً مكثفاً عاماً أو ليبرالياً، ويشمل عادةً الفصول من الخامس (٥) إلى الثالث عشر (١٣) ، (أو تشمل من الصف السابع(٧) إلى الثالث عشر (١٣))، وذلك في حال ارتياد الطالب مدارس ابتدائية (Grundschule) تستغرق مدة الدراسة فيها ست(٦) سنوات علاوة على سنة تمهيدية لا تعتمد على نوع المدرسة) مع تقديم برنامج تعليمي (أكاديمي) متواصل في المرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي. وبصرف النظر عن المدرسة الثانوية (Gymnasien) التقليدية، هناك أنواع خاصة أخرى من هذه المدارس الثانوية (Gymnasium) بحيث يمكن لطلاب المدرسة الثانوية الرئيسة (Hauptschule) الانتقال إليها بعد الصف السابع (٧)، بالإضافة إلى وجود برامج تعليمية (أكاديمية) مخصصة للقادرين من الطلاب المتخرجين من المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule) أو من المدرسة المهنية وفي نهاية الصف العاشر (١٠) في المدارس الثانوية (Gymnasium)، يتم ترقية الطلاب الذين حصلوا على درجات النجاح على الأقل في جميع المقررات الدراسية إلى المستوى الأعلى من المدارس الثانوية (Gymnasium) (المرحلة الثانوية العليا Oberstufe (gymnasiale).

أما النوع الرابع (٤) من المدارس الثانوية فيتمثل في المدارس الثانوية الشاملة (Gesamtschulen)، وتمنح أكثر من نوع من البرامج التعليمية (الأكاديمية)، وعدداً من هذه البرامج التعليمية (الأكاديمية) في مقررات دراسية معينة، ولأجل صفوف دراسية محددة، يتم تقديمها إما في فصول تم تجهيزها لتلائم مؤهلاً نهائياً خاصاً، و إما ضمن مجموعة من الفصول المقسمة إلى مستويين(٢) على الأقل وفقاً لقدرات الطالب، وبصرف النظر عن تلك الأنواع الأربعة (٤) للتعليم الثانوي، قامت بعض الولايات بإدخال أنواع جديدة من المدارس، حيث تضم فيها المسارات التعليمية (الأكاديمية) لكل من المدرسة الثانوية الرئيسة (Hauptschule).

والمدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule)، وتختلف مسميات هذه المدارس في ولاية، فيطلق عليها إما: المدرسة المتوسطة (Mittelschule)، أو المدرسة الثانوية (Sekundarschule)،

وإما المدرسة النظامية (Regelschule)، أو المدارس الثانوية الرئيسة والتحضيرية المدمجة (Integrierte Haupt-und Realschule)، وإما المدارس الثانوية الرئيسة والتحضيرية المرتبطة (Verbundene Haupt- und Realschule)، وإما المدرسة الثانوية التحضيرية الشاملة (Erweiterte Realschule)، أو المدرسة الإقليمية (Regionale Schule)، وفي بعض الحالات تعد هذه الأنماط الهجينة من المدارس بمنزلة استجابة لانخفاض أعداد الطلاب بسبب بعض التطورات السكانية.

ومن الجدير بالذكر أن عدد الطلاب الذين ينتقلون مباشرةً بعد إنهاء المدرسة الابتدائية (Grundschule) إلى المدرسة الثانوية (Gymnasium) قد ازداد خلال العقود الماضية حتى وصل إلى (٤٤٪) عام ٢٠٠٥م، في حين وصلت نسبة عدد الطلاب ممن بدأوا دراستهم الثانوية في المدرسة الثانوية الرئيسة (Hauptschules) إلى (٢٢٪)، وفي المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule) إلى (٢٧٪)، وفي المدرسة الثانوية الشاملة (Gesamtschule) إلى (٧٪) فقط.

وبإتمام برامج التعليم في المرحلة الثانوية الدنيا، يحصل الطلاب على شهادة تفيد اجتياز الصف التاسع (٩) أو العاشر (١٠) حسب نوع المدرسة، أو اجتياز اختبار نهائي في بعض الولايات، أما في المدارس الثانوية (Gymnasium) فلا يصدر للطلاب أي شهادات، وإنما يؤهل لدخول المرحلة الثانوية العليا (Gymnasiale) (Oberstufe)، وهي المستوى الأعلى من المدارس الثانوية (Gymnasium)، وأما بالنسبة إلى الطلاب الذين لم يحققوا الأهداف المقررة لبرنامج التعليم فعليهم المتابعة إلى حين تسلم تقرير إتمام المدرسة الثانوية، وتقوم وزارة التربية و الشؤون الثقافية للولاية بصياغة نماذج تلك الشهادات.

وفي نهاية الصف التاسع (٩) يستطيع الطالب في جميع الولايات الحصول على أول مؤهل للتعليم العام، يطلق عليه شهادة التعليم الثانوي الأساس (Hauptschulabschluß) (شهادة التخرج من المدرسة الثانوية الرئيسة (Hauptschule)، وتُستخدم شهادة التعليم العام عادةً لغرض القبول في برامج التدريب المهني ضمن ما يسمى بالنظام الثنائي، كما تعد - أيضاً - إحدى المتطلبات الأولية لعدد من المدارس المهنية الأخرى.

أما في نهاية الصف العاشر (١٠)؛ فيستطيع الطالب في جميع الولايات الحصول على مؤهل متوسط (الشهادة المدرسية المتوسطة(Mittlerer Schulabschluß)، ويطلق عليها اسم الشهادة الثانوية التحضيرية (Realschulabschluß) (شهادة التخرج من المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule)، حيث يحصل الطالب على هذه الشهادة من المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule) إذا حقق درجات مناسبة في جميع المقررات الدراسية المقررة، و يمكن الحصول على (شهادة المدرسة المتوسطة (Mittlerer Schulabschluß) - أيضاً - بعد إتمام الصف العاشر(١٠) في أنماط أخرى من المدارس الثانوية الدنيا، وذلك إذا حقق الطالب مستوى محدداً من التحصيل الدراسي، كما يمكن الحصول عليها من المعهد المهني (Berufsschule) بعد إتمام مستوى التحصيل المطلوب وتحقيق المعدل المتوسط من الدرجات، وتؤهل شهادة التأهيل المتوسطة (Realschulabschluß) الطالب للقبول بالمدارس الثانوية العليا كالمدارس المهنية المتخصصة

(Berufsfachschulen)، والمدرسة الثانوية المتخصصة (Fachoberschule)، وتُستخدم - أيضاً - عند الالتحاق ببرامج التدريب المهني ضمن النظام الثنائي.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن استكمال الدراسة في المستوى الأعلى من المدرسة الثانوية (Gymnasium) (المرحلة الثانوية العليا (Gymnasiale Oberstuf)) إلا إذا تحققت مستويات محددة من التحصيل، وذلك في نهاية الصف العاشر(١٠) في المدرسة الثانوية (Gymnasium) أو في المدرسة الثانوية الشاملة (Gesamtschule) (وفي نهاية الصف التاسع (٩) في المدرسة الثانوية (Gymnasium) في ولايتين من بين الولايات)، ومع ذلك يمكن الحصول على مؤهل القبول المطلوب للانتقال إلى المستوى الأعلى من المدرسة الثانوية (Gymnasium) عن طريق الحصول على شهادة التأهيل العامة المتوسطة (Mittlerer Schulabschluß) أو عن طريق الحصول على شهادة تأهيل من المدارس المهنية إذا حقق فيها الطلاب المستوى التعليمي (الأكاديمي) المطلوب.

١-٢ المرحلة العليا من التعليم الثانوي :

عندما يُتم الطلاب مرحلة التعليم الإلزامي (عادة في عمرخمس عشرة (١٥) سنة)، ينتقل الطالب إلى المرحلة العليا من التعليم الثانوي، وتستهدف الطلاب في المرحلة العمرية: مابين ستة عشر(١٦) – تسعة عشر(١٩) عاماً ، ويعتمد نوع المدرسة التي سيلتحق بها الطالب على المؤهلات التي اكتسبها في نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، وتشمل مجموعة البرامج الدراسية المقدمة كلاً من التعليم العام نظام الدوام الكامل، والتعليم والتدريب المهنيين، بالإضافة إلى التدريب المهني ضمن النظام الثنائي (نظام المزدوج، يُنظر : القسم ١-٢-٣)، ويمكن احتساب الصفين الخامس(٥) والسادس(٦) في المدارس الثانوية كافة بمنزلة مرحلة للتوجيه (Orientierungsstufe) أو (Förderstufe) مع إتاحة فرصة اختيار المهنة المرغوب الدراسة فيها حتى نهاية الصف السادس(٦) ، وفي بعض الولايات تنظم مرحلة التوجيه في وحدة منفصلة ومستقلة عن أنماط المدارس التقليدية، وفي هذه الحالة تبدأ الدراسة بالمدراس الثانوية في الصف السابع (٧) مباشرة.

١-٢-١ التعليم العام: المرحلة الثانوية العليا (Gymnasiale oberstufe):

يشمل المستوى الأعلى من التعليم الثانوي (Gymnasiale Oberstufe) من المدارس الثانوية (Gymnasium) الصفوف الدراسية ما بين الحادي عشر (١١) والثالث عشر (١٣) (في بعض الولايات من الصف العاشر(١٠) إلى الثاني عشر(١٢) أو من الصف الحادي عشر (١١) إلى الثاني عشر(١٢))، وعادة ينقسم إلى مرحلة تمهيدية لمدة عام واحد وأخرى تأهيلية لمدة عامين ، وينتهي هذا المستوى بتقديم اختبار الثانوية العامة (Abitur) في الصف الثالث عشر (١٣)، فيحصل الطالب عند اجتياز هذا الاختبار بعد قضاء ثلاثة عشر(١٣) عاماً دراسياً بالتعليم على شهادة التخرج (Allgemeine Hochschulreife) (مؤهل القبول

بالتعليم العالي العام)، كما يمكن الحصول على هذه الشهادة بنهاية الصف الثاني عشر (١٢) – أيضاً – شريطة إثبات حضورالطالب لإجمالي (٢٦٥) مدة أسبوعية على الأقل خلال مرحلتي : التعليم الثانوي الدنيا ، والعليا، ويُدرج مستوى أداء الطالب خلال المرحلة التأهيلية بالتفصيل مع شهادة نتيجة اختبار الثانوية العامة (Abitur).

١-٢-٢ المدارس المهنية نظام الدوام الكامل:

تشمل المدارس المهنية نظام الدوام الكامل:المعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule)، والمدرسة الثانوية المتخصصة (Fachoberschule)، والمدرسة الثانوية المهنية (Berufliches Gymnasium)، والثانوية المتخصصة (Fachgymnasium)، بالإضافة إلى المدرسة المتخصصة (Fachschule) ، وأنواع أخرى من المدارس توجد في بعض الولايات، أو تلك التي لها أهمية هامشية بسبب قلة عدد الطلاب فيها، ويعد المعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule) من مدارس نظام الدوام الكامل التي تقوم بإعداد طلابها لاحتراف مهنة معينة، بالإضافة إلى تنمية مستوى التعليم العام لديهم، وفي حال لم توفر مثل هذه المدارس تأهيلاً مهنياً كاملاً، يمكن عد مدة الدراسة بالمعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule) – في بعض الحالات الخاصة– مكافئة للسنة الأولى من التدريب المهني ضمن النظام الثنائي، وعادة ينتهي برنامج المعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule) باختبار نهائي ، كما يمكن عد الطالب للحصول على شهادة التأهيل المتوسطة (Mittlerer Schulabschluß) التي تعادل شهادة المدرسة الثانوية التحضيرية للتعليم المهني (Realschule) عن طريق المعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule) الذي يمتد البرنامج الدراسي فيه إلى عامين أوأكثر، ويعد تقديم شهادة التعليم الثانوي الأساسي (Hauptschulabschluß) شرطاً للقبول، أما عن المعهد المهني المتخصص (Berufsfachschule) الذي تبلغ مدة الدراسة فيه عامين دراسيين، ويشترط للقبول به تقديم شهادة المدرسة الثانوية التحضيرية (Realschule) ، فإنه يؤهل الطالب للعمل في عدة مجالات، منها مساعد فني معتمد (متخصص في الكيمياء الحيوية، أو صناعة الملابس، أو تكنولوجيا المعلومات، أو الهندسة الميكانيكية) أو مساعد إدارة أعمال معتمد (متخصص في معالجة البيانات، أو اللغات الأجنبية، أو مهارات السكرتارية)، أما المدرسة الثانوية المتخصصة (Fachoberschule) فتوفر للطالب المعارف والمهارات العامة والمتخصصة (النظرية والعملية) كما تؤهل للحصول على شهادة القبول بالمعهد العالي المتخصص (Fachhochschulreife)، وتوجد مدارس ثانوية متخصصة في: التكنولوجيا، وإدارة الأعمال والإدارة، والتغذية، وعلم التدبير المنزلي، والزراعة، والعمل الاجتماعي، والتصميم، وصناعة البحر، وغيرها.

وأما المدرسة الثانوية المهنية (Berufliches Gymnasium) والثانوية المتخصصة (Fachgymnasium)، فيمثلان المستوى الأعلى من المدارس الثانوية (Gymnasium) مع الانحيازإلى الدراسة التقنية ، ويعد تقديم شهادة التأهيل المتوسطة (Realschulabschluß) شرطاً ضرورياً للالتحاق بالمرحلة الثانوية العليا (Gymnasiale Oberstufe) ، أو غيرها

مـن المؤهـلات المعادلة لها، أمـا الشهادة التي يحصـل عليها الطالب من المدرسـة الثانوية المهنية (Berufliche Gymnasium) ، أو الثانويـة المتخصصة (Fachgymnasium) فهي شهادة تأهيل للقبول بالتعليم العالي العام (Allgemeine Hochschulreife).

وتوفر المدرسة المتخصصة (Fachschule) تعليماً مستمراً ، وتهدف بذلك تزويد العمال من ذوي المهارة بخبرات العمل لتدريبهم على تحمل المسؤوليات في الإدارة المتوسطة، وبوجه عام لا تقبل المدرسة المتخصصة (Fachschule) سوى الطلاب الذين أتموا التدريب المهني في إحدى المهن المعترف بها التي تتطلب تدريباً رسمياً (Anerkannter Ausbildungsberuf) ؛ فأصبح لديهم قدر من الخبرة العملية في تلك المهنة، وتمتد مدة الدراسة في المدرسة المتخصصة (Fachschule) (وهي مدرسة فنية توفر تدريباً مهنياً متطوراً) مدة تراوح بين العام الواحد والثلاثة(٣) أعوام ، وإذا أتم الطالب الدراسة بهذه المدرسة المتخصصة على نحو مقبول فإنه يُمنح لقباً مهنياً معتمداً من الحكومة في مجالات: الهندسة، أو إدارة الأعمال، أو التصميم، وذلك حسب الاختصاص، بالإضافة إلى ما يحصلون عليه من ألقاب في قطاع العمل الاجتماعي.

١-٢-٣ التدريب المهني ضمن نظام نصف الدوام: النظام الثنائي:

وفي عام ٢٠٠٥م وصلت نسبة الطلاب المشاركين في التدريب المهني ضمن النظام الثنائي (duales System) إلى (٤٥٪) من طلاب التعليم الثانوي الأعلى في ألمانيا، وذلك في المدة ما بين السنتين و الثلاث سنوات والنصف (٣,٥٠) حسب المهنة المختارة، ويعود وصف هذا النظام «بالنظام الثنائي» إلى تلقي التدريب في مكانين للتعلم: في محل العمل (حين التدرب على أداء الوظيفة) وفي إحدى المدارس المهنية (Berufsschule)، ويتمثل هدف التدريب في النظام الثنائي في تحقيق تدريب مهني شامل وكذلك الحصول على المهارات والمعارف الضرورية لاحتراف مهنة ما، وذلك ضمن برنامج تدريبي منظم، ومن ثم يمكن تكليف من يتمكن من الطلاب من إنهاء مرحلة التدريب بنجاح بمزاولة إحدى المهن المعترف بها التي يصل عددها إلى سبعمائة وثلاثين (٣٧٠) مهنة ، وتتطلب تدريباً رسمياً لمزاولتها (anerkannte Ausbildungsberufe).

يتحتم إتمام مرحلة التعليم الإلزامي بنظام الدوام الكامل قبل بدء الالتحاق بالتدريب المهني ضمن النظام الثنائي، ولا يوجد شروط أخرى للقبول في النظام الثنائي، ويستند هذا التدريب إلى عقد تدريب بموجب القانون المدني بين شركة التدريب والمتدرب، ويقضي المتدربون نحو ثلاثة(٣) أو أربعة(٤) أيام أسبوعياً في الشركة ويومين على الأكثر في المدرسة المهنية (Berufsschule)، وتلتزم شركات التدريب دفع نفقات التدريب على العمل، كما تقوم بدفع علاوة التدريب للطالب بما يتوافق مع اتفاقية التفاوض الجماعي في القطاع المعني، ويتم وضع المهارات والمعارف المقرر اكتسابها في مكان العمل ضمن برنامج التدريب في لوائح التدريب (Ausbildungsordnung)، ومن ثم يقسم البرنامج حسب المحتوى والوقت في خطة إطار عمل فردي تُحددها شركة التدريب ، وتشمل فصول المدارس المهنية (Berufsschule) مقررات جميع المهن المعروفة التي تتطلب تدريباً

رسمياً، كما هو منصوص عليه في إطار المقرر الدراسي (Rahmenlehrplan).

يؤدي الطالب في نهاية البرنامج الدراسي اختبارات نهائية، تنظمها وتشرف عليها (السلطات المسؤولة عن التدريب المهني)، ويضم الاختبار جزءاً عملياً وآخر نظرياً، وتتألف هيئة الممتحنين من: ممثلي الصناعة، والعمال، والمعلمين في المدارس المهنية (Berufsschulen).

ويُمنح الطالب الناجح شهادة تبرز مهارته بوصفه عاملاً ماهراً (Facharbeiterbrief)، أو عاملاً تجارياً (Kaufmannsgehilfenbrief)، أو عاملاً باليومية (Gesellenbrief)، وتمنح المدرسة المهنية (Berufsschule) شهادة يمكن أن تضم شهادة التعليم الثانوي الأساس (Hauptschulabschluß)، أو شهادة التأهيل المتوسطة (Realschulabschluß) وذلك حسب إنجاز الطالب في المدرسة.

١-٣ التعليم الإضافي:

لقد أضحى التعليم المستمر مجالاً مستقلاً بذاته، حيث يبني على ما اكتسبه الطالب مسبقاً من معارف ومهارات وخبرات، وذلك لكونه استئنافاً أو استمراراً للتعليم النظامي، ومكملاً للتدريب الأولي الذي يتفاوت في مدته الزمنية، ويغطي التعليم المستمر المجالات العامة والمهنية والسياسية الاجتماعية على حد سواء.

واستجابةً للطلب الزائد على التعليم المستمر، فقد تم تطوير هيكل يرتكز إلى مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، ويُتاح التعليم المستمر لدى كل من المؤسسات الأهلية، خصوصاً المعاهد الشعبية العليا (Volkshochschulen)، وكذلك المؤسسات الخاصة، والمؤسسات الكنائسية، والاتحادات التجارية، وعدد من الغرف التجارية والصناعية، والاتحادات والأحزاب السياسية، والشركات والسلطات العامة، ومراكز تثقيف الأسرة، ومراكز التعليم (الأكاديميات)، والمعاهد المتخصصة (Fachschulen)، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التعلم عن بعد، كما تقدم شركات الإذاعة والتلفاز برامج خاصة بالتعليم العالي.

ولقد وصل إجمالي مؤسسات التعليم العالي المعترف بها رسمياً التي تقدم تعليماً إضافياً إلى (٢٥٠٠) مؤسسة، إلا إن معظمها من المعاهد الشعبية العليا (Volkshochschulen) (٢٣٨٤ في عام ٢٠٠٧م).

٢- البنية التحتية للتعليم العالي :

٢- البنية التحتية للتعليم العالي :

يشمل القطاع الثالث (٣) مؤسسات التعليم العالي ، وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تمنح البرامج المؤهلة لاحتراف مهنة ما، وذلك للطلاب الذين أتموا المرحلة الثانوية العليا بنجاح، وحصلوا على مؤهل القبول بالتعليم العالي.

وفي عام ٢٠٠٧م بلغ إجمالي مؤسسات التعليم العالي (٣٨٣) مؤسسة منتشرة في أنحاء جمهورية ألمانيا الفيدرالية، وثمة أساليب مختلفة لتصنيف تلك المؤسسات، إلا إنه عادة يتم تمييز أنواع المؤسسات الآتية:

نوع المؤسسة :

- المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) .
- الجامعات (Universitäten) ، الجامعات التقنية (Technische Universitäten)، المعاهد الجامعية العليا الشاملة (Universitäten-Gesamthochschulen) .
- المعاهد العليا المتخصصة في العلوم الإدارية (Verwaltungsfachhochschulen).
- المعاهد العليا التربوية (Pädagogische Hochschulen) .
- المعاهد الكنائسية العليا (Theologische Hochschulen) .
- المعاهد العليا للفنون والموسيقى (Kunsthochschulen and Musikhochschulen).

وبالإضافة إلى تلك الأنواع المذكورة هنا يوجد أنواع خاصة من مؤسسات التعليم العالي لا تقبل سوى فئات معينة من الدارسين (كمؤسسات التعليم العالي التابعة للقوات العسكرية الفيدرالية). كما تعد التعليمية (الأكاديمية) المهنية (Berufsakademien) (التي تم تأسيسها في (٨) ولايات) جزءاً رسمياً من قطاع التعليم الثالث (٣)، ولكن لن يأتي ذكر تفاصيل عنها هنا، وتنتمي معظم مؤسسات التعليم العالي إلى القطاع العام بينما توجد بعض المؤسسات الخاصة - أيضاً - ، ولاينبغي أن نأخذ مدلول (المؤسسات الخاصة) بحرفيته؛ لأن هذه المؤسسات تخضع للمعايير القانونية ذاتها التي تطبق على المؤسسات الحكومية، ولذلك فإن التعبيرعنها (مؤسسات معترف بها رسمياً) ، (وعددها (٦٢) مؤسسة) هو الأكثر ملاءمة ، وإضافة إلى مؤسسات التعليم العالي البالغ عددها (٣٨٣) والمذكورة سلفاً، فإن هناك (نحو سبعين(٧٠) مؤسسة خاصة (حقيقية)، وغالباً ما تكون هذه المدارس مجرد مؤسسات صغيرة أحادية الاختصاص، وتضم نحو (٢٠,٠٠٠) طالب فقط.

٢-١ المعاهد العليا المتخصصة[١] :

٢-١-١ البنية :

ظهرت المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) أول مرة في عام ١٩٧٠م بوصفها نمطاً جديداً من المؤسسات في نظام التعليم العالي بجمهورية ألمانيا الفيدرالية، وتتركز الدراسات داخل المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) بشكل كبير في متطلبات المهن الحرفية واحتياجاتها ، وعادةً تغطي المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) عدداً محدوداً من مجالات الدراسة ، ويعد البحث العلمي التطبيقي ، بالإضافة إلى التنمية ، من مهام المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) ؛ وذلك إلى جانب مهمة التعليم، فمنذ عام ١٩٩٢م ينهض برنامج (البحث العلمي التطبيقي والتنمية في المعاهد العليا المتخصصة (Applied Research and Development at Fachhochschulen) التابع للوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي (BMBF –Bundesministerium für Bildung und Forschung) بعمل مهم في تحسين كفاءة تمويل الطرف الثالث(٣) لمشروعات البحث العلمي والتنمية التطبيقية، وثمة مهمة ثالثة(٣) تضطلع بها المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen)، ألا وهي القيام بالدور المحلي في نقل التكنولوجيا والمعرفة.

تتنوع المؤسسات التعليمية (الأكاديمية) إلى حد كبير، وذلك من حيث الحجم وعدد الطلاب وعدد البرامج الدراسية ، كما تحظى المعاهد العليا المتخصصة(Fachhochschulen) المستقلة بكيان محلي خاص أو مجال اختصاص محدد.

وقد قام ثلاثون (٣٠) معهداً من المعاهد العالية المتخصصة في العلوم الإدارية (Verwaltungsfachhochschulen) بعمل متميز في تدريب الموظفين الحكوميين على ما يطلق عليه المستوى العالي من الخدمة المدنية، وتقوم الوزارات الفيدرالية المختلفة بتمويل تلك المعاهد، ويقتصر الالتحاق بها على موظفي الحكومة.

وفيما يأتي مجالات الدراسة التي تشمل قرابة خمسين (٥٠) برنامجاً دراسياً في المعاهد العليا المتخصصة(Fachhochschulen):

- العلوم الهندسية .
- الاقتصاد، والقانون الاقتصادي.
- العمل الاجتماعي.
- الإدارة، وإدارة العدالة.
- تكنولوجيا المعلومات، وعلوم الحاسب الآلي .
- التصميم.

---

١. يستند هذا القسم إلى المجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat)، (٢٠٠٢). "Empfehlungen zur Entwicklung der Fachhochschulen"، يناير ٢٠٠٢م، إيداع رقم ٠٢/٥١٠٢." راجع ٢٢,٠٥.، ٢٠٠٧م، على الرابط الآتي: http://www.wissenschaftsrat.de/texte/5102-02.pdf الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي، (٢٠٠٤م). "Die Fachhochschulen in Deutschland." راجع ٢٩,٠٥.، ٢٠٠٧م، على الرابط الآتي :
(http://www.bmbf.de/pub/die__fachhochschulen__in__deutschland.pdf)

- الرياضيات .
- دراسات الاتصال، والمعلومات .
- التمريض، والإدارة في نظام الصحة العامة.

وبالإضافة إلى البرامج المتاحة للشهادة الجامعية الأولى وما يليها من برامج الماجيستيرهناك المزيد من فرص الدراسات العليا المتمثلة في البرامج التكميلية والبرامج التتبعية (postgraduale Studiengänge) ، وهي إما أن تبنى على الشهادة الجامعية الأولى ، وإما أن تزيد من المهارات المهنية، وإما أن تعزز التخصص، وإما أن يدرسها الطالب بالتوازي مع برنامج دراسي آخر مختلف، وبخلاف التعليم المستمر، يتم الالتحاق ببرامج الدراسات العليا الرسمية تلك مباشرةً بعد البرنامج الدراسي الأول أو في أثنائه، وينال من يجتازها منحة للحصول على درجة التعليم العالي، وقد تقدم المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) برامج دولية للحصول على الدرجة العلمية، حيث يتم القيام بجزء من الدراسات في مؤسسة أو شركة أجنبية ، وأعدت دائرة التعليم العالي (Hochschulkompass) (٢٠٠٧م) قوائم تتضمن (١٨٧) برنامجاً من البرامج الدراسية الدولية التي يلتحق مجتازها بـ (١٤١) برنامجاً من برامج الماجستير، وقد دعم برنامج الشرح المسمى (البرامج الموجهة عالمياً لنيل الدرجة العلمية) التابع للوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث (BMBF) الذي نفذه مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (HRK– Hochschulrektorenkonferenz)، والهيئة الألمانية للتبادل العلمي (DAAD –Deutsche Akademischer Austauschdienst)، بعضاً من تلك البرامج.

محتويات البرنامج:

منذ عام ٢٠٠٢م تم استبدال نظام الاعتماد بالنظام السابق للتنسيق المشترك للوائح الدراسة والاختبارات، ويتضمن النظام السابق لوائح اختبارات الحصول على درجة الدبلوم ، وشروطاً عامة بشأن لوائح اختبارات الحصول على درجة الماجستير، وتضم تلك اللوائح قواعد أساس للاختبارات في البرامج الدراسية المؤهلة للحصول على درجة الدبلوم والماجستير، وقد وُضعت هذه اللوائح بالتعاون بين المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية بالولايات (KMK–Kultusministekonferenz) ومؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (HRK).

تشتمل المحتويات الرئيسة للوائح إطار العمل على بيانات مرجعية كمية للبرامج الدراسية، ولا سيما: مدة الدراسة الاعتيادية(Regelstudienzeit)، وعدد ساعات تدريس المواد الإجبارية والاختيارية، وعدد الشهادات (Leistungsnachweise) المطلوبة للقبول لاجتياز الاختبارات، وتفاصيل الاختبارات، والوقت المسموح به لإنهاء الرسالة العلمية الأخيرة.

وفي أثناء مرحلة اعتماد البرامج الدراسية ، يتم فحص البرامج للتأكد من مدى تحقيقها المعايير المتعلقة بالبنية والموضوع والمحتوى فضلاً عن ملاءمتها المهنية. وتعد مرحلة الاعتماد مرحلة ذات طابع رسمي موضوعي يمكن التحقق منه، وتقوم مكاتب الاعتماد غير المركزية التي

يعتمدها هي الأخرى مجلس الاعتماد المستقل (Akkreditierungsrat) باعتماد البرامج الدراسية، ويقوم مجلس الاعتماد المستقل (الذي ينوب عن جميع الولايات (Länder)) بوضع القواعد لمكاتب الاعتماد، كما يشرف على مرحلة اعتماد البرامج الدراسية ، وذلك بوصفه مؤسسة للقانون العام.

تعد المبادئ التوجيهية لبنية التعليم إطارعمل لتخطيط وتصور للبرامج الدراسية، كما تشكل أساساً للاعتماد، وتسري هذه المبادئ التوجيهية على جميع الولايات (Länder) التي يتبناها المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية بالولايات (KMK) (الشروط البنيوية المشتركة بين الولايات (Ländergemeinsame Strukturvorgaben))، ومن بين المبادئ التوجيهية لبنية التعليم الاهتمام ببنية الدراسة ومدتها، وصُممت برامج دراسة البكالوريوس بوصفها برامج دراسية مؤهلة للحصول على درجة علمية أولى تؤهل الطالب للالتحاق بالعمل المهني، ويجب أن تقدم هذه البرامج الأساس التعليمي (الأكاديمي)، والمهارات المنهجية، والمؤهلات المرتبطة بالمجال المهني، وفيما يخص برامج الماجستير، تميز المبادئ التوجيهية البنيوية بين برامج دراسة الماجستير التي تميل إلى البحث وبين تلك الموجهة إلى الممارسة بدرجة أكبر، وتُزَوَد برامج دراسة البكالوريوس والماجستير بنظام رصد الدرجات (credit point system) القائم على النظام الأوربي لتحويل الدرجات (ECTS).

في عام ٢٠٠٥م حاول المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية بالولايات أن يصل إلى إطار عمل لمؤهلات الحصول على الدرجات العلمية في التعليم العالي الألماني (Qualifikationsrahmen für Deutsche Hochschulabschlüsse)، ويعد هذا الإطارإلى حد ما خطوة نحو تحديد درجات التعليم العالي ، ويحوي إطار التأهيل وصفاً عاماً لملف تأهيل الخريج، وقائمة بنتائج التعلم المنشودة، ووصفاً لكفاءات الخريجين ومهاراتهم، ووصفاً للجوانب الرسمية لمستوى التدريب، ويضم هذا الإطار – أيضاً – قائمة بمتطلبات التأهل لدرجات: البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه.

بنية البرنامج:

في الفصل الدراسي لصيف عام ٢٠٠٧م كانت ثلاثة(٣) من أصل أربعة(٤) برامج دراسية في المعاهد العليا المتخصصة كافية للحصول على درجة البكالوريوس أو الماجستير (Hochschulrektorenkonferenz 2007)، وبعبارة أكثر وضوحًا يوجد (١٤٦١) برنامجاً للبكالوريوس ، و(٨١٠) برامج لدرجة الماجستير مقارنةً بـ (٨٠٥) من البرامج الأخرى ، ومع ذلك يسجل معظم الطلاب في برامج الدبلوم، إلا أن النسب متغيرة، وفي الفصل الدراسي لشتاء عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧م اختار أغلب طلاب السنة الأولى الالتحاق ببرامج البكالوريوس (بنسبة (٦٨٪) في مقابل (٢٨٪) ببرنامج الدبلوم، نظام المعلومات الجامعية ٢٠٠٧م (Hochschul Informations System).

وينقسم كل برنامج من برامج الدبلوم إلى قسم الدراسات الأساس (Grundstudium)، وتستمر هذه الدراسات حتى أربعة(٤) فصول دراسية، وتنتهي باختبار الدبلوم المتوسط

(Diplomvorprüfung)، وقسم الدراسات المتقدمة (Hauptstudium) الذي ينتهي باختبار الدبلوم (Diplomprüfung)، وعادةً تكون المدة الإجمالية للدراسات ثمانية(٨) فصول دراسية.

في أغلب الأحوال تُصَمَم برامج درجة البكالوريوس في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) على أن تستغرق ستة (٦) فصول دراسية أو سبعة(٧). فمعظم البرامج تستغرق ستة(٦) فصول دراسية، إلا أن نحو (٤٠٪) من برامج البكالوريوس تستغرق سبعة (٧) فصول دراسية، وغالباً ما يتم اختيار هذه المدة الطويلة لبرامج البكالوريوس؛ وذلك لأنها تتيح للمعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) دمج فصل دراسي مخصص؛ لاكتساب الخبرة العملية خارج المؤسسات التعليمية (الأكاديمية) (Praxissemester) دون التأثير السلبي في وقت التعليم الأصلي.

لذلك فإن نسبة كبيرة من برامج الماجستير (٣٧٪) في المعاهد العليا المتخصصة تستغرق ثلاثة (٣) فصول دراسية بدلاً من أربعة (٤)، كما هو الحال في برامج الماجستير العادية.

وتمتد الفصول الدراسية من مارس إلى أغسطس، ومن سبتمبر إلى فبراير، وبصفة عامة يستمر الفصل الدراسي لمدة تسعة عشر (١٩) أسبوعاً، وتُقضى معظم ساعات الدراسة في المحاضرات.

تصميم البرنامج:

تم إعداد برامج الدراسة ، وتنظيم التدريس، والتعلم بالمعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) خصيصاً ؛ ليكفل الممارسة العملية والاحتياجات المهنية ، وتمثل الفصول الدراسية التي يقضيها الطلاب خارج المؤسسات لاكتساب الخبرة العملية (Praxissemester) إحدى المميزات الحيوية.

النظام الثنائي:

في الأعوام الأخيرة تبنت المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) نهجاً مشابهاً لتعليمات (الأكاديميات) الدراسات المهنية (Berufsakademien)، كما أدخلت – خاصةً في مجالات الهندسة وإدارة الأعمال – البرامج التي تجمع بين الدراسات التعليمية (الأكاديمية) والتدريب أو التوظيف الميداني وذلك في ضوء النظام الثنائي (duales System)، ويطلق على هذه البرامج اسم (برامج الدراسة المقترنة بالممارسة) (Studiengänge im Praxisverbund) أو (البرامج الدراسية التعاونية) (kooperative Studiengänge)، ويحصل الطلاب على عقود تدريب أو توظيف، وتوزع فترات الدراسة والخبرة العملية تبعاً لنماذج متنوعة (أنموذج الشطيرة أو الأنموذج المتتالي (sandwich) or (consecutive model)) ، ويخضع ذلك للوائح الدراسة (Studienordnung)، وتُمنح درجة الدبلوم (Diplomgrad) مضافاً إليها لفظة (معهد عالٍ متخصص) عقب إتمام الدراسة.

٢-١-٢ القبول :

يعد الشرط الأساس للقبول بالمعهد العالي المتخصص (Fachhochschulen) الحصول على المؤهل العام للالتحاق بالتعليم العالي (Allgemeine Hochschulreife)، أو مؤهل الالتحاق بالتعليم العالي المتخصص في مجال دراسي محدد (Fachgebundene Hochschulreife)، أو الشهادة الثانوية المتخصصة (Fachhochschulreife)، وهى التي تُمنح دائماً بعد اثنتي عشرة (١٢) مرحلة متتالية في المعهد العالي المتخصص، وعادةً ينبغي على الحاصلين على مؤهل الالتحاق بالتعليم العالي إتمام التدريب العملي أو مدة اختبار تدريبية، ومع ذلك يمكن الحصول على مؤهل الالتحاق بالمعهد العالي المتخصص بالانضمام إلى صفوف إضافية في المدارس المهنية، مثل: المدرسة المهنية العليا (Berufsfachschulen) والمدرسة المهنية(Fachschulen)، وبالإضافة إلى ذلك يتطلب القبول ببعض البرامج الدراسية خبرات عملية سابقة ذات صلة، ففي بعض المقررات الدراسية ، مثل : التصميم، يُتطلب وجود قدرات فنية إضافة إلى مؤهل الالتحاق بالتعليم العالي، وفي الوقت الحاضر يحصل أكثر من نصف الملتحقين بالمعاهد العليا المتخصصة على مؤهل عام للالتحاق بالتعليم العالي ، وهو الذي يؤهلهم للدراسة الجامعية.

وفي جميع الولايات تقريباً، ثمة طرائق أخرى لقبول المتقدمين المؤهلين مهنياً ممن ينقصهم مؤهل الالتحاق بالتعليم العالي، ويشترط في المتقدم الإلمام بالمعارف والمهارات اللازمة للالتحاق بالتعليم العالي ، وذلك باجتياز إحدى إجراءات القبول(مثل: التسجيل المؤقت في مدة دراسية تحت الاختبار)، أو باجتياز اختبار القبول بالمعهد العالي المتخصص (Fachhochschule)(مثل: تقويم ، أو اختبار قدرات ، أو مقابلة)، وبناءً على المؤهلات المهنية السابقة للمتقدم، عادةً يُمنح حقاً مقيداً بالالتحاق ببرنامج دراسي محدد في التعليم العالي.

وتسري هذه اللوائح – أيضاً – على المستوى الدولي، إذ يتم قبول الطلاب الأجانب بالمعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen)، بشرط الحصول على درجة علمية أجنبية معادلة ، إضافةً إلى إلمامهم باللغة الألمانية.

تقبل معظم المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen)عدداً محدداً من الطلاب لدراسة مقررات بعينها، وذلك وفقاً للقدرة الاستيعابية لكل معهد، وفي العادة يتم اختيارالطلاب للدراسة بتلك المقررات وفقاً لمتوسط الدرجات ومدة الانتظار.

٢-١-٣ المشاركة :

الشكل ٢-١ : المتقدمون الجدد للمعاهد المتخصصة (Fachhochschulen) :

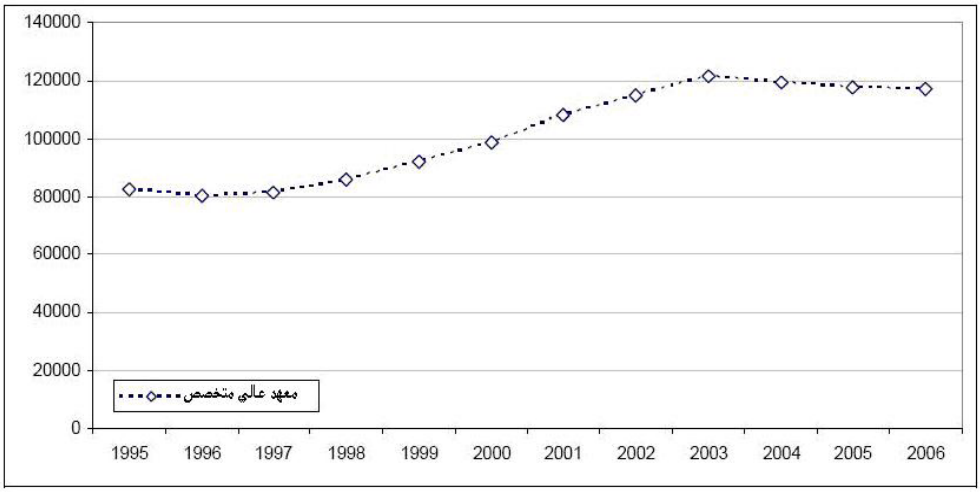

المصدر: (Cheps. IHM) ٢٠٠٧ م.

منذ عام١٩٩٦م زاد عدد المتقدمين الجدد بالمعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) (بعدمدة توقف مؤقتة)، وفي عام ٢٠٠٣ قل عدد المتقدمين، وبدأت مدة من الركود.

الشكل ٢-٢ : التسجيل في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) :

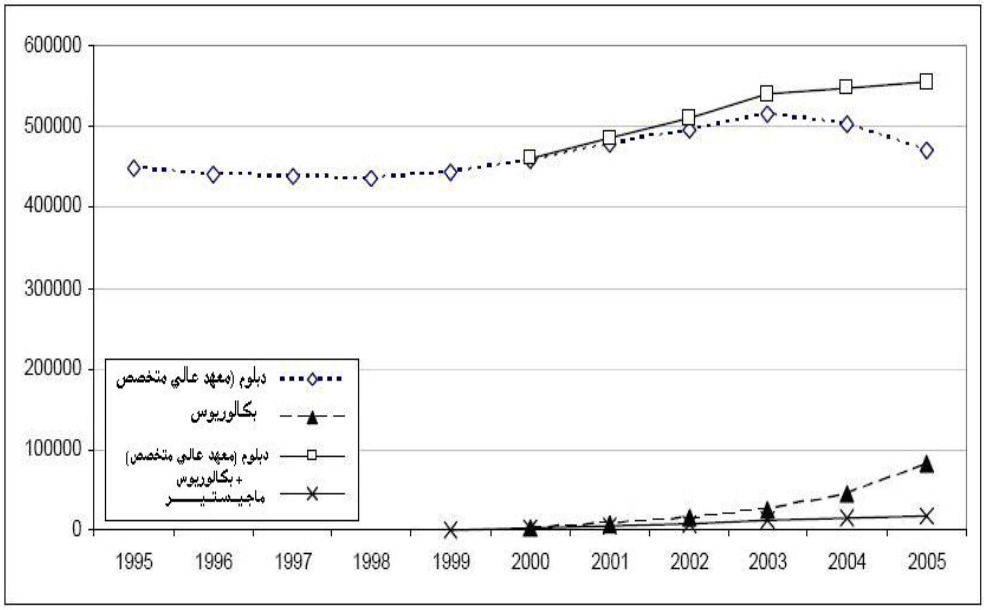

المصدر: (Cheps. IHM) ٢٠٠٧م.

بدأ عدد الطلاب المسجلين في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) بالازدياد منذ أواخر التسعينيات الميلادية ، وحل التسجيل في برامج البكالوريوس محل التسجيل في برنامج الدبلوم التقليدية، غير أن معدل الزيادة والنقصان يعد بطيئاً نسبياً.

٢-١-٤ التخرج (Outflow):

إن مدة الدراسة المعتادة (Regelstudienzeit) ثابتة في لوائح الاختبارات (Prüfungsordnung) الخاصة بكل برنامج دراسي، إذ تحدد اللوائح الوقت المفترض لإتمام البرنامج الدراسي مع الاختبار المقرر، ويستغرق إتمام معظم البرامج الدراسية في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) ثمانية(٨) فصول دراسية من بينها فصل أو فصلان للخبرة العملية (Praxissemester)، وفي عام (٢٠٠٥م) استغرق الحصول على دبلوم (معهد عالٍ متوسط (FH)) نحو (٤,٧) سنوات في المتوسط، واستغرق نيل درجة البكالوريوس مدة(٣,٣) سنوات، بينما استغرق نيل درجة الماجستير(٢,١) سنتين وذلك وفقاً لما أورده مكتب الإحصاء الفيدرالي (Statistisches Bundesamt) ٢٠٠٧م، جدول (٢-٢-٤).

تمنح المعاهد العليا المتخصصة شهادة الدبلوم (Diplomgrad)، ودرجة البكالوريوس، ودرجة الماجستير عند إتمام أحد برامج الدراسات، ويُشار في شهادة الدبلوم إلى مجال الدراسة، وأنها تم منحها للطالب من أحد المعاهد العليا المتخصصة ، على سبيل المثال : فإن خريج برنامج دبلوم الهندسة يحصل على لقب مهندس حاصل على دبلوم من (معهد عالٍ متخصص) (Fachhochschule) (Diplomingenieur)، ويُكتب بالصيغة المختصرة: (م. خ.) (Dipl.ing.)، وبموجب الاتفاقيات المبرمة مع أي من مؤسسات التعليم العالي الأجنبية، تقوم المعاهد العليا المتخصصة بمنح درجة علمية أجنبيةً (درجة علمية مزدوجة ودرجة علمية مشتركة) بالإضافة إلى الدبلوم الألماني، وتستخدم المسميات الآتية لدرجات البكالوريوس، وما يليها من درجات الماجستير:

- ليسانس الآداب (B.A.).
- بكالوريوس العلوم (B.Sc.).
- بكالوريوس الهندسة (B.Eng.) .
- بكالوريوس القانون (LL.B.).
- درجة الماجستير في الآداب (M.A.).
- درجة الماجستير في العلوم (M.Sc.).
- درجة الماجستير في الهندسة (M.Eng.).
- درجة الماجستير في القانون (LL.M.).

كما تضيف المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) ملحقاً لكل من شهادتي إتمام الدبلوم وبرامج دراسة الماجستير الخاصة بها، علاوة على إضافة الملحق نفسه إلى شهادة

البكالوريوس/ الماجستير حيث يصف الملحق برنامج الدراسة، ومدى التقدم الذي تم إحرازه بها، وأداء الخريج، وعادةً يكون ذلك باللغة الإنجليزية.

ولا يمكن الحصول على درجة الدكتوراه من المعهد العالي المتخصص؛ وذلك لأن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي هي وحدها المخول لها منح درجات الدكتوراه، ولكن يمكن لخريجي المعهد العالي المتخصص استكمال الدراسة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة من الجامعات.

الشكل ٢-٣: خريجو المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen):

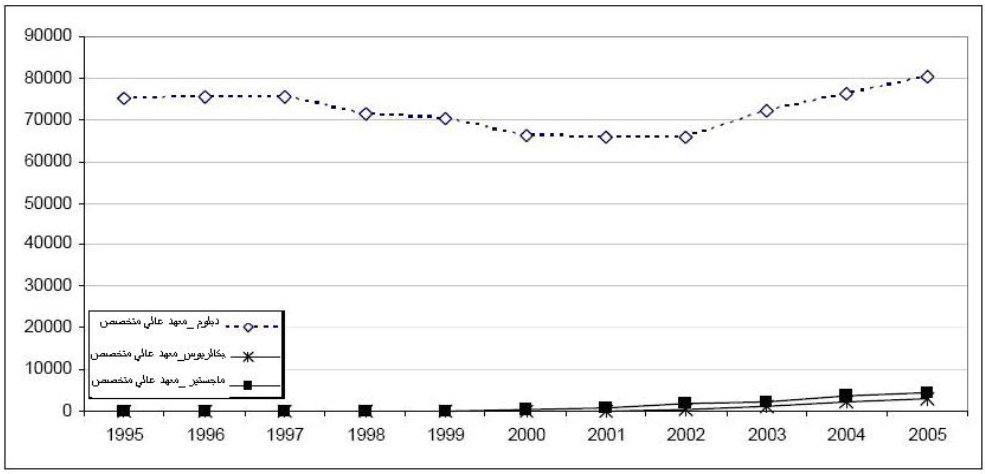

المصدر: (Cheps. IHM) ٢٠٠٧م.

ويوضح الشكل السابق انخفاض التسجيل في أوائل التسعينيات الميلادية، وزيادته في أواخرها، ووفقاً لبيانات المتقدمين الجدد وبيانات التسجيل، فقد يكون من المتوقع استمرار زيادة عدد الخريجين حتى أواخر القرن العشرين الميلادي:

٢-١-٥ التعليم، وسوق العمل:

يعد الهدف المعلن للمعهد العالي المتخصص (Fachhochschule) أن يكون التعليم فيه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتدريب المهني، ويتحقق هذا الهدف في المقام الأول عن طريق تضمُّن البرنامج الدراسي فصلاً أو فصلين دراسيين؛ لاكتساب الخبرة العملية(Praxissemester)، وفي كثير من الحالات نجد موضوعات درجة الدبلوم (Diplomarbeiten) - التى تستغرق نحو ثلاثة(٣) أشهر من الدراسة - مستقاة من المشكلات التي ظهرت في أثناء التدريب، وأحياناً ما يتم إعداد هذه المشكلات بالتعاون مع الهيئات الصناعية، والتجارية، وبفضل هذا النهج يكتسب الطلاب رؤية أفضل في واقع العمل، فضلاً عن الاتصال بأرباب الأعمال الذين من المتوقع العمل معهم في المستقبل.

وكثيراً ما تقوم المعاهد العليا المتخصصة بتقديم التدريب لبعض قطاعات سوق العمل، وقد ظل طلب تلك القطاعات لموظفين حاصلين على شهادات التخرج من المعاهد العليا المتخصصة في ازدياد، وكثير من الشركات لا تميز بين شهادات المعاهد العليا المتخصصة وبين نظيراتها من الجامعات عند التعيين (المجلس العلمي الألماني ٢٠٠٧م (Wissenschaftsrat))، وتجدر الإشارة إلى أن أدنى مستوى للبطالة بين المتعلمين توجد بين خريجي المعاهد العليا المتخصصة، وعلاوة على ذلك فإن المدة الانتقالية لخريجي المعاهد العليا المتخصصة أقصر من تلك المدة لخريجي الجامعات (Briedis and Minks ٢٠٠٤م).

وتمنح مكاتب الاستشارات الطلابية، وخدمات الإرشاد الوظيفي بالمعاهد العليا المتخصصة المعلومات، والإرشادات التي تساعد الطلاب على الانتقال من التعليم العالي إلى العالم المهني، وقد تتحسن آفاقهم الخاصة بسوق العمل بتخصيص مجالات ملائمة للدراسة.

٢-١-٦ هيئة العاملين:

تفرق الإحصائيات الرسمية بين العاملين بنظام الدوام الكامل ممن يعملون بصورة منتظمة (hauptberuflich) وهؤلاء العاملين بنظام نصف الدوام (nebenberuflich)، وثمة أربعة(٤) أنواع من الفئة الأولى من العاملين: أساتذة الجامعة (يشغلون سبع (٧) مراتب وظيفية)، وأعضاء هيئة التدريس (Lehrkräfte für besondere Aufgaben)، والمساعدون العلميون (Wissenschaftliche Mitarbeiter)، والمدرسون والمساعدون (Dozenten und Assistente)، وفضلاً عن فريق العمل المعتاد، فثمة ثلاثة (٣) أنواع للعاملين بنظام نصف الدوام:الأساتذة الزائرون والمتقاعدون، وفريق التدريس (Lehrbeauftragte) وموظفو الدعم التعليمي (الأكاديمي) (Wissenschaftliche Hilfskräfte).

الشكل ٢-٤: هيئة العاملين التعليمين (الأكاديميين) (حسب نوع الوظيفة، ونوع مؤسسة التعليم العالي لعام ٢٠٠٦م):

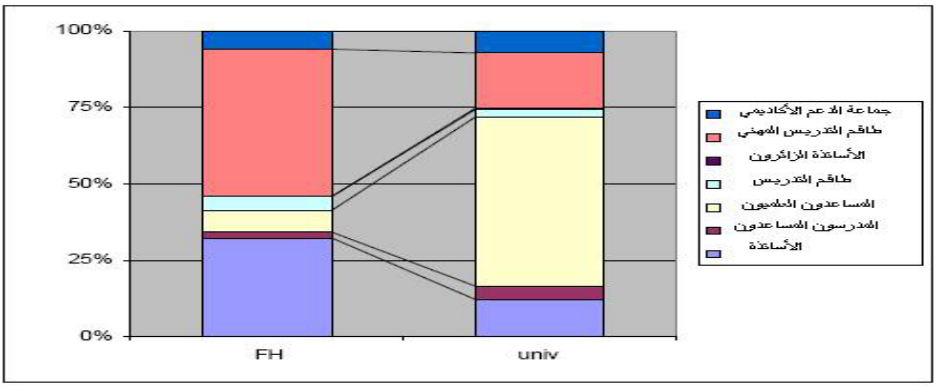

المصدر: (مكتب الإحصاء الألماني ٢٠٠٦م).

متطلبات الالتحاق:

يجب أن يكون لدى أساتذة الجامعة بمعاهد التعليم العالي (Fachhochschulen) – كما ينص القانون- إنجازات واضحة في مجال التطبيق أو التطوير التعليمي (الأكاديمي) ، أو في مجال المعرفة العلمية ووسائلها ، على أن تكون هذه الإنجازات ثمرة خبرة لا تقل عن خمس (٥)سنوات، منها: ثلاث(٣) على الأقل خبرة عملية خارج نطاق التعليم العالي، ومن المتطلبات الأخرى: الحصول على درجة علمية من معهد تابع للتعليم العالي ، ووجود القدرة على التدريس، والكفاءة، والاستعداد للعمل التعليمي (الأكاديمي) الذي يظهر بوضوح مع الحصول على درجة الدكتوراه (أو استعداد خاص للعمل بالفنون الإبداعية).

واجبات أعضاء هيئة التدريس ، وأوضاعهم :

يؤدى أساتذة الجامعة (Fachhochschulen) واجباتهم - المتعلقة بالعلوم، والفنون(الآداب) ، والبحث العلمي، والتدريس التي وكلت إليهم من المعاهد التعليمية(الأكاديمية)- على نحو مستقل في مجالات موضوعاتهم الخاصة، وتتضمن واجباتهم - أيضاً - الإسهام في أنشطة الإصلاح التعليمي (الأكاديمي)، وتقديم الاستشارات التعليمية(الأكاديمية)، وإدارة المعاهد العليا، ووضع الاختبارات، وغالباً ما تقوم الوزارة المسؤولة عن العلوم في المنطقة المعنية بتعيين الأساتذة بوصفهم موظفين للخدمة المدنية ، وذلك بتعيين محدود، أو غير محدود، و على الرغم من هذا يمكن عدهم موظفين يحصلون على راتب.

ويشار إلى مدى التزام العاملين بالتدريس بنظام الدوام الكامل بالوحدات (مقرر/ساعة (Lehrveranstaltungs-stunden)) ، حيث تعني كل وحدة نحو خمساً وأربعين(٤٥) دقيقة أسبوعياً بالمدة الواحدة ، وذلك عند إلقاء المحاضرات خلال الفصل الدراسي، وتحدد التزامات التدريس بموجب القرار الذي اعتمده المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات (KMK) في ٣١ يناير عام ١٩٩٢م تبعاً للفئات المختلفة من أعضاء هيئة التدريس، حيث يتوقع من الأساتذة الجامعيين(Fachhochschulen) بالمعاهد العليا تدريس ثمانية عشر (١٨) وحدة أسبوعياً، وعند قبول أو أداء وظائف أو حمل مسئووليات معينة يمكن تخفيض الالتزامات الخاصة بالتدريس، مثل: أداء الوظائف الإدارية داخل معاهد التعليم العليا، أو تولي الأعمال البحثية والتنموية بالمعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschule).

٢-٢ الجامعة[١]:

٢-٢-١ البنية :

تُمنَح المرتبة الجامعية للجامعات التقليدية والجامعات التقنية (المعاهد التقنية العليا (TechnischeHochschulen) ،أوالجامعاتالتقنية(TechnischeUniversitäten) المتخصصة

١. على الرغم من تناول الموضوعات الخاصة بكليات الفنون والموسيقى في دراسة منفصلة، إلا إن هذا القسم يتضمن معلومات عن هذا القطاع من الكليات.

في العلوم الطبيعية والهندسية، ويمكن عد الجامعات الشاملة (Gesamthochschulen) التي تأسست في السبعينيات من القرن الميلادي الماضي نوعاً خاصاً من الجامعات، إلا أنها على قدر محدود من الأهمية، وفي الواقع فإن معظم الجامعات الشاملة تظهر أنها جامعات (عادية)، وتتمثل فكرة الجامعات الشاملة في تقديم مقررات دراسية تعليمية (أكاديمية)، إلى جانب المقررات الدراسية الأخرى المقدمة في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen)، كما تعادل الجامعات -أيضاً- بعض المؤسسات التي تقدم مجموعة محدودة من المقررات الدراسية، مثل: المعاهد الكنائسية العليا (Theologische Hochschulen) ، والمعاهد التربوية العليا (Pädagogische Hochschulen)، والعنصر المشترك بين هذه المؤسسات هو حقها الطبيعي في منح درجة الدكتوراه (Doktorgrad)، ومنح مؤهل للتدريس ما بعد الدكتوراه درجة ما بعد الدكتوراه(Habilitation)، و يطلق على هذين الحقين : حق الجامعة في منح الدكتوراه ومؤهلات ما بعد الدكتوراه (Habilitationsrecht)(andPromotionsrecht) على التوالي، وطبقاً للقانون الإطاري للتعليم العالي (HRG-Hohschulrahmangesetz)، فإن التدريس والدراسة داخل الجامعات يهدفان إلى إعداد الطلاب للاشتغال بإحدى المهن في مجال معين، بحيث يكتسبون المعرفة، والمهارات، والأساليب المطلوبة والمناسبة لكل برنامج من البرامج الدراسية، و التي تمكنهم من ممارسة العمل في المجال العلمي أو الفني، والالتزام بالسلوك المسؤول داخل دولة حرة و ديمقراطية واجتماعية يحكمها سيادة القانون.

مجالات الدراسة في الجامعة :

عادةً تقدم الجامعات مجموعة من المقررات الدراسية، وتختلف هذه المقررات من مؤسسة إلى أخرى، ويبلغ إجمالي هذه المقررات المقدمة من الجامعات كافة (٣٣٠) مقرراً تدرس في (٦٨٠٠) برنامج دراسي يمنح درجات علمية مختلفة، ومن أشهر مجالات الدراسة ما يأتي :

- اللغات، والدراسات الإنسانية، والتربية الرياضية.
- القانون، والاقتصاد، والعلوم الاجتماعية.
- الرياضيات، والعلوم الطبيعية.
- الطب.
- الهندسة الزراعية، والحراجة، وعلوم التغذية.
- العلوم الهندسية.

مجالات الدراسة في كليات الفنون والموسيقى:

تقدم كليات الفنون مقررات دراسية في الفنون البصرية، وفنون التصميم، وفنون التمثيل، أما كليات الموسيقى فتقدم مقررات دراسية في مختلف الموضوعات الخاصة بالموسيقى، وفي بعض الحالات تدرس كليات الفنون وكليات الموسيقى على حد سواء العلوم النظرية وثيقة الصلة بطبيعة الدراسة في هذه الكليات مثل: الفنون الجميلة، وتاريخ الفن، وعلم الموسيقى، وتأريخ الموسيقى،

وتدريسها، وشملت مؤخراً مجال الإعلام الحديث ، وفي حين تقوم بعض الكليات بتدريس المقررات الفنية كاملة، إلا إن البعض الآخر لا يدرس إلا بعض فروع هذه الفنون.

وتختلف البرامج الدراسية – إلى حدٍ كبير– من كلية إلى أخرى، وبوجهٍ عام يمكن تقسيم هذه البرامج كما يأتي:

- في مجال الموسيقى، يكون التدريب على الأداء الموسيقى المنفرد عن طريق الأوركسترا، أوالتدريب على الغناء، أو قيادة الفرقة الموسيقية، والتأليف الموسيقى، أودراسة الموسيقى الكنسية، وتدريس الموسيقى في مدارس التعليم العام، والمهن الموسيقية الفنية (على سبيل المثال: هندسة الصوت).
- في مجال الفنون البصرية تُدرس فنون الرسم، والتصميم، والتصوير.
- في مجال التمثيل يُدرس المسرح، والأوبرا، والأداء الموسيقي، والرقص، والإخراج، وصناعة السينما.
- في مجال الفنون التطبيقية تُدرس العمارة، والتصميم، والإعلام.
- كما يُدرس مجالا الفنون، والعلاج بالفن ، إلى جانب بعض المقررات حول كيفية تدريس الفن في المدارس.
- في مجال الإعلام تُدرس مقررات دراسية في الإعلام، وفنه، والرسوم المتحركة، والإدارة الإعلامية.

الاختبارات والدرجات العلمية في الجامعات:

تقدم الجامعات البرامج الدراسية المؤهلة للحصول على مختلف الدرجات العلمية، وقد اقتصرت البرامج الدراسية قبل إدخال شهادتي: البكالوريوس، والماجستير عام ١٩٩٨م على برامج الدبلوم (Diplom)، والماجستير (Magister)، والاختبارات الحكومية (Staatsexamen)، ولا يزال هذا النظام التقليدي للدرجات العلمية متبعاً؛ إذ لم يكتمل نظام تطبيق برامج البكالوريوس والماجستير بعد، فقد بدأ (٣٧٪) من طلاب السنة الأولى بالبرنامج الدراسي الذي يمنح درجة البكالوريوس (ويتضمن برامج دراسية لتدريب المعلمين)، وفي أثناء الفصل الدراسي لشتاء العام الجامعي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م ، وبدأ (٢٧٪) من الطلاب ببرنامج دراسي للحصول على الدبلوم، بينما بدأ (٢١٪) من الطلاب ببرنامج دراسي لاجتياز الاختبارات الحكومية (Staatsexamen) الخاصة بتدريب المعلمين، كما درس (١٢٪) من الطلاب برامج دراسية لاجتياز الاختبارات الحكومية(بخلاف البرامج الخاصة بتدريب المعلمين)، ودرس (٦٪) برامج الماجستير (نظام المعلومات الجامعية ٢٠٠٧م Hochschul Informations System)، وتحدد مدة الدراسة المعتادة (Regelstudienzeit) في لوائح الاختبارات (Prüfungsordnungen) لكل برنامج دراسي، فتحدد اللوائح الوقت الذي ينتهي خلاله البرنامج الدراسي (والاختبارات المقررة)، فمعظم الدراسات التقليدية تستغرق أربع سنوات ونصف السنة(٤,٥٠) ، وبعضها الآخر يستغرق مدة أطول (على سبيل المثال: تستغرق دراسة الطب ست سنوات وثلاثة أشهر)، ومع ذلك يحتاج عدد

مـن الطـلاب إلى زيادة فترة إتمـام الدراسة إلى عـام أو عامين في المتوسـط، وفي الأغلب تصل مـدة الدراسـة المعتـادة (Regelstudienzeit) في البرامـج الدراسيـة التـي تمنـح درجـة البكالوريوس في الجامعـات إلى ستـة (٦) فصـول دراسيـة (مؤتمـر رؤساء الجامعـات الألمانية (Hochschulrektorenkonferenz) ٢٠٠٧م، وعليـه : تصـل مدة الدراسة المعتـادة لأغلب البرامج الدراسية التي تمنح درجة الماجستير إلى أربعة(٤) فصول دراسية.

وفيما يتعلق بالدرجات التعليمية (الأكـاديميـة)، فـإن هنـاك فرقاً بين الاختبارات التعليمية (الأكـاديميـة)، والحكومية، والكنسية ، وعـادةً تستند المؤهـلات المهنية على هذه الاختبارات، كما تعد مؤسسات التعليم العالي مفوضة بإدارة الاختبارات التعليمية (الأكاديمية) (Hochschulprufunden)، ومـن ثم تُمنح الـدرجـة العلمية الأولى استناداً إلى نوعين من الاختبارات التعلمية (الأكاديمية):

- الاختبارات النهائية للحصول على درجة الدبلوم (Diplomprüfung) (التي تمنح درجة الدبلوم) (Diplomgrad)، ويمنح الحاصل على هذه الدرجة لقب حاصل على دبلوم في علم النفس (Diplom –Psychologe) (على سبيل المثال) .
- الاختبارات النهائية للحصول على درجة الماجستير (Magisterprüfung) (التي تمنح درجة الماجيستير) (Magistergrad)، ويمنح الحاصل على هذه الدرجة لقب حاصل على ماجيستير في الفنون (Magister Artium – MA) (على سبيل المثال).

وفي حين تختص المقررات الدراسية التي تدرس في برنامج الدبلوم بمجال دراسي واحد ليس غير ، إلا إن تلك المؤهلة إلى درجة الماجستير تضم مزيجاً من عدة مقررات دراسية (غالباً مقرر علمي رئيس ، ومقررين فرعيين ، أو مقررين رئيسين فقط على الدرجة نفسها من الأهمية).

وتتماثل التسميات المستخدمة لدرجات البكالوريوس وما يليها من درجات الماجستير المستخدمة في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) كما يأتي:

- ليسانس الآداب (.B.A).
- بكالوريوس العلوم (.B.Sc).
- بكالوريوس الهندسة (.B.Eng).
- بكالوريوس القانون (.LL.B).
- درجة الماجستير في الآداب (.M.A).
- درجة الماجستير في العلوم (.M.Sc).
- درجة الماجستير في الهندسة (.M.Eng).
- درجة الماجستير في القانون (.LL.M).

ويجب تطبيق الاختبارات الحكومية أو (Staatsprüfung) في بعض البرامج الدراسية؛ التي تُعِد الطلاب فيها؛ لاحتراف مهن على قدر من الأهمية الخاصة فيما يتعلق بالمصلحة العامة ، وهذا هو الحال في تخصصات ، مثل : الطب البشري، وطب الأسنان، والطب البيطري، والصيدلة، وكيمياء الغذاء، والقانون، والتربية، وتتفق معايير أداء الاختبارات الحكومية مع تلك المعايير

الخاصة بالاختبارات التعليمية (الأكاديمية)، ولذا يعد الفرق بين كلٍ من الاختبارات الحكومية والتعليمية (الأكاديمية) فرقاً في المنهجية من حيث الطابع الرسمي. ففي الاختبارات الحكومية يقوم ممثلو الجهات المسؤولة عن تلك الاختبارات باختبار الطلاب بالتعاون مع أساتذة الجامعة، أما في الاختبارات الكنسية فإن الطلاب يؤدونها في مقرر اللاهوت، وتتفق - إلى حدٍ ما - مع الاختبارات الحكومية، وبعد اجتياز الاختبار الحكومي الأول، ينتقل المتدربون من المدرسين والمحامين على وجه الخصوص بمرحلة ثانية من التدريب تسمى الخدمة التمهيدية (Vorbereitungsdienst)، التي تنتهي باختبار حكومي آخر يؤهل هؤلاء الدارسين لمزاولة المهنة الملائمة لدراستهم.

الاختبارات والدرجات العلمية في كليات الفنون والموسيقى:

إن المؤهل الفني الذي يمنح عند إتمام البرنامج الدراسي الخاص بالدرجة العلمية الأولى هو الدبلوم (Diplom)، وبخلاف التدريب الفني تقدم كليات الفنون بعض البرامج الدراسية لتدريب المعلمين، والتي تؤهل الطلاب لتدريس الرسم والموسيقى بعد اجتياز الاختبارات الحكومية (Staatsprüfung)، وأداء الخدمة التمهيدية (Vorbereitungsdienst)، ومن جانب آخر تنتهي الدراسات العليا، والبرامج التكميلية، والبرامج التتبعية (postgraduale Studiengänge) بالحصول على لقب طالب الماجستير (Meisterschüler)، أو باجتياز اختبار نهائي في الفنون (künstlerische Reifeprüfung)، أو باجتياز اختبار في الحفلات الموسيقية (concert examination)، أو بالحصول على درجة مركز إضافي أخرى (Diplom)، وأخيراً، يمكن للطلاب بعد حصولهم على أول مؤهل عالٍ لممارسة مهنة ما مواصلة الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه.

وقد اتخذت كليات الفنون والموسيقى (بالإضافة إلى الكليات الكنائسية (Theologische Hochschulen) ، والكليات التربوية (PädagogischeHochschulen) قراراً بعدم تطبيق نظامي البكالوريوس والماجستير؛ إذ تعد هذه الكليات أي درجة علمية أقل من الماجستير لا تمثل أي أهمية في مجال الفنون والموسيقى، أما الكليات الكنسية (Theologische Hochschulen)فتعتمد -إلى حدٍ كبير - على تطلعات تلك الجهات التي تقوم بتوظيف خريجيها، مثل: الكنائس والمدارس .

محتويات البرنامج الدراسي في الجامعات:

تشبه اللوائح والإجراءات المتبعة في الجامعات تلك المتبعة في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen)، يُنظر : (قسم ٢-١-١).

العام الدراسي في قطاع الجامعات:

ينقسم العام الجامعي إلى فصلين دراسيين : الفصل الدراسي الصيفي ، ويبدأ من شهر أبريل، ويستمر حتى شهر سبتمبر، والفصل الدراسي الشتوي، ويبدأ من أكتوبر،وينتهي في شهر

مارس؛ حيث يتيح للطلاب قضاء خمسة(٥) أشهر داخل الجامعة للدراسة الفردية، والإعداد للمحاضرات، وكتابة المقالات، واكتساب الخبرات العملية، وتقديم الاختبارات.

عدد ساعات الحضور الأسبوعية لكل فصل دراسي في الجامعات:

تتضمن لوائح الدراسة (Studienordnungen) الخاصة بمؤسسات التعليم العالي العدد المقرر لساعات المحاضرات في كل فصل دراسي، وذلك في صورة تفصيل لعدد ساعات الحضور الأسبوعية خلال الفصل الدراسي برمته (Semesterwochenstunden) مقسمة كل مادة على حدة، حيث يقتضي البرنامج الدراسي التقليدي في الجامعة الذي تصل مدة الدراسة القياسية (Regelstudienzeit) فيه إلى تسعة(٩) فصول دراسية، أن يبلغ كم العمل المطلوب فيه ما إجماله (١٦٠) ساعة حضور أسبوعية (أي : بمعدل عشرين(٢٠)ساعة حضور أسبوعياً في ثمانية(٨) فصول دراسية)، وقد يزيد هذا الرقم في البرامج الدراسية التي يزيد فيها كم التدريب العملي أو كم العمل المعملي، وتعد هذه الأوقات الزمنية المعروفة بأوقات الحضور عنصراً واحداً من العناصر الزمنية اللازمة لاستكمال برنامج دراسي واحد، بالإضافة إلى ذلك على الطالب أن يقضي وقتاً كافياً في الدراسة الفردية؛ وذلك إما بالإعداد للمحاضرات الفردية، وإما بتناول موضوعات إضافية خارج إطار البرنامج الدراسي.

أما في البرامج الدراسية الخاصة بالبكالوريوس والماجستير، فإن مقاييس حجم العمل الذي يقوم به الطلاب تختلف طبقاً لنظام رصيد الدرجات والنقاط، والذي يعتمد على النظام الأوربي لتحويل الدرجات (ECTS)، فالدرجة أو النقطة الواحدة تساوي إجمالي ثلاثين (٣٠) ساعة شاملةً عدد ساعات حضور الصف الدراسي والدراسة الفردية، وقد صُممت البرامج الدراسية بحيث يحقق الطلاب ثلاثين (٣٠) نقطة معتمدة في كل فصل دراسي.

٢-٢-٢ القبول:

مؤهلات التقدم والقبول بالقطاع الجامعي:

يتطلب التقدم لأي برنامج دراسي في الجامعات، وفي مؤسسات التعليم العالي المعادلة للجامعة الحصول على مؤهل من التعليم العالي العام (Allgemeine Hochschulreife)، أو مؤهل من التعليم العالي المتخصص (Fachgebundene Hochschulreife)، ويؤهل الأول الطلاب بعد تخرجهم للدراسة في أي مؤسسة للتعليم العالي لأي مقرر دراسي وفي أي مجال، أما الثاني فلا يتيح لهم إلا التقدم لبعض البرامج الدراسية المتخصصة فحسب.

إن المتقدمين للالتحاق بالجامعة من دول الاتحاد الأوربي الذين لا تتوافر لديهم مؤهلات القبول بالتعليم العالي الألماني ينبغي عليهم تقديم شهادة من مدرسة ثانوية تؤهلهم للالتحاق بالتعليم العالي في دولهم، أو تقديم ما يثبت قبولهم في إحدى الجامعات في دولهم، وإضافة إلى ذلك، فإن المتقدمين لدخول الجامعة من الطلاب الأجانب عليهم إثبات إتقانهم اللغة الألمانية؛ وذلك من خلال اجتياز اختبار إجادة اللغة الألمانية لقبول المتقدمين الأجانب للالتحاق

بالتعليم العالي(DeutscheSprachprüfung für den Hochschulzugang ausländischer Studienbewerber – DSH)، أو ما يعادله.

اختيار الطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعة:

لا توجد قيود في معظم البرامج الدراسية على مستوى الدولة على عدد الطلاب المقبولين من بين المتقدمين للالتحاق بالجامعة، وذلك يضمن لكل فرد أن يمارس حقه في حرية اختيار مجال العمل الذي يرغب فيه، والوظيفة التي يعمل بها، ومكان التدريب بموجب نص المادة (١٢) من الدستور، ويمكن لجميع المتقدمين للالتحاق بالجامعة، ممن تتوافر فيهم شروط الالتحاق السابق ذكرها التسجيل في مؤسسة التعليم العالي التي تقدم البرامج الدراسية التي وقع عليها اختيارهم دون الحاجة إلى أي إجراءات خاصة للتقدم لهذه المؤسسة.

ولكن في السنوات الأخيرة تغيرت هذه القاعدة المتبعة، فحين يزيد عدد الطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعة على عدد الأمكنة المتاحة في مجالات دراسية معينة، فإنه يتم تخصيص الأمكنة على أساس إجراءات لاختيار الطلاب إما على المستوى القومي/الإقليمي، وإما على مستوى مؤسسة التعليم العالي المعنية، وقد أصبحت معايير اختيار المتقدمين منذ الفصل الدراسي الشتوي لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م هي متوسط درجات المتقدم في اختبارات التخرج النهائية بالمدرسة (Allgemeine Hochschulreife) بوصفها مؤهل القبول بالتعليم العالي العام (بنسبة٢٠ ٪)، والمدة الزمنية التي انقضت منذ اجتياز هذا الاختبار حتى موعد التقدم (بنسبة ٢٠٪)، ونتيجة إجراءات الاختيار التي تطبقها مؤسسة التعليم العالي ذاتها (بنسبة ٦٠٪)، ولمؤسسات التعليم العالي الحرية في تحديد إجراءات اختيار الطلاب التي تطبق في ظل هذه اللوائح العامة. وقد انعكس هذا التطور على عدد الطلاب في البرامج الدراسية ذات معدل القبول المحدود الذي تصل نسبته إلى (٥٤٪) من ضمن البرامج الدراسية الجامعية كافة في الفصل الدراسي الصيفي لعام ٢٠٠٧م إذ تخضع هذه البرامج لقيود القبول بالمؤسسات المعنية على المستوى المحلي أو على مستوى الدولة (Zulassungsbeschränkung) (مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية(Hochschulrektorenkonfernez)) .

وتُحدد نسبة للمواطنين في بعض البرامج الدراسية ، مثل: الطب، والصيدلة، والأحياء، وطب الأسنان، وعلم النفس ؛ نتيجة لتزايد عدد المتقدمين وعدم كفاية الأمكنة المتاحة، وقد تختلف أنواع البرامج الدراسية وأعدادها التي تخضع لإجراءات الاختيار على مستوى الدولة من فصل دراسي إلى آخر، وبعض هذه الأمكنة مقدمة من المكتب المركزي لتخصيص الأمكنة الدراسية (Zentralstelle für die Vergabe von Studienplätzen، ZVS) بناءً على إحدى إجراءات الاختيار العامة، ومن الممكن جداً قبول جميع المتقدمين لأحد البرامج الدراسية ذات الأعداد المحدودة إذا كان عددهم أقل من الأمكنة المتاحة، أما معيار اختيار المتقدمين للبرامج الدراسية التي تطبق نظام الأقسام القومية المشتركة فهو متوسط درجات المتقدم في اختبارات التأهيل للقبول بالتعليم العالي العام (Allgemeine Hochschulreife)، بالإضافة إلى مراعاة المدة الزمنية التي ينتظرها الطالب (بين أداء اختبار الثانوية العامة (Abitur) والتقدم للالتحاق بالجامعة).

٢-٢-٣ المشاركة:

الشكل ٢-٥: المتقدمون الجدد للجامعات:

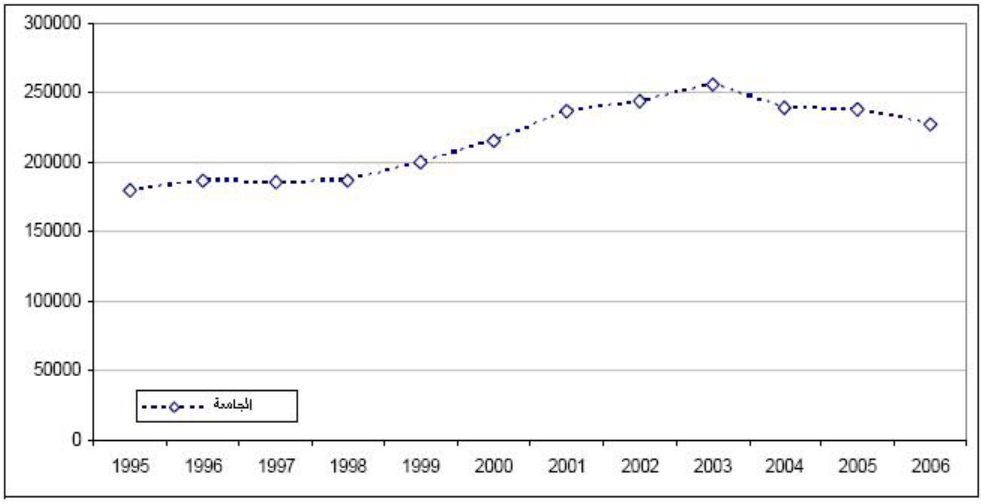

المصدر: (CHEPS IHEM) ٢٠٠٧م.

تزايد معدل التحاق الطلاب الجدد بالجامعات حتى عام ٢٠٠٣م، ثم اتجه ذلك المعدل للانخفاض.

الشكل ٢-٦: التسجيل في الجامعات:

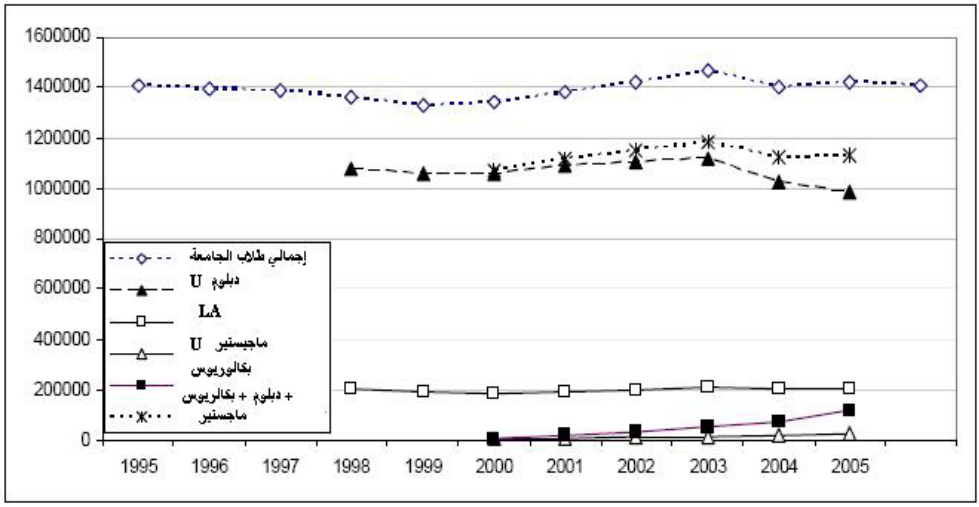

المصدر: (CHEPS IHEM) ٢٠٠٧م.

ظل معدل الالتحاق بالجامعات ثابتاً نسبياً (نحو (١,٤) مليون)، ومنذ عام ٢٠٠٠م بدأ تسجيل معدلات الالتحاق ببرامج البكالوريوس والماجستير، وتوضح هذه المعدلات أن الالتحاق بالبرامج التي تمنح درجة البكالوريوس يحل محل الالتحاق بالبرامج التي تمنح درجة الدبلوم التقليدي تدريجياً، إلا إن ذلك بطيء نسبياً.

٢-٢-٤ التخرج:

التقدم في الدراسة وإتمامها قبل الموعد المقرر في جامعات وكليات الفنون والموسيقى ، ولا يُصنف طلاب الجامعة وفق السنوات الدراسية، وإنما يُصنفون حسب عدد الصفوف الدراسية المطلوب منهم حضورها للدراسات الأساس والعليا، فإذا رسب أحد الطلاب في إحدى البرامج الدراسية، فينبغي عليه إعادة هذا البرنامج فحسب من دون الرسوب في الفصل الدراسي بكامله، ومن ثم لا يتخلف عن زملائه، ولكن التجربة العملية أثبتت أن البرامج الدراسية التي يرسب فيها الطالب غالباً ما تطيل مدة دراسته في الجامعة، وتحدد لوائح الدراسة والاختبارات متطلبات دخول أي مرحلة دراسية بعينها، وبوجه عام يمكن للطلاب إعادة اختبارات نصف العام ونهايته مرة واحدة فحسب. إلا أن هذا الشرط قد تم تعديله لتقليص المدد الزمنية للدراسة، بحيث لا يُلتفت إلى عدد مرات الرسوب في اختبار نهاية البرنامج الدراسي خلال مدة الدراسة المعتادة (Regelstudienzeit) (عدد غير محدود من المحاولات (Freiversuch)) .

ويسمح للطالب – بصفة عامة – بتغيير برنامجه الدراسي، و يقتصر ذلك على الفصول الدراسية الأخيرة (وفي ظل أوضاع وظروف معينة) إذ يشترط أن يكون الطالب الراغب في ذلك قد حصل على مكان في البرنامج الدراسي الذي اختاره من خلال إجراءات الاختيار المركزية، وهذا إذا كان البرنامج الدراسي ضمن البرامج الخاضعة لقيود القبول على مستوى الدولة، وستُحسب السنوات التي أمضاها الطالب في التعليم العالي والبرامج الدراسية، والاختبارات التي اجتازها للبرنامج الدراسي الجديد، شريطة أن يكون معادلاً في المستوى للبرنامج السابق.

وقد يُضطر الطلاب في بعض الحالات إما إلى تغيير مجال دراستهم ، وذلك لعدم نجاحهم في دراساتهم التعلمية (الأكاديمية) ، أو لأسباب أخرى، وإما إلى ترك التعليم تماماً، ولعدم تسجيل معدلات ترك الدراسة في إطار الإحصائيات الرسمية للتعليم العالي في ألمانيا؛ فإن الحصول على البيانات المؤكدة في هذا الصدد لا يكون إلا بالبحث والتحليل التجريبي غير المباشر. وتوضح دراسة أعدت عن خريجي الجامعة لعام ٢٠٠٢م أن طالباً واحداً من بين كل أربعة (٤) طلاب في السنة الأولى (Studienanfänge) يتركون التعليم الجامعي، أو المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen)، وبصفة عامة فإن معدلات ترك التعليم في المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) أقل منها في الجامعات (٢٢٪) مقابل (٢٦٪)، لكن الفرق واضح في المستوى التعليمي (الأكاديمي)، فهناك (١٣٪) آخرون من طلاب السنة الأولى في الجامعات مقابل (٤٪) من الطلاب في المعاهد المتخصصة يغيرون مجال دراستهم في أثناء مدة الدراسة

(Heublein) و (Schmelzer) وآخرين ٢٠٠٥م)، وإذا ما احتاج الطالب إلى الاستشارة في مثل هذه المواقف المصيرية؛ فإنه يمكنه اللجوء إلى مكاتب الاستشارات الخاصة بالطلاب التابعة للإدارات المعنية بذلك، وتتمثل في مكتب الخدمات العامة في مجال استشارات الطلاب، أو مكتب خدمات الاستشارات النفسية الاجتماعية التابعة لإدارة تقديم خدمات رعاية مصالح الطلاب.

وفي عام ٢٠٠٥م كان إتمام برنامج الدبلوم (U) يستغرق في المتوسط (٥,٩) سنوات، أما برنامج البكالوريوس فقد استغرق في المتوسط (٣,٥) سنوات، بينما استغرق برنامج الماجستير نحو (٢,١) سنتين وفي المتوسط (مكتب الإحصاء الفيدرالي (Statistisches Bundesamt) ٢٠٠٧م).

شكل ٢-٧: خريجو الجامعات:

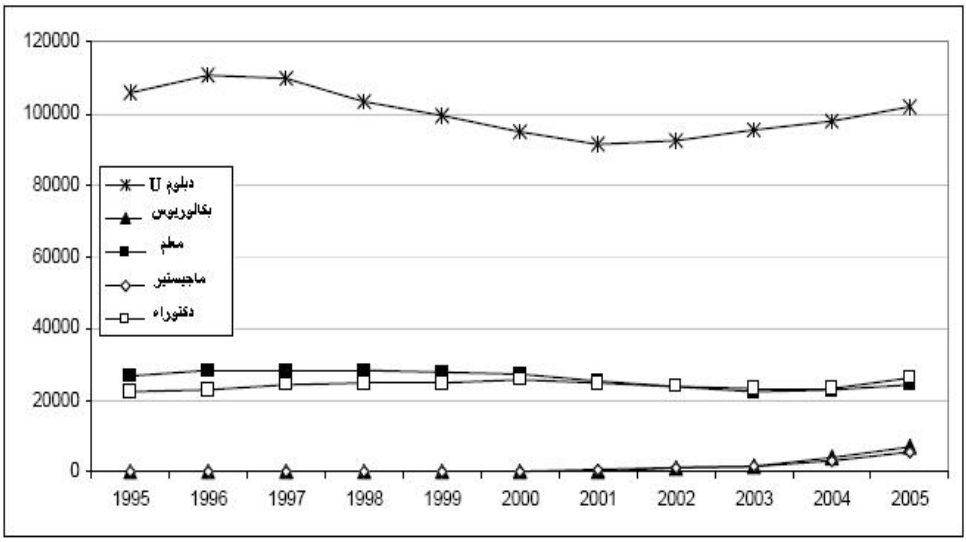

المصدر: (CHEPS IHEM) ٢٠٠٧م.

لقد شهدت أواخر التسعينيات من القرن الميلادي الماضي انخفاض أعداد الخريجين في برامج الدبلوم، وبرامج تدريب المعلمين، أما في برامج الدكتوراه فقد تأخر انخفاض أعداد الحاصلين عليها، إلا أنه لم يدم هذا الانخفاض طويلاً، فقد بدأ المعدل بالارتفاع ثانية منذ عام ٢٠٠١م، مع أن البيانات الخاصة بالمتقدمين الجدد للجامعة تتوقع انخفاض المعدل ثانية بنهاية العقد.

٢-٢-٥ التعليم، وسوق العمل:

توفر مكاتب الاستشارات الطلابية بالجامعات ، ومكاتب تقديم الخدمات الاستشارية في مجال التوظيف، المعلومات والإرشادات لمساعدة الخريجين على الانتقال من مرحلة التعليم العالي إلى سوق العمل، كما تزداد احتمالات نجاحهم وتقدمهم في سوق العمل باختيار التخصص

في مجالات دراسية مناسبة، والتسجيل في الدراسات العليا والبرامج التكميلية والتتبعية الملائمة (postgraduale Studiengänge)، كما أن اختيار مكان العمل الملائم يتيح فرصة تكوين فكرة عامة عن مجال العمل، وتكوين علاقات جيدة مع أصحاب العمل المرتقبين.وهو وسيلة لإثبات امتلاك الخبرة العملية (من أربعة(٤) إلى ستة (٦) أشهر وقد تصل إلى سنة في بعض الأحيان) المكتسبة قبل أو في أثناء الدراسة ، وهو أمر مطلوب في عدد من المجالات، خصوصاً العلوم الطبيعية والهندسية، ولزيادة احتمالات توظيف خريجي الكليات الفنية وكليات العلوم الاجتماعية، فقد أعدت بعض مؤسسات التعليم العالي برامج بالتعاون مع مكاتب التوظيف؛ لتوزيعهم على الأمكنة المناسبة وتزويدهم بالمهارات الأساسة (على سبيل المثال: أساسات الحاسب الآلي ومهارات إدارة الأعمال الأساسة)، وتوفر عدد من مؤسسات التعليم العالي الإجراءات اللازمة لإعداد الطلاب للتوظيف الذاتي، وتشجيعهم على إقامة مشروعاتهم الخاصة.

يجد كثير من الطلاب من خريجي الأقسام الفنية صعوبة في الحصول على وظيفة ملائمة، أو كسب الدخل الكافي من عملهم الخاص في المجال الفني، لذا فقد أضيفت بعض المقررات إلى المنهج ؛ لكي تؤهلهم لممارسة العمل التطبيقي التدريس والإدارة في القطاع الثقافي، وذلك لزيادة احتمالات نجاحهم وتقدمهم في سوق العمل، ويصبح دخول مجال العمل أمراً يسيراً إذا كان اختيار البرامج الدراسية والمؤهلات الإضافية مناسباً.

٢-٢-٦ هيئة العاملين:

هيئة التدريس بالجامعات:

لقد أجريت بعض الإصلاحات على اللوائح الخاصة بهيئة التدريس في العام الماضي، حين بدأت الحكومة الفيدرالية ببعض الإصلاحات حول هيكل هيئة التدريس، ومكافآت أعضائه، وشروط التوظيف، الأمر الذي كان مثاراً للجدل والمعارضة الشديدة بين عدد من ممثلي الحكومة، وتهدف الحكومة بهذه الإصلاحات إلى التصدي للمشكلات الحالية والبارزة التي تضمن تحديداً: طول مدة تأهيل التعليمين (الأكاديميين)، والافتقار إلى الاستقلال الذاتي لأبحاث ما بعد الدكتوراه، وعمر الأساتذة المبتدئين، وقلة (جودة وفعالية) الحوافز في هيكل الرواتب في العمل التعليمي (الأكاديمي) (يُنظر -أيضاً- : Enders ٢٠٠١م)، وقد عُدل القانون الإطاري للتعليم العالي (HRG)، في عام ٢٠٠٢م بعد مدة طويلة من المناقشات، حيث كان الأمر جدلياً إلى حد كبير، وترتبط التغييرات الأهم بإدخال ما يسمى بالأستاذ المؤقت (Juniorprofessor)، وإلغاء نظام التأهيل للحصول على منصب الأستاذ الجامعي (Habilitation)، وإدخال ما يسمى بمرتبة الدكتوراه (Doktorandenstatus)، بالإضافة إلى التغيرات في هيكل الرواتب والحوافز.

وقد عارض عدد من الولايات الفيدرالية (Länder) الهيكل الجديد زاعمة أن اللوائح في القانون الإطاري معقدة جداً، وقد قضت المحكمة الفيدرالية الدستورية (Bundesverfassungsgericht) في عام ٢٠٠٤م بأن التغييرات في القانون الإطاري للتعليم العالي (HRG) لا تتفق مع الدستور، وأن اللوائح الخاصة بما يسمى بالأستاذ المؤقت تنتهك استقلالية الولايات.

كما تعتزم الحكومة الفيدرالية إلغاء القانون الإطاري للتعليم العالي (HRG) طبقاً للتعديل الدستوري لعام ٢٠٠٦م (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي ٢٠٠٧م) (Bundesministerium für Bildung und Forschung 2007)، وهكذا ستصبح الولايات الفدرالية في المستقبل هي وحدها المسؤولة عن هيكل هيئة التدريس في التعليم العالي.

وبصفة عامة يمكن تقسيم أعضاء هيئة التدريس إلى المجموعات الآتية :

- الأساتذة.
- الأستاذ المؤقت.
- الهيئة العلمية (Wissenschaftliche Mitarbeiter).
- هيئة التدريس بدرجة الدكتوراه (Doktoranden/Doktorandinnen).

متطلبات التعيين:

وتأتي متطلبات تعيين الأساتذة كالآتي:

- الحصول على شهادة من إحدى المعاهد العليا المتخصصة.
- القدرة على التدريس .
- استعداد خاص للعمل التعلمي (الأكاديمي)، ويظهر عادةً بالحصول على درجة الدكتوراه (أو استعداد خاص للعمل في الفنون الإبداعية)
- (حسب متطلبات المنصب) إنجازات تعليمية (أكاديمية) إضافية أو إنجازات خاصة في تطبيق، أو تطوير المعارف والطرائق التعليمية (الأكاديمية) أو العلمية، بالإضافة إلى خمسة أعوام (على الأقل) من الخبرة المهنية، بحيث يجب أن يكون ثلاثة منها، (على الأقل)، خارج قطاع التعليم العالي.

وعادةً تتضح الإنجازات التعليمة (الأكاديمية) الإضافية من خلال نظام التأهيل (Habilitation)، الذي يؤهل الطلاب للتدريس بعد مرحلة الدكتوراه ، ومنذ إلغاء هذا المؤهل تُعرف الإنجازات في الوقت الحالي على نحوٍ أكثر حيادية في القانون الإطاري للتعليم العالي (HRG).

وثمة متطلبات محددة لمجالات خاصة من الدراسة، ومثال على ذلك: العلوم التربوية، والمقررات ذات الصلة بفن التدريس ضمن تدريب المعلمين، ولا يُعين في منصب الأستاذ سوى الأشخاص ذوي الخبرة لثلاث(٣) سنوات في التدريس في المدارس.

أما متطلبات التعيين في وظيفة الأستاذ المؤقت فهي:

- الحصول على شهادة من إحدى المعاهد العليا المتخصصة.
- القدرة على التدريس.
- استعداد خاص للعمل التعليمي (الأكاديمي)، ويبرهن عادةً بالحصول على درجة الدكتوراه (أو استعداد خاص للعمل في الفنون الإبداعية)، أما متطلبات التعيين في هيئة التدريس العلمية فهي الحصول على شهادة جامعية.

مهام هيئة التدريس ، ومكانتها :

يـؤدي الأساتذة المهام المتعلقة بالعلوم، والآداب، والبحث، والتدريس التي هي من واجبات المعاهـد العليا المتخصصة المستقلة والخاصة بهم في مجـالات دراستهم ذات الصلة، كما تتضمن -أيضـاً- هـذه المهـام المشاركة في أنشطـة الإصـلاح الدراسي، وتقـديم الاستشـارات التعليمية (الأكاديميـة) ، وإدارة مؤسسـة التعليم العـالي المعنية ، بالإضافة إلى إجـراء الاختبارات ، وعادةً تعـين الوزارة المسؤولة عـن العلوم في كل ولاية الأساتذة بوصفهـم موظفين حكوميين ذوي سلطات محدودة أو غير محدودة، على الرغم من إمكانية تسميتهم بالموظفين الحاصلين على رواتب.

وأما أعضاء هيئة التدريس العلمي (wissenschaftliche Mitarbeiter) فهم موظفون حكوميون أو موظفون برواتب، وهم مسئوولون عن الخدمات التعليمية (الأكاديمية) التي تتضمن تدريس المعرفة التخصصية والمهارات العملية للطلاب ، وتعليمهم كيفية استخدام المقررات العلمية، كما يمكن -أيضاً- تكليف الهيئة العلمية بالأداء المستقل لمهام البحث والتدريس ، وفي الحالات التي تدعو الضرورة فيها إلى نقل المهارات والمعارف العملية في المقام الأول يمكن إسناد هذه المهام إلى ما يعرف بهيئة تدريس المهام الخاصة (Lehrkräfte für besondere Aufgaben) .

ويمكن التعبير عن التزامات التدريس الخاصة بأعضاء هيئة التدريس العاملة بنظام الدوام الكامل باستخدام الوحدات (مقرر/ ساعة) (Lehrveranstaltungs-stunden)، حيث تُمثل كل وحدة(على الأقل) خمساً وأربعين (٤٥) دقيقة في الأسبوع، وهي عبارة عن المدة الزمنية التي تُعقد فيها المحاضرات خلال الفصل الدراسي.وبموجب القرار الصادر عن المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية للولايات بتاريخ ٣١ يناير لعام ١٩٩٢م، ينبغي أن تُحدد التزامات التدريس لفئات المعلمين المختلفة، وتقتضي اللوائح بأنه يُتوقع من الأساتذة والمعلمين في المجال العلمي في معاهد التعليم المتخصصة (Fachhochschulen) تحقيق معدلات تدريس أكبر مقارنة بنظرائهم في الجامعات.

المرونة، وتمايز الرواتب، وظروف العمل:

في حالة قبول الاضطلاع بوظائف ومسؤوليات معينة، يمكن إذن تقليل التزامات التدريس، ومن أمثلة ذلك: تأدية وظائف إدارية في أحد المعاهد العليا المتخصصة ، أو التعهد بأعمال البحث والتطوير في أحد المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschule)، وتقتضي التغييرات الأخيرة في القانون الإطاري للتعليم العالي (HRG) وضع نظام رواتب جديد لهيئة التدريس في المعاهد العليا المتخصصة قانون تعديل رواتب الأساتذة (Professorenbesoldungsreformgesetz)، ويتمثل العاملان المهامان في هذا النظام الجديد في تحرير الرواتب في الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschule) والدفع المرتبط بالأداء (بناءً على السياسات، تُطور وتُطبق المعاهد العليا المتخصصة ذات الصلة هذه التغييرات).

في عام ٢٠٠٥م طُبقت التعديلات على هيكل أعضاء هيئة التدريس ورواتبهم (التعديل الخامس(٥) على القانون الإطاري للتعليم العالي (HRG)، قانون تعديل رواتب الأساتذة Prof

essorenbesoldungsreformgesetz)، حيث يبدأ جميع الأساتذة المُعينون من الفئات الأستاذية الجديدة (W2. W3)، وتتضمن الفئات الجديدة للرواتب (Besoldungsgruppen) راتب مبدئي منخفض مع إمكانية الحصول على مكافآت الأداء، وقد طبقت بعض الولايات القانون الفيدرالي الجديد على نحو مختلف؛ ففي بعض الولايات لا يسمح للأساتذة حديثي التعيين بالحصول على مكافآت الأداء في السنوات الأولى، بينما في ولايات أخرى يمكنهم الحصول على هذه المكافآت فور تعينهم، ومما يشكل خيبة أمل للباحثين الجدد وغير المهنيين أن الجامعات تدفع رواتب أقل للموظفين في المرتبة (C1) عما كانوا يحصلون عليه في السابق، وهذا يعني انخفاض راتب هذه المناصب بمقدار (٥٠٠) يورو في الشهر.

وفي عام ٢٠٠٦م تفاوضت الحكومة الفيدرالية والولايات والبلديات حول اتفاقية عمل جديدة مع اتحادات العمال للخدمات العامة ، حيث استبدلت اتفاقية عمل جديدة يطلق عليها اتفاق الخدمات العامة(TVöD) (Öffentlicher Dienst) بتعريفة الموظفين الفيدراليين (BAT) (Bundesangestelltentarif) ، وتختلف اتفاقية العمل هذه بين الحكومة الفيدرالية، والولايات والبلديات، فعقب سلسلة من الإضرابات التي وقّعت في معظم الولايات، باستثناء ولايتي هيس (Hesse) ، وبرلين (Berlin)، وُضعت اتفاقية عمل محددة للولايات مع اتحادات العمال أطلق عليها اسم اتفاقية الأجور للولايات (TV-L) (Tarifvertrag Länder) (اتحاد التجارة والتعليم والعلوم ٢٠٠٦م (Gewerkschaft für Erziehung und Wissenschaft)، وتعد هذه الاتفاقية خطوة نحو اتفاقية أجور التعليمين (الأكاديميين) (Wissenschaftlertarifvertrag)، وهي اتفاقية عمل خاصة لجميع التعليمين (الأكاديميين)، ووفقاً لاتفاقية الأجور للولايات (TV-L) يُعامل التعليميون (الأكاديميون) في بعض المواقف على نحو مختلف عن الموظفين العموميين الآخرين، وبصورة أساسة في النواحي الآتية:

- يُسمح للتعليميين (الأكاديميين) ذوي العقود المؤقتة الحصول على وقتٍ كافٍ للبحث وإتمام رسالة الدكتوراه، أو أي نتيجة بحثية إضافية أخرى.
- تصل ساعات العمل في الأسبوع إلى ثماناً وأربعين (٤٨) ساعة ، ويجب أن تكون ساعات العمل الإضافية مساوية لساعات العمل الأصلية خلال السنة .
- الرواتب المعتمدة على الأداء (في حال الحصول على موارد مالية من طرف ثالث (٣))
- تقدير الخبرة السابقة في العمل التعليمي (الأكاديمي) من أجل تصنيف فئة الراتب لمنع تثبيط الحركة التعليمية (الأكاديمية).
- وقد غيرت الحكومة الفيدرالية قانون التوظيف المؤقت في التعليم العالي (Wissenschaftszeitvertragsgesetz)لإجازة العقود المؤقتة للتعليميين (الأكاديميين)، كما يجيز التعديل الحالي الذي أصبح سارياً بتاريخ ١٨ أبريل لعام ٢٠٠٧م، للمعاهد العليا المتخصصة أن تتعاقد مع تعليميين (أكاديميين) بعقود مؤقتة لمدة تتجاوز (١٢) أو (١٥) عاماً، وذلك في حال إذا ما موَّلت المشروعات بوصفها طرفاً ثالثاً عمل هؤلاء التعليميين (الأكاديميين) (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي ٢٠٠٧م Bundesministerium für Bildung und Forschung).

٢-٣ التعليم من بعد:

لقد اتضح الفرق في الجزء السابق بين الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen)، ومن الجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى المعاهد التي تتطلب حضور الطالب هناك -أيضاً- معاهد متخصصة في الدراسات من بعد، فعلى سبيل المثال: توفر الجامعة الشاملة للدراسات من بعد (Fernuniversität-Gesamthochschule) في ولاية هاجن (Hagen) (تأسست عام ١٩٧٤م) مقررات دراسية جامعية تؤهل للحصول على درجة الدبلوم (Diplom)، والماجستير (Magister)، والبكالوريوس، بالإضافة إلى دراسات عليا خاصة، وتتوزع مراكز التعليم العالي للتعليم من بعد (Fernuniversität) في عدد من المدن الألمانية، والأسترالية، والسويسرية، وكذلك في دول شرق ووسط أوربا او تُقدم هذه المراكز الاستشارات للطلاب المحليين وتستقبل الطلاب في المدد الزمنية التي يتوجب على الطالب حضور الصفوف الدراسية فيها.

وتقدم المعاهد الخاصة مثل: المعاهد العليا المتخصصة للتعليم من بعد (Fernfachhochschulen)، أو المعاهد العليا المتخصصة التقليدية (Fachhochschulen) مقررات دراسية للتعليم من بعد في جميع أنحاء ألمانيا، وغالباً ما تقتصر أغلب البرامج الدراسية المتنوعة على مجالات إدارة الأعمال، والتأهيل المستمر للمهندسين والمتخصصين في مجال الحاسب الآلي.

وبالإضافة إلى معاهد التعليم من بعد تلك كثيراً ما تتضمن مؤسسات التعليم العالي التي تتطلب حضور الطلاب (Präsenzhochschulen) (الجامعات النظامية والمعاهد العليا المتخصصة) نظام التعليم من بعد، ويعمل تطوير وتوظيف أنظمة الوسائط المتعددة والهياكل الشبكية المناسبة الخاصة بالمعاهد العليا المتخصصة على تعزيز الفرص؛ لإضفاء مزيد من التقدم في هياكل التعليم من بعد، وكذلك توحيد التعلم من بعد وأمكنة الدراسة.

٢-٤ تعليم ما بعد التخرج:

ثمة نوعان من التعليم العالي: يُعنى الأول باكتساب معارف و/أو مهارات إضافية أو جديدة عن طريق مقررات دراسية وبرامج محددة (دراسات عليا إضافية تكميلية Zusatz-Ergänzungs-Aufbaustudien)، وقد حظي هذا النوع بشهرة كبيرة في الأعوام الأخيرة في إطار "مجتمع المعرفة" - وقد أدى هذا إلى ظهور مبادرات سياسة عامة في هذا المجال في ألمانيا، وأحد الأمثلة على ذلك هو برنامج العمل (Aktionsprogramm) الذي أطلق عليه "التعليم مدى الحياة للجميع (Lebensbegleitendes Lernen für alle)" (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي ٢٠٠١م)، وفي واقع الأمر تتلخص السياسات الفيدرالية في السعي إلى خلق أجواء تشجيعية للمعاهد والأفراد لدفعهم إلى الاستمرار في تقديم ومباشرة أنشطة التعليم مدى الحياة، وبالنظر إلى الاستقلال المتاح للمعاهد والأفراد، فهناك الكثير من التنوع من ولاية إلى أخرى ومن معهد إلى آخر، وهو ما يبدو عليه فعلاً هذا النوع من التعليم العالي (يُنظر - أيضاً - ٢,١ عن التعليم الإضافي)، وفي معاهد التعليم العالي، ثمة (٣١٧) مركزاً تدريبياً (Weiterbildungszentrum) مدرجاً في مؤتمر رؤساء

الجامعات الألمانية (www.hochschulkompass.de HRK Hochschulkompass). ولذا، أنشأ كل معهد عالٍ متخصص بشكل أساس مركزاً للتدريب تابعاً له.

أما النوع الآخر من التعليم العالي فيتعلق باستكمال الدراسات التعليمية (الأكاديمية) حتى الحصول على رسالة الدكتوراه، ولا يمكن الفصل (في ألمانيا) بين الدرجة العلمية الأولى والدراسات العليا بالقدر بنفسه من الوضوح والتحديد كما هو الحال في عدد من الدول الأخرى، فقد جرت العادة أن يستكمل الطلاب الدراسات العليا دون الحصول على مؤهل أولي.

٢-٤-١ البنية والقبول

يمكن للفرد البدء: بتحضير رسالة الدكتوراه بعد النجاح في إنهاء البرنامج الدراسي الأول في إحدى الجامعات أو المعاهد العليا المتخصصة المعادلة، بشرط الوصول إلى مستوى معين من الأداء التعليمي (الأكاديمي)، وتسمى هذه العملية بالترقية (promotion)، وهناك تلك القوانين الخاصة التي تسمح لخريجي المعاهد العليا المتخصصة بدراسة الدكتوراه، وبالإضافة إلى شهادة المعهد العالي المتخصص يتوجب على الطلاب إنهاء دراسات تعليمية (أكاديمية) إعدادية في المقررات التي يفترض دراستها في مستوى الدكتوراه و/أو إنهاء مدة من الدراسية التكميلية في الجامعة المعنية، وإلا سيتوجب عليهم إجراء اختبار قبول لخريجي المعاهد العليا المتخصصة، حيث تمنح درجة الدكتوراه بناءً على قوة رسالة الدكتوراه، التي يجب أن تعتمد على البحث المستقل، والاختبارات الشفوية التي يطلق عليها اسم (Rigorosum)، وقد تستبدل الاختبارات الشفوية بمناقشة الطالب في رسالة الدكتوراه المقدمة (Disputation)وليس ثمة مدة زمنية محددة لكتابة رسالة الدكتوراه ، و تخول رسالة الدكتوراه الخريج لحمل لقب دكتور(Doktor) (درجة الدكتوراه (Doktorgrad)).

ليس على طالب الدراسات العليا سوى التسجيل إلى حد أدنى من الساعات، أما المدة الفعلية التي يعمل فيها الطالب عادة للحصول على شهادة (الدراسات العليا) فلا يمكن تحديدها على نحو دقيق ، وإضافة إلى ذلك، وبالمقارنة بعدد من الدول الأخرى، يتسم تدريب الدكتوراه في ألمانيا بالطول والاعتماد على بنية غير ثابتة، ونادراً ما يُنظر إليه على أنه مرحلة تعليمية (أكاديمية) منفصلة بقدر النظر إليه على أنه مزيج من العمل المهني مع التعليم، حيث يعمل الأغلبية العظمى من طلاب الدكتوراه ضمن هيئة التدريس في الجامعات ، وفي معظم الحالات، تُقدم حلقات دراسية أو ندوات متقدمة (بمعدل (١) أو (٢) في السنة)، كما يُسمح للطلاب المتفوقين من مرحلة البكالوريوس بالحصول على هذه المقررات إلى جانب طلاب الدراسات العليا،وينبغي تأكيد أن هناك الكثير من الاختلافات فيما يُقدم من معهد إلى آخر، وعلاوة على ذلك ولأن طلاب الدكتوراه ليسوا مسجلين بشكل رسمي دائماً (إذ لا ينتمون إلى فئة محددة من فئات الموظفين)، فإنه من الصعب إعطاء تفاصيل كمية حديثة وموثوق بها، إذ إن عدد رسائل الدكتوراه الممنوحة هو أكثر المعلومات الإحصائية المعروفة، وفي عام ٢٠٠٥م مُنحت (٢٥٠٠٠) درجة دكتوراه (مكتب الإحصاء الفيدرالي ٢٠٠٦م).

وقد نُوقشت في العشرين (٢٠) عاماً الأخيرةعلى نطاق واسع مسألة إعادة هيكلة النظام الخاص بدراسة الدكتوراه، ووُجه النقد في ألمانيا (في الأساس) إلى دراسة الدكتوراه، إذ تفتقر للبنية فيما يتعلق بالتعليم والتدريب الهادف والموجه، حيث تستغرق وقتاً طويلاً جداً لإتمامها ، فضلاً عن عدم ملاءمتها بقدرٍ كاف لسوق العمل، كما وُجه نقد شديد - أيضاً - لعلاقة الأستاذ بالمتدرب، أي : العلاقة بين المشرفً على الرسالة والمرشح للحصول على الدرجة العلمية، وثمة مطالب بإصلاح دراسة الدكتوراه وتطويرها تهدف إلى هيكلة النظام الخاص بهذه الدراسة بحيث تزداد جودتها عن طريق تقوية عنصر البحث والتدريب، وعن طريق إعادة تحديد علاقة العمل بين المشرف وطالب الدكتوراه، وعلاوة على ذلك طالب المنتقدون بإعداد المرشحين للحصول على درجة الدكتوراه للوظائف التعليمية (الأكاديمية) وغير التعليمية (غير الأكاديمية) على حدٍ سواء.

وتمثل مقدمة مجموعات التدريب على البحث (Graduiertenkolleg) التي قدمتها مؤسسة البحث العلمي الألمانية (DFG –Deutsche Forschungsgemeinschaft) في نهاية الثمانينيات الميلادية حجر الأساس في إدراك مدى أهمية تطوير بنية دراسة الدكتوراه في ألمانيا، وقد تلت هذه المقدمة أهداف الإصلاح المذكورة سابقاً وطمحت إلى تخطي الثقافات التقليدية المتعارف عليها في دراسة الدكتوراه بهدف طرح ثقافة أكثر تطوراً، ولتحقيق ذلك عمل البرنامج على وضع بعض المبادئ التوجيهية عن كيفية تحقيق مجموعات التدريب على البحث، حيث ينبغي على هذه المجموعات تقديم برنامج تدريبي، وإشراف يتسم بالشفافية وفرص للتحرك والربط الشبكي الدولي .وقد تحققت هذه المبادئ التوجيهية عملياً بطرائق متعددة، ويمكن تصنيف المجموعات عن طريق تقديم المزيد من أنماط دراسة الدكتوراه التقليديّة أو الحديثة.

وبالإضافة إلى مجموعات التدريب على البحث التي أنشئت في الجامعات، جاء ذكر بعض برامج التدريب على البحث غير الجامعية ذات الصلة (Hauss ٢٠٠٦م) كما يأتي:

- برنامج الدكتوراه العالمي (DFG) (InternationalesPromotionsprogramm IPP|وDAAD).
- مدرسة بحث ماكس بلانك الدولية (IMPRS).
- كلية هانز بوكلر- ستفتونج للدكتوراه (Promotionskolleg der Hans Böckler-Stiftung).

ومن مجموعات التدريب على البحث العلمي التي أنشئت في بعض الولايات:

- مجموعة مدارس الخريجين في نورث راين ويستافليا (North-Rhine-Westphalia (NRW).
- مدرسة الخريجين التقنية (Elite-Netzwerk Bayern) في بافريا (Bavaria).
- مدرسة الخريجين للعلوم الاجتماعية في بريمين (Bremen).
- مجموعة مدارس الخريجين (Niedersachsen) في لوار ساكسوني (Lower-Saxony).

٢-٥ تطور السياسات :

أبرمت الحكومة الفيدرالية والولايات في عام ٢٠٠٦م ميثاق التعليم العالي ٢٠٢٠م (Hochschulpakt) لمواجهة التحديات الجديدة في التعليم العالي في ألمانيا، ويعكس التصور المستقبلي لأعداد خريجي المدارس الثانوية الذين يسجلون للالتحاق بالتعليم العالي الزيادة

السريعة في الطلب على التعليم العالي، وفي الوقت ذاته ثمة صعوبة في توفير الأمكنة الدراسية نتيجة للضغط الذي تمثله الأعداد المتزايدة للطلاب المنتقلين إلى برنامجي البكالوريوس والماجستير، وتتطلب هذه البرامج عدداً أكبر من العاملين بهيئة التدريس بخلاف ماهو عليه في البرامج التقليدية، ومن التدابير المتفق عليها في هذا الميثاق زيادة عدد الأمكنة الدراسية بمقدار (٩٠٠٠٠) مكان، وذلك بحلول عام ٢٠١٠م، وسوف تنفق الحكومة الفيدرالية والولايات نحو (بليون) يورو ؛ لتوفير هذه الأمكنة الدراسية، فقبل حلول عام ٢٠١٠م ستكون الولايات قد تلقت حصتها المقدرة بـ (٥٦٥) مليون يورو من التمويل الفيدرالي للتعليم العالي،كما ستحدِد الزيادة في عدد الطلاب في عام ٢٠٠٩م مقارنة بها في عام ٢٠٠٥م في كل ولاية، حصتها من التمويل المالي من بعد عام ٢٠١٠م، وسوف يبدأ هذا التمويل في خريف ٢٠٠٧م.

٣- البنية التحتية للبحث :

٣-البنية التحتية للبحث[١]

٣-١ جهات التنفيذ

هناك ثلاثة (٣) قطاعات أساسة تقوم بالبحث والتطوير في ألمانيا:

(أ)معاهد التعليم العالي.

(ب) مؤسسات البحث غير الجامعية: (PNP) .

(ج) قطاع الصناعة .

ويتولى القطاع الصناعي الجزء الأساس من جميع مهام البحث والتطوير في ألمانيا، بينما تضطلع الجامعات بنسبة (١٦٪) من هذه المهام، أما المعاهد العامة غير الجامعية فتتعهد (١٤٪) من مجموع مهام البحث والتطوير.

الشكل ٣-١ : القائمون بأنشطة البحث والتطوير :

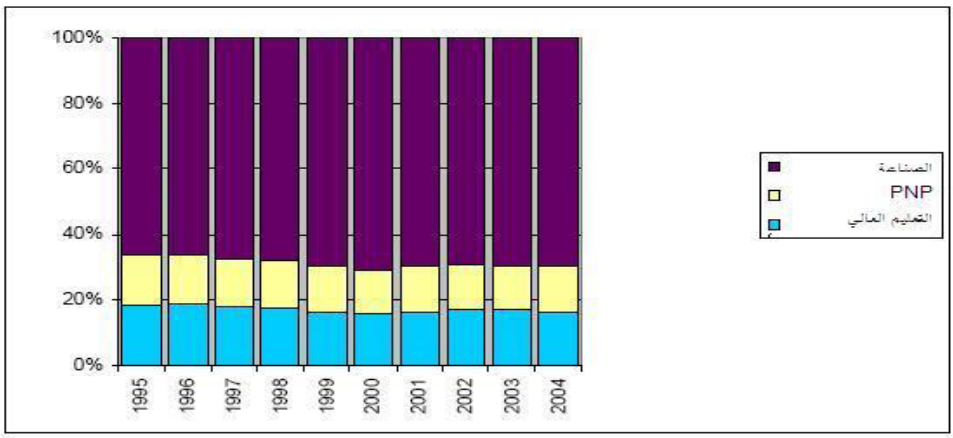

المصدر: (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي ٢٠٠٦م) .

كان توزيع أنشطة البحث والتطوير بين القطاعات ثابتاً إلى حد كبير خلال الأعوام الماضية، على الرغم من الزيادة الطفيفة في الجزء الخاص بقطاع الصناعة.

٣-١-١ مؤسسات التعليم العالي:

تولت الجامعات مسؤولية جميع الأبحاث تقريباً التي أجريت في هذا القطاع، كما أجرت

---

١. يستند هذا الفصل إلى الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي (٢٠٠٦م) "البحث والابتكار في ألمانيا ٢٠٠٦م." " راجع ٥ ,٢٩ ،.٢٠٠٧، على الرابط الآتي :
(http://www.bmbf.de/pub/research__and__innovation__2006.pdf.)
الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي ٢٠٠٦.م "تقرير البحث الفدرالي ٢٠٠٦.م" "راجع ٢٠٠٧،٥ ,٢٩م، على الرابط الآتي :
(http://www.bmf.de/pub/bufo2006.pdf)

معاهد التعليم العالي المتخصصة بعض الأبحاث -أيضاً- ، ولكنها ليست بالكثيرة، حيث تحظى الجامعات بالنصيب الأكبر من أنشطة البحث والتطوير الممولة من جهات عامة، وتُجرى معظم الأبحاث في الجامعات، كما تتولى بعض المجموعات الصغيرة نسبياً تنظيم مشروعات في كثير من الأحيان ويُلاحظ أن تلك الأعمال تتسم بالتمايز، والتخصص، أما عن المشروعات الكبيرة أو التي لا يمكن للجامعات الاضطلاع بها (مثل: (HGF) .(MPG)، وغيرها)، فيمكن أن تتعهدها مؤسسات عامة غيرجامعية.

٣-١-٢ المؤسسات الخاصة غير الربحية ، والمؤسسات الحكومية :

مؤسسة ماكس بلانك (Max Plank Gesellschaft MPG): توفر مؤسسة ماكس بلانك التمويل لعدد من معاهد ماكس بلانك (Max Plank)، وتركز تلك المعاهد الثمانون (٨٠) بصورة رئيسة على العلوم الأساسة للأعضاء ولا سيما في المجالات الحديثة الواعدة، وعادة تتمركز تلك المعاهد حول شخصية عالم من العلماء يتولى إدارته بمفرده وباستقلالية كبيرة، وهذه المعاهد تمولها الحكومة الفيدرالية في المقام الأول بالاشتراك مع الولايات بحيث تقسم كالآتي: (التمويل الحكومي: (٥٠٪) تمويل فيدرالي، و(٥٠٪) تمويل الولايات)، وثمة مصادر أخرى للتمويل مثل: بعض الأعضاء من الأفراد، والمنظمات، والشركات ، وهبات من أفراد غيرالأعضاء، وأموال المشروعات التي تقدمها الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي (BMBF)، أو أطراف أخرى.

مؤسسة فراونهوفر(Fraunhofer Gesellschaft FhG): على غرار مؤسسة ماكس بلانك (MPG)، توفر هذه المنظمة تمويلاً لعدد من المعاهد الخاصة بها، وتركز المعاهد الخمسة والستين (٦٥) التابعة لهذه المؤسسة (في الأساس) على الابتكار التكنولوجي والجوانب التطبيقية للبحث العلمي ، من هنا يجب أن تتوافق أدوات الخبرة ومجالاتها لدى هذه المعاهد مع احتياجات قطاع الصناعة، وتتلقى معاهد فراونهوفر (Fraunhofer) التمويل الأساس من مصادر حكومية، في حين تشترك تلك المصادر الحكومية والخاصة معاً في تمويل بعض المشروعات بعينها، أما الدعم الحكومي فتقدمه الحكومة الفيدرالية والولايات على حد سواء بنسب (٩٠٪) و (١٠٪) على التوالي، ولقد حظيت معاهد مؤسسة فراونهوفر (FhG) بأهمية بالغة في عملية نقل التكنولوجيا من معاهد البحث العلمي التي تمولها الحكومة إلى قطاع الصناعة.

مراكز هلمهولتز (Helmholtz Zentren HGF): تأسست هذه المراكز بهدف دعم البحث العلمي في المجالات التي تتطلب التعاون بين التخصصات المختلفة وأعداد كبيرة من الموظفين والمعدات ومبالغ ضخمة من التمويل. وتقوم المراكز الخمسة عشر (١٥) التابعة للمؤسسة بتنفيذ كل من الأبحاث الأساس والتطبيقية، التي أنشئت في الأصل لأغراض البحث العلمي في العلوم النووية، ولكن تحول عدد منها إلى مجالات أخرى (على سبيل المثال : البيئة وتكنولوجيا المعلومات)، وتمتلك مراكز هلمهولتز (HGF)مؤسسة مركزية خاصة بها تسمى (Arbeitsgemeinschaft der Helmholtz Zentren)، ولكن الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي (BMBF) تعدّ المنسق الأساس للعمل داخل هذه المراكز (لها نفوذ قوي على تحديد مسار

أولويـات كل مركز وذلك بتطبيق برنامج الأولويات الخاصـ بها)، وتعتمد هذه المراكز في تمويلها بشـكل أساسـ على الحكومة، ويقسم التمويـل كالآتي: (التمويل الحكومـي: (٩٠٪) من الحكومة الفيدرالية ، و (١٠٪) من الولايات).

جمعية العلوم لجوتفريد فيلهلملاييبنتس (Wissenschaftsgemeinschaft Gottfried Wilhelm Leibniz) (سابقاً BLE، Blaue Liste– Einrichtungen): يقوم كل من الاتحاد الفيدرالي وولاية واحدة بتمويل هذه المعاهد(التي بلغ إجمالي عددها (٨٤) معهداً في عام ٢٠٠٦ م)، وتقوم تلك المعاهد إما بإجراء أبحاث ذات مهام محددة، وإما أن تنهض بدور المؤسسات الخدمية، ومن أمثلة هذا النوع من المؤسسات الخدمية: مركز المعلومات للكيمياء في برلين (Berlin)، ومكتبة المعلومات التقنية في هانوفر (Hannover). ولابد أن تتوافر في تلك المؤسسات المعايير الآتية : أن تتجاوز الميزانية السنوية للمعهد مليون يورو (أو ٧٥٠،٠٠٠ يورو إذا كان المعهد في الأساس من المعاهد الخدمية)، وأن تستهدف أعمالها خدمة مصالح الجمهورية الألمانية الفيدرالية بأسرها، وليس منطقة بعينها، وقد تتلقى هذه المعاهد التمويل (بصفة أساسة) من مصادر حكومية أو خاصة، وترتبط بعض المعاهد الخاصة بصلات وثيقة بالجامعات، ومن الملاحظ أن هذا النوع من المعاهد قد حظي بنمو كبير منذ الثمانينيات الميلادية بسبب إعادة هيكلة النظام الخاص بالبحث العلمي في الولايات الجديدة، ويقسم تمويلها كالآتي : التمويل الحكومي بنسبة (٥٠٪) من الاتحاد الفيدرالي ، و (٥٠٪) من الولايات.

المعاهد الأخرى: بالإضافة إلى المعاهد السابق ذكرها يوجد عدة أنواع من المؤسسات التي تجري أبحاثاً علمية، وتتولى مسؤوليتها إحدى الوزارات الفيدرالية أو إحدى وزارات الولايات. وأحد أنواع هذه المؤسسات يشمل المؤسسات ذات المهام البحثية التي يمولها الاتحاد الفيدرالي (الإدارة الفيدرالية ذات مهام أرشيفية (Bundeseinrichtung mit Forschungsaufgaben))، وتختلف نسبة الميزانية التي تمول أنشطة البحث العلمي من معهد إلى آخر، ولكنها تقدر بنحو (١٠٪) في المتوسط، أما المؤسسات الأخرى التي يمكن أن تجري أبحاثاً علمية فإنها تشتمل على مراكز المعلومات والمكتبات.

٣-١-٣ قطاع الصناعة:

في عام ٢٠٠٤م قامت برامج إدارة الأعمال بـ (٧٠٪) من أنشطة البحث والتطوير كافة في ألمانيا.

٣-٢ جهات التمويل :

بلغ إجمالي نفقات البحث والتطوير في ألمانيا (٢,٤٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٤م، وكما يلاحظ في الجدول (٤) ثمة نمو متزايد حتى أواخر الثمانينيات الميلادية، ويتضح ذلك من إجمالي نفقات أنشطة البحث والتطوير بوصفها نسبة إجمالي الناتج المحلي، ثم يتبع ذلك انخفاض طفيف (جزئي بسبب الاتحاد)، ثم يعود النمو مرة أخرى إلى الظهور في منتصف التسعينيات .

الشكل ٣-٢ : نفقات البحث والتطوير (مقسمة حسب جهات التمويل ، والإجمالي في صورة نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) :

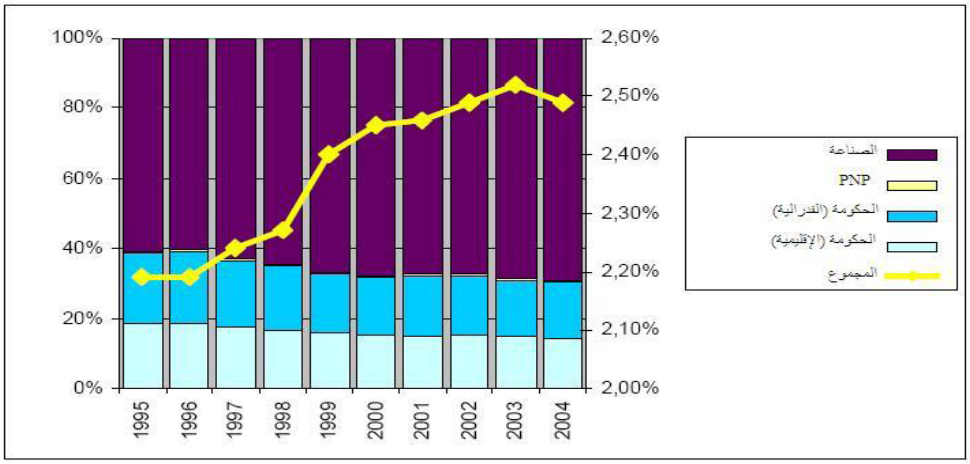

المصدر: (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي ٢٠٠٦م) .

وخلال السنوات العشر (١٠) الماضية، زادت تكاليف البحث والتطوير الخاصة بالأفراد بنسبة تفوق زيادة الموارد الحكومية، وفي عام ٢٠٠٤م بلغت نسبة تكاليف البحث والتطوير الخاصة بالمؤسسات(٧٠٪) من إجمالي تكاليف البحث والتطوير، وتشترك كل من الحكومة الفيدرالية والولايات في تمويل البحث العلمي، إلا أن الحكومة الفيدرالية تشارك بالجزء الأكبر من التمويل.

وتمول الموارد الحكومية معظم الأبحاث التي تُجرى داخل الجامعات، وتعدّ الأموال العامة للجامعة أحد المصادر الرئيسة في تمويل الأبحاث (عادةً من الولاية ذات الصلة)، كما تقدم مؤسسة البحث العلمي الألمانية (Deutsche Forschungsgemeinschaft) تمويلاً يتسم بالانتقائية العالية.

المنظمات الوسيطة :

يمتاز النظام الخاص بالبحث العلمي في ألمانيا بعدم المركزية الشديدة، إذ يتكون من عدد من النظم الفرعية، ومن العوامل التي تسهم في تعقيد النظام، انقسام سلطة الإشراف على سياسات البحث العلمي والتمويل بين الحكومة الفيدرالية والولايات، علاوةً على مشاركة عدد من الوزارات في ذلك . ومع أن وزارة التعليم والعلوم هي الأهم، إلا إن وزارة الشؤون الاقتصادية والتكنولوجيا (خاصة عن طريق الجمعية التعاونية لاتحادات البحث الصناعي (Arbeitsgemeinschaft Industrieller Froschungsvereinigungen. AiF)) تسهم – أيضاً – في تمويل البحث العلمي. وتقع مسؤولية تحديد المبادئ العامة التي تحكم مجالات البحث والتطوير التي تمولها الحكومة على عاتق الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث (BMBF)، فضلاً عن بعض الجهات الوسيطة ، مثل: اللجنة الحكومية الفيدرالية للتخطيط التعليمي وتعزيز البحث (BLK)،

والمجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat) اللذين يأخذان على عاتقهما جزءاً من مسؤولية تنسيق سياسة البحث العلمي داخل الجمهورية الفيدرالية.

إضافةً إلى ذلك، تعدّ مؤسسة البحث العلمي الألمانية (Deutsche Forschungsgemeinschaft DFG) من أهم المنظمات الوسيطة التي تمول البحث العلمي ، وتتشارك كل من الحكومة الفيدرالية مع الولايات في تمويل تلك المنظمة التي تمثل مظلة انتقائية للبحث العلمي بالجامعات على مستوى الدولة، كما يتمثل دور المنظمة (DFG) التي قدرت ميزانيتها لعام ٢٠٠٥م بمبلغ (١,٣٨) مليار يورو (في أغلب الأحيان) في تمويل المشروعات الصغيرة نسبياً، وتفخر المنظمة باستقلاليتها في تقديم الدعم لمشروعات البحث أو البرامج المقدمة إليها على أساس الجودة العلمية، لا على أساس ما يعرف بـ "الأولوية القومية" ، وترى المنظمة أن نظامها الموزع توزيعاً شاملاً لصنع السياسات والتركيز في التمويل "التفاعلي" من شأنهما أن ينهضا بالعلوم المتميزة ، وبتطبيق سياسة تمويل تنافسية تستطيع المنظمة أن تقوم بمراقبة جودة البحث العلمي في ألمانيا.

وإضافةً إلى تمويل الجامعات الحكومية وتمويل مؤسسة البحث العلمي الألمانية (DFG)، تقوم مصادر أخرى متمثلة فيما يسمى بـ"الطرف الثالث" (بما في ذلك: الوزارات والمؤسسات الفيدرالية وقطاع الصناعة) بتقديم الدعم للبحث العلمي الجامعي، وقد بلغ إجمالي "تمويلات الطرف الثالث" (Drittmittel) في قطاع التعليم العالي لعام ٢٠٠٥م (باستثناء المعدات الطبية) إلى (٢,٦٥) ملياري يورو .

٣-٣ تطور السياسات :

أثارت مبادرة من أجل التميز (Exzellenzinitiative) جدلاً شديداً على مستوى الدولة (الوزارة الفيدرالية للتعليم والبحث العلمي (Bundesministerium für Bildung und Forschung 2006)) ، وبطرح تلك المبادرة أوجد كل من الحكومة الفيدرالية والولايات روح المنافسة بين الجامعات للحصول على المزيد من التمويل للبحث العلمي، ومن المقرر أن تمول الحكومة الفيدرالية مع الولايات هذه المبادرة بمبلغ (١,٩) مليار يورو خلال المدة من عام ٢٠٠٦م إلى ٢٠١١م، وبلغت نسبة إسهام الحكومة الفيدرالية (٧٥٪) منها، ويقسم التمويل الممنوح من مؤسسة البحث العلمي الألمانية (DFG) على ثلاث (٣) مجموعات:

١. مجموعة مدارس البحث لشباب العلماء التي تقدم برامج نظامية في دراسات الدكتوراه، وذلك وسط بيئة بحثية متميزة ومجال متنوع من العلوم، وسوف تُمول ما يقرب من أربعين (٤٠) مدرسة بحثية بمليون يورو سنوياً، أي : سيصل إجمالي المبالغ إلى أربعين (٤٠) مليون يورو سنوياً.
٢. مجموعة لبناء مؤسسات بحث وتدريب على أسس تنافسية ، وذات حضور دولي، ويطلق عليها مجموعات التميز، وسوف يتم بناؤها داخل الجامعات للتعاون مع مؤسسات البحث غير الجامعية، وجامعات العلوم التطبيقية، وقطاع الصناعة، وسوف تُمنح كل مجموعة مجموعات التميز مبلغ (٦,٥) ملايين يورو في المتوسط، ويقدر عدد تلك المجموعات بما يقرب من ثلاثين (٣٠) مجموعة، أي : إن إجمالي التمويل يبلغ (١٩٥) مليون يورو سنوياً.

٣. مجموعة مخصصة لتعزيز المفاهيم المستقبلية للأبحاث العلمية رفيعة المستوى في الجامعات؛ وذلك من أجل تحسين الصورة العامة لعدد يصل إلى عشر (١٠) من الجامعات التي وقع عليها الاختيار، ويشترط قبل تقديم التمويل أن يكون لدى مؤسسة التعليم العالي (على الأقل) مجموعة تميز واحدة، ومدرسة بحثية واحدة ، إضافةً ، إلى استراتيجية شاملة ومقنعة؛ وذلك للحصول على ما يُعرف عالمياً بلقب "منارة العلم"، وقد تم تخصيص مبلغ قدره (٢١٠) ملايين يورو سنوياً لهذا المجال، بحيث يصل حجم تمويل كل مشروع (٢١) مليون يورو في المتوسط.

ويقوم باختيار مؤسسات التعليم العالي مجموعة مستقلة من المحلفين (لجنة مشتركة من مؤسسة البحث العلمي الألمانية (DFG) والمجلس العلمي) تتألف في الأساس من علماء من الخارج.

يُمنح التمويل على مرحلتين، وقد أُعلنت نتائج المرحلة الأولى في عام ٢٠٠٦م، حيث وصل مبلغ تمويل المشروعات إلى نحو (٩٠٠) مليون يورو، وتُخصَّص المشروعات الأكثر أهمية وذات المفاهيم المستقبلية في ثلاث جامعات: (LMU Munich) و (TU Munich) و (TH Karlsruhe) (قائمة بجميع المشروعات الممولة في المرحلة الأولى: مؤسسة البحث الألمانية ومجلس العلوم ٢٠٠٦م (Deutsche Forschungsgemeinschaft and Wissenschaftsrat)) ، وسوف يتم الإعلان عن الفائزين بالمرحلة الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٧م. وقد أدخلت اتفاقية التعليم العالي لعام ٢٠٢٠م – أيضاً – تغييرات في نظام تمويل الأبحاث، وأما الدعامة الثانية للاتفاقية ، فكانت أنموذجاً جديداً لتكاليف التشغيل (Programmkostenpauschale)، الذي يشتمل على نسبة (٢٠٪) من تكاليف تشغيل المؤسسات الخاصة بمشروعات بحثية لمؤسسة البحث الألمانية(DFG)، وخلال المدة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١٠م سوف تغطي الحكومة الفيدرالية (١٠٠٪) من التكاليف الإضافية، وسوف تحصل جميع المشروعات الجديدة لمؤسسة البحث الألمانية (DFG) على (٢٠٪) إضافية لتكاليف التشغيل الزائدة، وقد جعلت تلك الخطة نظام تمويل الأبحاث مستقلاً عن المنح الأصلية للمؤسسة، ومن المتوقع أن يقوم نظام التخصيص الجديد بتوزيع أموال البحث العلمي بصورة أكثر فعالية، وأن يجعل البحث العلمي في ألمانيا أكثرقدرة على المنافسة دولياً.

٤- النواحي المالية :

٤-النواحي المالية[١] :

يستعرض الشكل الآتي بيانات حول إجمالي نفقات مؤسسات التعليم العالي الألمانية كافة ، ويوضح أن إجمالي النفقات قد زاد في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، ثم انخفض منذ عام ٢٠٠٣م.

الشكل١-٤: نفقات مؤسسات التعليم العالي الألمانية (حسب نوع المؤسسة) مقدرة بالمليون يورو، وفي صورة نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي :

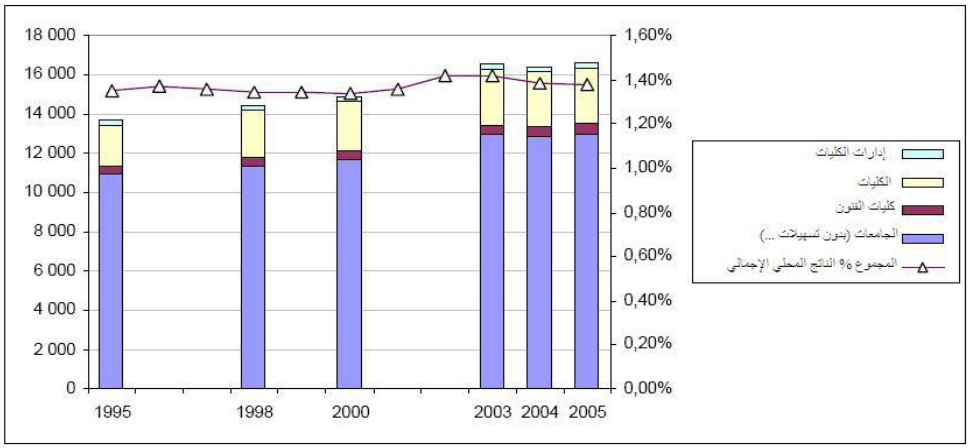

المصدر: (Statistisches Bundesamt 2007) .

يستعرض الشكل أدناه مصادر دخل مؤسسات التعليم العالي، ونلاحظ من خلاله (٨٠٪) من الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠٠٥م بمنزلة إعانات أساسة (Grundmittel)، و(١٦٪) منها بمنزلة دخل إضافي للبحث العلمي مقدم من مجالس البحث العلمي (Drittmittel)، بالإضافة إلى (٤٪) من مصادر خاصة مثل التعاقدات على البحث العلمي والتعليم (Verwaltungseinnahmen).

١. يستند هذا الفصل إلى: Kaiser, F., H. Vossensteyn, et al. (٢٠٠٢). التمويل الحكومي للتعليم العالي. دراسة مقارنة حول آليات التمويل في عشر دول- "Beleidsgerichte studies hoger onderwijs en wetenschappelijk onderzoek", Zoetermeer، وزارة التعليم والثقافة والفنون.

الشكل ٤-٢ : مصادر دخل مؤسسات التعليم العالي الألمانية (ضرب ١٠٠٠ يورو) :

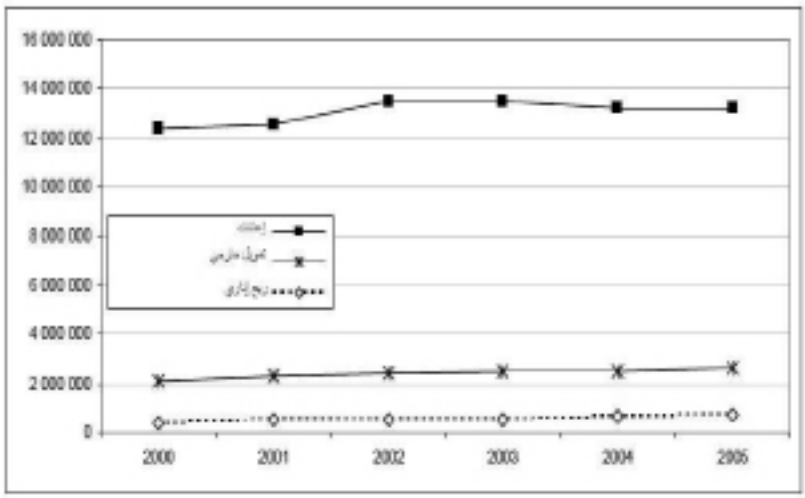

المصدر: (مكتب الإحصاء الفيدرالي ٢٠٠٧م)، جدول ٢-١-١

٤-١ التمويل المؤسسي :

٤-١-١ المساعدات الحكومية الأساس :

تمول الحكومة التعليم العالي الألماني، ويجب على المؤسسات اتباع قوانين الميزانيات والحسابات الخاصة بالإدارة العامة الألمانية، ومع أن الولايات قد وضعت هذه القوانين بصورة منفردة، إلا أنها تتشابه بطريقة أو بأخرى في جميع أنحاء الدولة؛ فالضوابط الأساس مستمدة من قواعد مثل:

- تُحدد الميزانية القائمة على البنود (التي تمثل فئات الإنفاق) قبل بداية العام المالي.
- لايجوز إنفاق الميزانية على البنود.
- لا تحصل المؤسسات على مبلغ إجمالي لتمويل نفقات الموظفين، وإنما – طبقاً لجدول التوظيف (Stellenplan) – يُخصص التمويل لكل منصب وظيفي وفقاً لكل منصب؛ وعلى هذا لا يمكن للمؤسسة إنفاق التمويل الخاص بالموظفين لأغراض أخرى حتى لو بدت ضرورية ومناسبة.
- لا يجوز استخدام الموارد المالية (المخصصات التي لم يتم إنفاقها) في العام المالي التالي.

ونجد الميزانية السنوية (التي تشمل مساعدات الحكومية المقدمة إلى المؤسسات الفردية) ضمن قانون الدولة ، وتنقسم الميزانية إلى فئات الإنفاق (البنود) والمناصب (للموظفين مشار إليها باسم جدول التوظيف (Stellenplan))، وثمة ميزانية واحدة للتعليم والبحث العلمي؛ حيث لا ينفصل تمويل التدريس عن تمويل البحث العلمي، وعادةً تُقسم الميزانية فعلياً طبقاً للهيكل المؤسسي والمناصب الوظيفية التي تم تخصيصها بالفعل لكل قسم ومعهد، وعلى هذا فالميزانية يتم تحديدها مسبقاً إجمالي عملية الإنفاق للعام المالي.

إن التمويل الحكومي (الأساس) لمؤسسات التعليم العالي – بغض النظر عن بعض الحالات الاستثنائية – ليس نتيجة استخدام صيغة حسابية لبعض عناصر الميزانية، وإنما يعتمد التمويل على طلبات ميزانية المؤسسة التي توافق السلطات على كل منها عن طريق عملية التفاوض، واستناداً إلى تقديرات المؤسسة (في شكل مخصصات تُمنح بعد استرداد المصروفات)؛ حيث تكون نقطة البدء في جدول التوظيف (Stellenplan) للعام السابق، لذا يمكن وصف الميزانية بأنها عملية تراكمية تعتمد على مدخلات، كما لا يتأثر كثيراً حجم المصادر الأساس (Grundmittel) الذي تتلقاه إحدى الجامعات أو المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschule) بالعدد الفعلي للطلاب، وفي بعض الولايات (Länder) أدخلت مؤخراً صيغ تمويل للأجزاء المتزايدة في الميزانية المتاحة، إلا أنها لا ترتبط حتى الآن إلا بجزء ضئيل من الميزانية (١ – ٧٪). ويتزايد قدر المرونة التي تمنحها حكومات الولايات للمؤسسات فيما يخص المبالغ المالية المحددة (الداخلية) طبقاً لما يلائم هذه المؤسسات ، وبقيود أقل يتم تحديدها مسبقاً، وفي عدة ولايات تم إجراء تجارب على التمويل بمبالغ إجمالية (منحة تعطى جملةً واحدة Globalhaushalt) كبديل لآليات التخصيص التقليدية وغير المرنة. ويرتبط أسلوب التمويل بمبالغ إجمالية في أغلب الولايات باتفاقيات (Zielvereinbarungen) تتفق فيها مؤسسات التعليم العالي وحكومات الولايات على بعض السياسات والأهداف المؤسسية (König 2006) ، وتعد تلك الاتفاقيات بمنزلة عقود يتم الإتفاق فيها على تمويل مايحقق أهداف مؤسسية.

في عام ٢٠٠٤م استخدمت إحدى عشرة (١١) من بين ست عشرة (١٦) ولاية (Länder) التمويل القائم على المؤشرات كأحد عناصر تمويل مؤسسات التعليم العالي، وبوجه عام يُطبق التمويل القائم على المؤشرات لحماية المؤسسات من التقلبات الضخمة في الميزانية، كما تُطبّق خطة التمويل إما على جزء معين فقط من ميزانية المؤسسة وإما بتقليل حدة تأثيراتها المحتملة؛ وذلك بمراعاة معدلات النتائج عبر عدة أعوام أو بتطبيق "حدود المرونة التي تختفي بتخطيها تأثيرات الميزانية" (Orr. Jaeger et al. 2007).

تقوم كل من الولايات (Länder) ، ووزير التعليم والعلوم الفيدرالي بالاشتراك في تمويل الاستثمارات المالية في الأبنية الجديدة، والمعدات للأبنية الجديدة، والمعدات الأخرى التي تتخطى حدًا معينًا (نحو ٧٥ ألف يورو)، وقد يقرر وزراء الولايات الإسهام بكامل المبلغ المطلوب لهذه الاستثمارات،ولكن إذا أرادوا تلقي أموال من الحكومة الفيدرالية فعليهم إحالة المشروع إلى إجراءات التخطيط القومي (Rahmenplan) حيث يقوم المجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat) بتقويم الطلب، ومن ثم تقرر هيئة قومية مشتركة تجمع بين الولايات والحكومة الفيدرالية مدى إمكانية تخصيص التمويل، ولا تقوم المؤسسات ذاتها على تقرير أو إدارة إجراءات إنشاء الأبنية والحفاظ عليها، إذ ثمة "مكاتب" خاصة تابعة للولايات (Staatshochbauverwaltung) مسؤولة عن تلك المهام، أما المؤسسات فلا تقوم إلا بوضع ميزانيات الأبنية وإدارتها، فعلى سبيل المثال: في ولاية (Niedersachsen) تم إعداد مشروع قانون لتمكين مؤسسات التعليم العالي لكي تصبح مؤسسات مالكة (Stiftung) يُسمح لها بملكية المباني والأراضي.

٤-١-٢ منح البحث العلمي

يتنافس التعليميون (الأكاديميون) للحصول على تمويل إضافي للبحث العلمي (Drittmittel) الذي – كما ذكرنا سالفاً – يمثل في المتوسط نحو (١٦٪) من تمويل الجامعات، إلا إن إجمالي المبلغ المتاح محدود، وعلى من يرغب الاستفادة من هذه الأموال التقدم بطلبات، ويقوم النظراء عادةً بفحص الطلبات قبل أن تقوم المؤسسة المعنية أو مؤسسة البحث العلمي الألمانية (DFG) بتمويل المشروعات، إلا إن ذلك لا يشكل منافسة بين المؤسسات التعليمية (الأكاديمية) وإنما بين الباحثين سواء أكانوا أفراداً أو مجموعات بحثية، ومن أهم المؤسسات المعنية بدعم البحث العلمي في التعليم العالي – ولا سيما الأبحاث الأساس – مؤسسة البحث العلمي الألمانية (Deutsche Forschungsgemeinschaft)، ويليها قطاع الصناعة ، والحكومة الفيدرالية.

الشكل ٤-٣ : في الجامعات (باستثناء الخدمات الطبية) حسب المصدر :

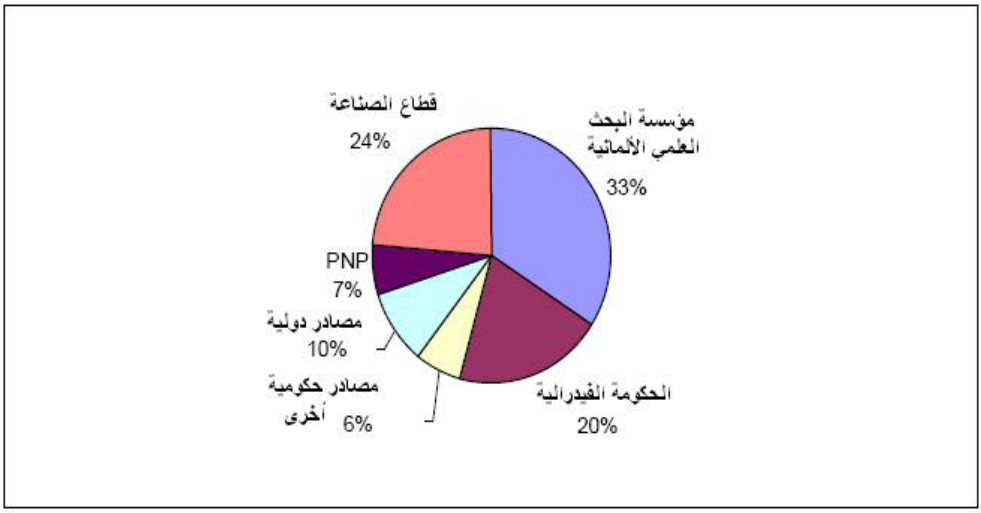

المصدر: (مكتب الإحصاء الفيدرالي ٢٠٠٧م، جدول ١-٧-١) .

تعدّ المؤسسات البحثية الحكومية والمؤسسات البحثية الخاصة غير الربحية من أهم منافسي مؤسسات التعليم العالي في مجال التمويل الحكومي والخاص، فالتوازن بين الأبحاث الجامعية ومعاهد البحث الحكومية غير الجامعية يتحرك تدريجياً لمصلحة الأخيرة، وعندما قام المجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat) بمقارنة ميزانية البحث العلمي لهذه المعاهد في مقابل الأموال التي تم إنفاقها على البحث العلمي بالجامعات، وجد أن النسبة بينهما قد تغيرت عندما اضطرت الجامعات لقبول عدد كبير من الطلاب.

٤-١-٣ عقود البحث، وعقود التدريس :

على الرغم من عدم توافر معلومات موثقة عن عقود التدريس، إلا إنه يمكن القول : إن مؤسسات التعليم العالي لا تتلقى التمويل الكافي في هذا المجال. ويمكن للأكاديمين بصفتهم الفردية أن يتلقوا تمويلاً إضافياً من مصادر خارجية من أجل برامج البحث العلمي، ومشروعاته واسعة النطاق، ولكن يتعين أولاً التقدم بطلب للحصول على هذا التمويل الذي يكون غالباً من الميزانية العامة للدولة (نحو (٨٠٪) منه) ، ولكنه يُمنح لمدة محدودة. وعادةً يتوافر التمويل الخارجي من مؤسسات التمويل الحكومي (على رأسها مؤسسة البحث العلمي الألمانية (Deutsche Forschungsgemeinschaft))، والوزارات الفيدرالية، ووزارات الولايات، والمؤسسات، وجمعيات التمويل، وقطاع الصناعة، بالإضافة إلى الجمعيات والمنظمات الدولية.

٤-٢ دعم الطلاب، ورسوم التدريس :

٤-٢-١ دعم الطلاب :

يحق لطلاب القطاع الثالث (٣) ممن لا يتوافر لديهم دخل شخصي (إلا من ذويهم) يمكنهم من الاستمرار في تحمل التكاليف الدارسية والمواظبة على البرنامج الدراسي – أن يتلقوا مساعدات مالية (BaFög) ، وذلك بموجب الميثاق الفيدرالي لمساعدات التدريب والتعليم (Bundesausbildungsförderungsgesetz)، علماً بأن مدة التمويل (Förderungshöchstdauer) تختلف باختلاف مدة البرنامج الدراسي.

يتحدد مقدار المساعدات المالية عن طريق قانون مساعدات التدريب والتعليم الفيدرالية أو في إطار مرسوم قانوني، ولا يستمر تمويل الطالب بعد الفصل الدراسي الرابع إلا إذا تمكن من تحقيق النتائج المرجوة في جميع المواد الدراسية المقررة حتى ذلك الوقت ، ويتوقف مقدار المخصص الشهري لكل طالب على معدل دخله الخاص، ومصادره المالية الأخرى، بالإضافة إلى معدل دخل الأبوين أو الزوج/الزوجة، ويستمر الطالب في تلقي تلك المساعدات المالية حتى في أثناء الأوقات التي لاتوجد فيها محاضرات.

ومنذ الأول من يوليو/تموز عام ٢٠٠٢م تمت زيادة معدل المساعدات المالية الكاملة للطلاب المستقلين عن ذويهم ؛ وذلك لمساعدتهم على إتمام تعليمهم العالي إلى مبلغ قدره (٥٨٥) يورو شهرياً (تنقسم إلى: (٤٦٦) يورو لدعم الدراسة، و(٤٧) يورو للتأمين الصحي، و(٨) يورو لتأمين الرعاية على المدى الطويل، و(٦٤) بدل إيجار)، ويتم منح نصف هذا المبلغ في أثناء المدة القصوى التي تعد خلالها المساعدة المالية منحة غير مستحقة السداد، بينما يعدّ النصف الثاني من هذا المبلغ قرضاً حكومياً حسناً، وتعتمد شروط سداد هذا القرض الحكومي على معدل الدخل . علاوة على اعتبارات اجتماعية أخرى ، وفي حالة تجاوز المدة القصوى التي تعد المساعدة المالية خلالها منحة غير مستحقة السداد، لا يحق للطالب حينها سوى تمويل بصورة قرض بنكي بفائدة.

في عام ٢٠٠٥م تلقى نحو (٣٤٥,٠٠٠) طالب منحة (BAFög)، وهو مايعني أن نحو

(١٩٪) من إجمالي عدد الطلاب قد تلقوا منحة (BAFög) ، و نحو (٢٥٪) من بين الطلاب كانوا يستحقوا تلك المنحة بناءً على مجال دراساتهم، وكان المتوسط الشهري للمنحة يقدر بـ (٣٧٥) يورو، إلا أن (٣٨٪) فقط من الطلاب المستفيدين حصلوا على المنحة كاملة(المجلس التشريعي الألماني (Deutscher Bundestag) ٢٠٠٧م).

ويعدّ قانون مساعدات التعليم الفيدرالية ليس الجهة الوحيدة التي تقدم مساعدات مالية للطلاب ، ففي بعض الولايات، على سبيل المثال: تقوم جمعيات الطلاب التابعة لمؤسسات التعليم العالي بمنح الطلاب الذين يعانون من ظروف مادية بالغة السوء قروضاً متباينة القيمة،كما توجد مؤسسات أصغرحجماً لديها أموال خاصة تحت تصرفها؛ هذه المؤسسات التي غالباً ماتكون إقليمية تقوم بتقديم مساعدات للطلاب الفقراء.

تعدّ منحة (Bildungskredit)منحة خاصة يقدمها مكتب الإدارة الفيدرالية (Bundesverwaltungsamt) ، وتهدف إلى دعم الطلاب ومساعدتهم على إتمام دراستهم على نحو أسرع، وعلى خلاف المساعدات المالية (BAFöG) ، فإن منحة (Bildungskredit) لا تستهدف الطلاب خلال الدراسات الأساسة (Grundstudium) ، كما أنها لا ترى دخل الطالب أو دخل ذويه معياراً للحصول على هذه المنحة ، ويصل أعلى حجم لهذه المنحة إلى (٣٠٠) يورو؛ وذلك لمدة (٢٤) شهراً، وفي عام ٢٠٠٤م تم منح (١٢,٠٠٠) منحة ((Bildungskredit ؛ وذلك من ميزانية تقدر بـ (٦٦) مليون يورو (Studies Online 2007).

يمكن للطلاب النابغين بإحدى المقررات الدراسية الحصول على منحة من مؤسسات ذات صلة(BegabtenförderungswerkeK) ، وفي العادة تقيم هذه المؤسسات علاقات قوية مع الكنائس، والأحزاب السياسية، ونقابات التجارة والصناعة، غير أن مؤسسة المنح الوطنية الألمانية (Studienstiftung des deutschen Volkes) تعد استثناءً ، إذ أنها لا تلزم نفسها بأيدولوجيا معينة، وهي في الوقت نفسه تعد أكبر مؤسسة من نوعها في ألمانيا، وتقوم كل من الدولة والولايات بدعم تلك المؤسسات ، و ذلك عن طريق توفير مساعدات مالية إضافية إلا إن الجزء الأكبر منها تتحمله الدولة. أما مركز الهيئة الألمانية للتبادل العلمي (Deutscher Akademischer Austauschdienst –DAAD) فيقدم منحاً للطلاب أو التعليميين (الأكاديميين) الشباب الأجانب الذين وفدوا إلى ألمانيا لمتابعة دراساتهم أو تعليمهم العالي لمدة محدودة في مؤسسات التعليم العالي الألمانية، وإلى جانب الهيئة الألمانية للتبادل العلمي (DAAD) توجد بعض الولايات (Länder) التي تقدم تمويلاً خاصاً للطلاب الأجانب في مؤسسات محلية للتعليم العالي. ويمكن للطلاب الناجحين تلقي منح دراسية لمتابعة دراستهم العليا ؛ وذلك وفقاً لقانون مساعدات ما بعد التخرج (Graduiertenförderungsgesetze) الخاص بالولاية، كما تقوم المؤسسات الخاصة بالطلاب النابغين (Begabtenförderungswerke) – أيضاً – بدعم الطلاب الناجحين ومساعدتهم في الحصول على شهادة الدكتوراه.

وإلى جانب الدعم المالي المباشر المخصص للطلاب من العائلات ذات الدخل المتواضع، يحق للطلاب تحت سن (٢٧) الاستفادة من إعانات الضرائب المستحقة لذويهم ؛ وذلك بموجب

قانون ضرائب الدخل الألماني وقوانين إعانة الطفل. وإذا أتم الطالب دراسته الجامعية قبل بلوغ سن (٢٧) يتم إيقاف المزايا المالية التي تحصل عليها عائلته ، وذلك بانتهاء مدة الدراسة؛ إذ إن ذلك الدعم المالي يعد حقاً للأهل وليس للطالب نفسه ، وتوجد صور أخرى من المساعدات المالية غير المباشرة ، مثل : تخفيض أسعارالتأمين الصحي، وكذلك إدراج سنوات الدراسة ضمن خطة المعاش التي تقوم بها هيئة تأمين المعاشات.

قروض ائتمانية الطلاب (Studienkredite) :

خلال الأعوام الأخيرة أصبح الطلاب يحصلون على قروض ائتمانية خاصة لمساعدتهم على الإنفاق على دراساتهم العليا، فالبنك العام(KfW) (Kreditanstalt für Wiederaufbau) يقدم قروضاً ائتمانية للطلاب في ألمانيا بشروط خاصة من حيث معدل الفائدة وشروط السداد، ففي الفصل الدراسي الصيفي لعام ٢٠٠٧م، حصل نحو (٢٣,٠٠٠) طالب على عرض بنك (KfW) العام، كما قامت عدة ولايات (Länder) بتقديم عروض ومنح للطلاب الدارسين في مؤسسات للتعليم العالي، وبدأت البنوك التجارية تقدم عروضاً ائتمانية خاصة للطلاب في صورة متزايدة، وللاطلاع على مجمل العروض ، والمنح الحالية، وشروطها يمكنكم زيارة الموقع الآتي : (www.studienkredite.org) (باللغة الألمانية).

٤-٢-٢ رسوم التدريس

قامت سبع (٧) ولايات بتحديد رسوم للتعليم فيها، وتلك الولايات هي: (Baden- Württemberg- Bavaria Hamburg . Hesse - Lower Saxony- Northrhine-Westphalia- Saarland). ففي ولايات Lower Saxony، و Northrhine، و Westphalia (NRW)) أصبح طلاب السنة الأولى يدفعون (٥٠٠) يورو للفصل الدراسي الواحد بدءاً من هذا الخريف. وفي ولاية (NRW) قامت مؤسسات التعليم العالي نفسها بتحديد مدى حاجتها إلى رسوم التعليم التي يجب على الطالب دفعها ومقدارهذه الرسوم، أما ولايات (Baden)، و(Württemberg)، و(Bavaria)، و(Hamburg) فقد قاموا بتحديد الرسوم في صيف ٢٠٠٧م، بينما سيقوم طلاب ولايتي (Saarland)، و (Hessen) بدفع الرسوم بدءاً من خريف عام ٢٠٠٧م فصاعداً، واتفقت جميع الولايات (Länder) على تحديد مبلغ رسوم الفصل الدراسي الواحد بمبلغ يقدر بـ (٥٠٠) يورو، وأما عن الصور الأخرى من رسوم التعليم، فقد تم تحديد رسوم خاصة بالطلاب التي تستغرق دراساتهم أوقاتاً زمنية طويلة، وذلك في جميع الولايات تقريباً (باستثناء Berlin-Brandenburg- Schleswig-Holstein)، (ولمزيد من الاطلاع يُنظر: Studis Online 2007).

بالإضافة إلى رسوم التعليم يتوجب على الطلاب دفع ضريبة بسيطة مقابل استخدام المرافق الاجتماعية التابعة للمؤسسة، بينما إن كانت في المؤسسة منظومات خاصة يديرها الطلاب أنفسهم ، مثال: لجنة الطلاب العامة (Allgemeiner Studentenausschuß) فعلى الطلاب دفع ضريبة إضافية.

٥- الهياكل الإدارية :

٥- الهياكل الإدارية[1]:

يمتاز نظام التعليم العالي في ألمانيا بعدد من المبادئ الأساس، من بينها: الاستقلال الداخلي لمؤسسات التعليم العالي (على الرغم من رعاية الدولة لها)، وحرية كل من التدريس والبحث والمواءمة بينهما، ووفقاً لمبدأ السيادة الثقافية (Kulturhoheit)، فإن إعادة بناء نظام التعليم العالي أمر من اختصاص الولايات (Länder)، ويقوم المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية لولايات جمهورية ألمانيا الاتحادية بتنسيق سياسة التعليم العالي في حين لا تمارس الحكومة الفيدرالية أي نفوذ في تطوير نظام.

إن التوسع في بنية التعليم العالي جعل التخطيط على مستوى الدولة أكثر إلحاحاً؛ وذلك لأن هذا التوسع يحتاج وبصورة مستمرة إلى متطلبات مالية ؛ مما أثقل كاهل الولايات (Länder) ، ولهذا تدخلت الحكومة الفيدرالية في شؤون التعليم العالي على نحو متزايد، وتم تعديل دستور الحكومة الفيدرالية في ألمانيا (Grundgesetz) في عام ١٩٦٩م لوضع هذا التطوير في الحسبان ، وتنص المادتان (٩١ أ)، و(٩١ ب) من هذا الدستور على أن توسعة وبناء مؤسسات التعليم العالي بما فيها العيادات التابعة للجامعة، والخطط التعليمية (الأكاديمية)، وتعزيز أنشطة البحث أصبحت من ضمن ما يدعى "المهام المشتركة" بين الحكومة الفيدرالية والولايات، وتم تخويل الحكومة الفيدرالية – أيضاً – في سن تشريعات في إطار المبادئ العامة للتعليم العالي، وهو الأمر الذي أدى إلى صدور(Hochschulrahmengesetz HRG) أو ما يسمى بالقانون الإطاري للتعليم العالي عام ١٩٧٦م، وقد تؤدي الإصلاحات الدستورية (التي حدثت عام ٢٠٠٦م) إلغاء هذا القانون الإطاري (HRG) في عام ٢٠٠٨م ومنح الولايات (Länder) كامل المسؤوليات من أجل تنظيم أمور التعليم العالي في ألمانيا.

علاوةً على ارتفاع عدد الطلاب المسجلين وتدخل الحكومة الفيدرالية المتزايد، كان للجدل الدائر حول الإصلاحات تأثير واضح في تطوير هيكلة التعليم العالي في الستينيات والسبعينيات الميلادية، ومن بين الأمور الأخرى التي اهتمت بها الإصلاحات تنظيم الدراسات الجامعية، مثل : بنية أقسام الدراسات الأساسة والمتقدمة، والاختبارات البينية، وتعيين مدة محددة للدراسة، والإرشاد العملي وما شابه ذلك من أمور، والعناصر الداخلية في مؤسسات التعليم العالي (على رأسها مشاركة كل من الطلاب ومساعدي الباحثين مع الأساتذة في منظومة الإدارة الذاتية)، وإجراءات التحاق الطلاب الجامعة وقبولهم في البرامج الدراسية ذات العدد المحدود، غير أن القانون الإطاري للتعليم العالي عام ١٩٧٦م قد وضع حداً لمعظم ما تناوله الجدل العام حول الإصلاح، ولأول مرة أنشئ إطار عمل قانوني موحد على مستوى الدولة خاص بالتعليم العالي،

١. يستند هذا القسم إلى Eurydice، ٢٠٠٣م. (هياكل التعليم، التدريب المهني وأنظمة تعليم الراشدين في أوربا. راجع ٢٢، ٠٥، ٢٠٠٧م على الرابط الآتي :
(http://www.eurydice.org/ressources/eurydice/pdf/041DN/041__DE__EN.pdf)

الذي قامت الولايات (Länder)فيما بعد بتعديله ليتلاءم وتشريعاتها الخاصة (وإلى وقت قريب في الستينيات الميلادية، لم يكن لدى عدد من الولايات(Länder) أحكام قانونية، وإنما قوانين تتعلق بالمؤسسات فقط).

التطورات منذ التسعينيات الميلادية :

قامت كلّ من الحكومة والولايات (Länder) منذ بداية التسعينيات الميلادية، بتكثيف جهودهما في تعميم الإصلاحات الخاصة بالتعليم العالي في جميع أنحاء ألمانيا؛ وذلك في ضوء عدم كفاية كلّ من الموارد التمويلية، والمستويات الوظيفية، بالإضافة إلى الحاجة لتقوية إدارة التعليم العالي (يُنظر – أيضاً – : kehm، ١٩٩٩م).

تهدف الإصلاحات في نظام التعليم العالي الألماني إلى فتح باب المنافسة والتمايز بين مؤسسات التعليم العالي الألمانية مع تعزيز قدراتهم على التنافس الدولي عن طريق إلغاء القيود التنظيمية، واتباع نهج معنيّ بقيمة الأداء وتحسينه باستخدام نظام الحوافز.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اهتم الإصلاح ببنية كل من الدراسة في التعليم العالي والمنظمات الداخلية لمؤسسات التعليم العالي، وتضمن هذا على سبيل المثال: إعادة النظر في المدة الاعتيادية للدراسة (Regelstudienzeiten) ، وكذلك في متطلبات الاختبار جنباً إلى جنب مع رفع مستوى التدريس، بالإضافة إلى عمل دراسة خاصة تهدف إلى إعداد الطلاب إعداداً مهنياً ، وإلى تأهيل جيل جديد من التعليميين (الأكاديميين) والعلماء، ومن بين أولويات الإصلاح –أيضاً– القيام بتطوير المعاهد العليا المتخصصة (Fachhochschulen) ، وجعلها أكثر جذباً للطلاب، وذلك مثلاً عن طريق دعم الأبحاث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، علاوة على ذلك تهدف الإصلاحات إلى جعل مؤسسات التعليم العالي أكثر كفاءة عن طريق منحها المزيد من الاستقلالية، والسماح لها ببناء هوية خاصة بها في مجال معين ، وحثها على المزيد من المنافسة.

٥-١ الحكم الفيدرالي، والإقليمي :

وزارات التعليم والشؤون الثقافية والعلوم بوصفها سلطات عليا، فإن كل من وزارات التعليم والشؤون الثقافية ووزارات العلوم التابعة للولايات (التي تختلف مسمياتها باختلاف الولاية) تحمل على عاتقها مسؤولية التعليم والعلوم والثقافة، كما تقوم وزارات التعليم والشؤون الثقافية والعلوم بكل من تطوير توجيهات السياسة العامة في مجالات التعليم والعلوم والفنون، واعتماد البنود القانونية واللوائح الإدارية، والتعاون مع السلطات على المستوى القومي وعلى مستوى الولاية، إضافةً إلى الإشراف على عمل الهيئات الحكومية التي تقع تحت سلطاتها، وعلى كل من الكيانات والهيئات والمؤسسات التابعة لها، وقد أنشئت الولايات معاهد بحث خاصة بها لكل من التعليم المدرسي والعالي والمستمر؛ وذلك لمساعدة الوزارات على النهوض بمهامها.

وبعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، سرعان ما أصبح جلياً أن هناك احتياجاً أساساً عاماً للتنسيق والتناغم في سياسة التعليم في جميع أرجاء الدولة، وذلك إذا كان من المقرر إتاحة

الفرصة للأفراد في الحراك في حياتهم المهنية والخاصة، وكان الهدف الأساس من التعاون الذي أدخلته الولاية عام ١٩٤٨م مع تأسيس المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية بالولايات (Länder) في جمهورية ألمانيا الاتحادية (KMK) يتمثل في ضمان توفير القياس اللازم للسمات المشتركة ومدى القابلية للمقارنة في نظام التعليم بجمهورية ألمانيا الاتحادية عن طريق التعاون، وهو الهدف الذي لايزال منشوداً حتى يومنا هذا.

ويجمع هذا المؤتمر (KMK) بين كل من الوزارات وأعضاء مجالس شيوخ الولايات المسؤولين عن التعليم والتدريب، والتعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك الشؤون الثقافية، ولايمكن اعتماد قرارات المؤتمر إلا بالإجماع، ولا تتجاوز هذه القرارات لكونها توصيات – إلا أن ثمة التزاماً سياسياً للوزراء المختصين بتحويل تلك التوصيات إلى قانون– حتى يتم التصديق عليها من برلمانات الولايات بوصفها تشريعات ملزمة، وتنفذ القرارات الخاصة بكل ولاية في صورة إجراء إداري، أوقرارات رسمية، أو قوانين – فضلاً عن الدور الذي تقوم به برلمانات الولاية في الإجراءات التشريعية. أدى التعاون من خلال المؤتمر الدائم إلى تطورات مماثلة في كثير من المجالات في نظم التعليم المدرسي والعالي.

التعاون بين الحكومة والولايات :

يجيـز الدستور صـوراً معينة من التعاون بين الحكومة والولايـات؛ فبموجب فقرة (٩١ ب) يمكن للحكومة والولايات التعاون فيما بينهما عن طريق إبرام الاتفاقيات ؛ وذلك في مجالات التخطيط التعليمي (الأكاديمي)، وتطوير مؤسسات ومشروعات البحث العلمي التي تحظى بأهمية تتعدى النطاق الإقليمي، وإن لجنـة التخطيـط التعليمـي (الأكاديمـي) وتطوير البحث العلمـي بين الاتحاد الفيـدرالي والولايات Bund-Länder-Kommission fürBildungsplanung und Forschungsförderung BLK))،تعـد الهيئة المسؤولة عن التخطيط التعليمـي (الأكاديمي) وتطوير البحث العلمي ، حيث تقوم بتمثيل الحكومة الفيدرالية وإدارات جميع الولايات، والتي تشكلت بموجب اتفاقية عام ١٩٧٠م بوصفهـا منتدى دائماً لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بالتعليم وتطوير البحث العلمي ذات الاهتمام المشـترك بين الحكومـة والولايات، إضافـةً إلى تقديم التوصيـات لرؤساء الحكومـات الفيدرالية وإدارات الولايات.

وبموجب التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٦م تحمل الولاية على عاتقها مسؤولية سياسات التعليم إلى حد بعيد ،في حين تبقى مسؤوليات القبول بالتعليم العالي والدرجات على عاتق الحكومة الفيدرالية، مع إمكانية انحراف الولايات عن القوانين الفيدرالية، كما تختص الولايات حالياً بالمهام السابقة، مثل: تأسيس التعليم العالي (Hochschulbau) والتخطيط التعليمي (Bildungsplanung)، وتتعاون الحكومة الفيدرالية مع الولايات على توفير الموارد المالية لبعض البرامج ، مثل: تأسيس التعليم العالي، شريطة موافقة جميع الولايات، وكذلك تتعاون الحكومة الفيدرالية مع الولايات على تقارير التطورات التعليمية (الأكاديمية) (Bildungsberichterstattung)، وذلك لمقارنة أداء ألمانيا في التعليم العالي على المستوى الدولي.

٥-٢ المنظمات الوسيطة :

تأسس المجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat) عام ١٩٥٧م بموجب الاتفاقية الإدارية الموقعة بين الحكومة والولايات، وتتضمن المهام الملقاة على عاتقه إعداد التوصيات حول تطور محتوى وبنية التعليم العالي والعلوم والبحث العلمي، ويتكون المجلس العلمي الألماني من العلماء والشخصيات العامة المعروفة، وممثلي الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات.

وقد تكونت لجنة التخطيط لإنشاء مؤسسات التعليم العالي بموجب قانون إنشاء مؤسسات التعليم العالي (Hochschulbauförderungsgesetz) لعام ١٩٦٩م، بهدف تنظيم التعاون بين الحكومة والولايات بشأن المهمة المشتركة لـ "توسيع وإنشاء مؤسسات التعليم العالي بما فيها العيادات الجامعية" بنص المادة (٩١ أ) من الدستور، وتتحمل اللجنة مسؤولية التخطيط متوسط الأجل لتدابير إنشاء المؤسسات، في قطاع التعليم العالي، وتضم أعضاء اللجنة وزير التعليم الفيدرالي، ووزير المالية الفيدرالي، ووزير أو عضو مجلس الشيوخ لكل ولاية، وتقع مهمة تأسيس التعليم العالي (Hochschulbau) بموجب التعديلات الدستورية على عاتق الولاية، كما ذكر سابقاً .

٥-٣ سلطة المؤسسات التعليمية، وأثرها :

تعد مبادئ الحفاظ العام (الحكومي) على التعليم العالي، وعلى الحرية (الدستورية) في كل من التدريس والبحث العلمي، بالإضافة إلى وحدة التدريس والبحث العلمي جميعها وثيقة الصلة بمناقشة هياكل سلطات المؤسسات التعليمية (الأكاديمية)، ويلخص (Schimank) وآخرون (١٩٩٩م)تطور سلطة المؤسسات التعليمية (الأكاديمية) وإدارتها في ألمانيا بالخلط بين توجيه كل من السلطات الحكومية السياسي للجامعات وسلطة المؤسسات التعليمية (الأكاديمية) للمجتمعات التعليمية (الأكاديمية) التي تخضع لحكم الأقلية تجاه المنافسة بين أو مع الجامعات من أجل المصادر الاستراتيجية ومن أجل العملاء المتمتعين بخدماتها، وتسلسل توجيه قادة الجامعات الذاتي.

تنتج عوامل صنع القرار بالجمع بين كل من التوجيه السياسي وسلطة المؤسسات التعليمية (الأكاديمية)، ومن هنا يمكن مجازاً أن تعد الجامعات جزءاً من الإدارة العامة، وتقوم الولاية بتحديد حالات ومواضيع مثل تلك المعنية بالتخصيص المنظمي للمناصب، وبتعيين الأساتذة، وبإنشاء أو بإلغاء الأقسام والإجراءات الداخلية لصنع القرار، ومن ناحية أخرى، يميل التعليميون (الأكاديميون) (ولا سيما الأساتذة ممن يتمتعون بالتعيين الدائم) إلى تحديد أغلب الموضوعات التعليمية (الأكاديمية) ، ويمكن تشبيه الأستاذ بـ "رجل أعمال صغير له عددمن المرؤوسين ولا يحتمل إفلاسه أبدًا" (Schimank، Kehm et al. 1999: 185).

وكان للإصلاحات التي حدثت في القانون الإطاري للتعليم العالي (HRG) لعام ١٩٩٨م أثر في زيادة مرونة الحكم الدستوري في الولايات، وقد عززت الإصلاحات التي

حدثـت في ولايتـين مـن الولايات الألمانيـة فعاليـة سلطة المؤسسـات التعليميـة (الأكاديمية) في المجتمعـات التعليميـة (الأكاديميـة) العاليـة في السنـوات الأخـيرة، في عام ٢٠٠٤م بـدأت ولاية (Hesse) "مشـروع تجريبـي" كمـا منحـت جامعـة (Darmstadt) التقنيـة حكمـاً مؤسساتياً ذاتيـاً كامـلاً، أمـا عـن ولايـة (Lower Saxony) فقـد أجريـت عدة تجـارب علـى مؤسسات تحولـت فيما بعـد إلى مؤسسـات تعليميـة (الأكاديمية) عامة، وجـاء التغيير الـذي أدخلته ولاية (Northrhine–Westphalia) علـى قانـون التعليـم العالي تغييراً جذرياً كبـيراً، وأصبح قانون تحريـر التعليـم العـالي (Hochschulfreiheitsgesetz) في محـل التنفيـذ منـذ الأول من كانون الثاني/ينايـر عـام ٢٠٠٧م(Ministerium für Innovation Wissenschaft Forschung und Technologie in NRW 2006) ، وتتلقـى مؤسسـات التعليم العـالي في (NRW) كفاءات بعيدة المـدى حول القرارات المتعلقة بالأمـور المالية ، وبشؤون الموظفين ، وكذلـك بالمنظمة نفسها، وفيما يخصـ التمويل، فإنه ليتم حث مؤسسات التعليم العالي على إيجاد مصادر تمويل جديدة ومؤهلة لتحديد الاستثمارات المالية عن طريق القروض فضلاً عما تتلقاه من إيرادات من الولايات، وتقوم الولايـة بضمـان عدم تغيـير اتفاقيات وشروط العمل نتيجـة لهذا التمويل، وفي حـال إنشاء هيكل جديـد يقوم العميـد أو الرئيس بتعيـين الأساتذة بناءً على طلـب من المدارس أو الأقسـام، إلا إنه بإمكانه أن يحيد عن اختيار الكليات الأول.

المستويات غير المركزية في المؤسسات التعليمية (الأكاديمية) :

يعد التنظيم القائم على المجالس من أهم السمات الأساس للجامعة. ويعدّ القسم (Fachbereich) هو الوحدة التنظيمية الأساس في مؤسسات التعليم العالي، ويعرف في بعض الولايات بالكلية (Fakultät)، ومع أن القانون الإطاري للتعليم العالي لعام ١٩٩٨م لم يعد ينص على اعتبار القسم وحدة تنظيمية، إلا إن الوضع السابق في عدد من لوائح الولايات والجامعات لا يزال قائماً لم يتغير، ويتحمل القسم (Fachbereich) مسؤولية تأكيد قدرة أعضائه ومؤسساته العلمية على تنفيذ المهام الموكلة إليهم.

غير أن مجلس (Fachbereich) هو المسؤول عن جميع قضايا البحث العلمي والتدريس، ويتولى رئاسته عميد (Dekan)، ولابد أن يكون هذا العميد أستاذاً من أعضاء المجلس.

المستويات المركزية في المؤسسات التعليمية (الأكاديمية) :

ويتولى سلطة مؤسسات التعليم العالي عميد (Rektor or Rektorat) أو رئيس (أو هيئة رئاسية)، وتجرى إجراءات انتخاب العميد من ضمن مجموعة الأساتذة العاملين فعلياً بالمؤسسة، ولا تقل مدة توليه العمل عن السنتين ، والتي يقوم فيها بتنفيذ المهام ذات الصلة ضمن نظام الدوام الكامل، ويمكن ترشيح أي فرد أتم تعليمه العالي ولديه الخبرة الكافية في مجال العمل – ولا سيما في الشؤون التعليمية (الأكاديمية) أو الإدارية – للحصول على وظيفة، وتبلغ مدة عمل الرئيس – ضمن نظام الدوام الكامل – أربع (٤) سنوات على الأقل، وبصرف النظر عن العميد

أو الرئيس، نجد أن مؤسسات التعليم العالي لديها مستشار، وهو أحد كبار الموظفين الإداريين والمسؤول عن الميزانية، وعلى الرغم من امتلاك العمداء والرؤساء سلطات قانونية رسمية، إلا إن سلطاتهم متوقفة على سلطة الأساتذة في النظام الإداري القائم على المجالس، وعلاوة على ذلك فمن الأهمية بمكان أن نعي صعوبة اكتساب القادة الخبرة المهنية في الإدارة إذا ما أرادوا ذلك، إذ إن مدة توليهم المسؤولية تكون عادة مدة قصيرة .

تقع مسئوولية اتخاذ القرار على هيئة أخرى مركزية مركبة خاصة بالمؤسسة بكاملها – مجلس الجامعة – وهو أمر يتميز بالأهمية عامة، على سبيل المثال: توزيع المصادر الخاصة بالعاملين والمصادر المادية بين الأقسام، ويعتمد تركيب الهيئات ، وحقوق الانتخاب للمجموعات على المؤهلات ، والوظائف ، ومسؤوليات الأطراف المتضمنة ، وعلى كل من يتأثر بتلك القرارات، وللأساتذة أغلبية المقاعد والأصوات في جميع الهيئات المفوضة بصنع القرار فيما يتعلق بأمور البحث العلمي والتدريس، وغيرها من الأمور المعنية بتعيين الأساتذة.

تتبنى مؤسسات التعليم العالي قوانينها الخاصة أو تشريعاتها الأساس (Grundordnungen) التي تخضع لمصادقة وزارة التعليم والعلوم أو وزارة الولاية الموجود بها المؤسسة، وتمثل هيئة مركبة مركزية المؤسسة بأجمعها، وتتضمن أعضاء هيئة العاملين والطلاب (وتسمى مجلساً (Konzil)، أو مؤتمراً (Konvent) ، أو جمعية (Versammlung)) وهي مفوضة بتمرير الدستور الأساس، وانتخاب أعضاء المجلس للرئيس أو الحكومي بالمؤسسة، ولغرض تمثيلهم في الهيئات الحاكمة، هذا وتشكل أفراد كل فئة منهم مجموعة خاصة كما يلي: الأساتذة، وغيرهم من العاملين التعليمين (الأكاديميين) ، والطلاب، وغيرهم من أعضاء جهاز هيئة التدريس والعاملين بالمؤسسة التعليمية (الأكاديمية) (دعم أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالمؤسسة التعليمية (الأكاديمية)) .

٦- ضمان الجودة التعليمية (الأكاديمية) في المؤسسات التعليمية (الأكاديمية):

٦ - ضمان الجودة[١] التعليمية (الأكاديمية) في المؤسسات التعليمية (الأكاديمية) :

ترنو سبـل واستراتيجيات ضمان الجودة التعليمية (الأكاديميـة) في المؤسسات التعليمية (الأكاديمية) ببرامجها وبأنظمتها الجديدة نحو ضمان جودة التعليم العالي، وينصب تركيز هذا القسـم على التقويم والاعتمـاد الداخليين والخارجيين للمقررات الدراسيـة، وبذلك فهو يركز في آليات مؤسسات التعليم العالي المهمة ذات الصلة.

٦-١ التقويم الداخلي ، والخارجي لجودة التعليم ، وكفاءته :

من الجدير بالذكر عدم امتلاك ألمانيا أي نظام تقويم جودة تعليم قومي لتقويم التدريس في التعليم العالي، إذ بدأت أولى مبادرات التقويم في منتصف التسعينيات الميلادية، التي تبنتها توصيات مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (HRK) والمجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat)، وتمثلت أهداف التقويمات المنصوص عليها لدى مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (HRK) والمجلس العلمي الألماني (Wissenschaftsrat) في زيادة الشفافية، وتعزيز المسؤولية المؤسسية، ودعم مؤسسات التعليم العالي في مقدمة التدابير المنهجية من أجل الرقي بمستوى الجودة وبمؤسسات التعليم العالي الألمانية الرقي التنافسي، وقد تبنت جميع الولايات سياسات التعليم العالي بها، وجعلت التقويم أحد مهام مؤسسات التعليم العالي.

وتضم إجراءات التقويم في الأساس ثلاثة (٣) عناصر: التقويم الذاتي، ومراجعة النظراء الخارجية، والمتابعة، وتتكرر جميع هذه الإجراءات على مدار خمس (٥) إلى ثمانِ (٨) سنوات، ويركز التقويم الذاتي في المقام الأول على العناصر الآتية :

- بنية الإدارة المعنية، وهيكلتها، وتنظيمها.
- أهداف التدريس، والتعلم الموضوعية.
- البرامج الدراسية.
- أعضاء هيئة التدريس والمصادر.
- الطلاب، والمقرر الدراسي.
- التدريس، والتعلم.
- آراء جهاز العاملين، والطلاب عن التدريس، والتعلم.
- حالة سوق العمل، وتوظيف الخريجيين.

ولا تتولى أي وكالة قومية تنسيق تقويم التدريس في ألمانيا، وتسعى عدد من المبادرات الإقليمية والمبادرات فيما بين الولايات إلى تجميع أنشطتها، فضلاً عن إنشاء شبكات بين مؤسسات

---

١. يعتمد هذا الفصل على "Schade، A." (٢٠٠٤م). التحول في صيغة ضمان جودة التعليم في ألمانيا: مزيداً من الاستقلالية ولكن مع تعدد تقويمات الجودة؟ الاعتماد والتقويم بالتعليم العالي في المنطقة الأوربية. S. Schwarz& D. F. Westerheijden. Dordrecht، دار كلوير التعليمية (الأكاديمية) للنشر. (٥: ١٧٥-١٩٦)، مجلس الاعتماد المستقل Akkreditierungsrat، (٢٠٠٧م). "كيفية عمل النظام". راجع ٠٥، ٢٩، ٢٠٠٧، على الرابط الآتي :
(http://www.akkreditierungsrat.de/index.php?id=23&L=1-)

التعليم العالي. توجدقائمة بالوكالات والمبادرات على الرابط الآتي (www.evanet.his.de) وتقع مسؤولية إعداد كامل إجراءات التقويم وإدارتها على عاتق الوكالات الإقليمية. وعلى الوكالات أن تتبع الجداول الزمنية، فضلاً عن فحص اكتمال البيانات المقدمة من الإدارات تحت المراجعة، وتنظيم زيارات للمواقع، ونشر التقارير النهائية، ويقوم النظراء في أثناء زيارات الموقع بمقابلة مجموعات من مختلف الفئات داخل المؤسسة، وتعد المحتويات الأساسة للتقرير الذي يكتبه النظراء بمساعدة الوكالة مراجعة نقدية للتقويم الداخلي، وتحديداً للمشكلات، واستعراضاً للحلول الممكنة، وينتج عادة من التقرير النهائي اتفاق الإدارات ورؤساء المؤسسات حول التدابير المقرر اتخاذها من أجل تطوير التدريس والتعلم، أو تحقيق أفضل النتائج، أو تأكيدالوصول إلى مستويات معينة في مدة زمنية محددة.

٢-٦ اعتماد المقررات الدراسية بالجامعة :

يوجد وصف للنظام الأساس لاعتماد المقررات الدراسية في مؤسسات التعليم العالي العامة في القسم (٢.١.١) من محتويات البرنامج.

يرتكز نظام الاعتماد في ألمانيا على القرارات التي يصدرها المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات (KMK) ، و على مؤتمر رؤساء الجامعات الألمانية (HRK)، ويستند النظام إلى مجلس الاعتماد المستقل (Akkreditierungsrat) على مستوى الدولة، وإلى وكالات الاعتماد التي تنظم وتنفذ برامج الاعتماد، ويضع مجلس الاعتماد المستقل (Akkreditierungsrat) معايير اعتماد وكالات الاعتماد، وبرامج الدرجات العلمية، وتنسيق كيفية تقويم هذه الوكالات لمحتوى وجودة برامج الدرجات العلمية وتهدف القرارات التي يتبناها مجلس الاعتماد المستقل (Akkreditierungsrat)، كما هو حال المبادئ التوجيهية التكميلية – أيضاً –، إلى ضمان موثوقية الإجراءات وقابلية مقارنتها وشفافيتها.

ولأن نظام الاعتماد الألماني منظم بطريقة غير المركزية، يُعد اعتماد البرامج الدراسية عن طريق وكالات الاعتماد التي يعتمدها مجلس اعتماد مؤسسة اعتماد البرامج الدراسية في ألمانيا إحدى خصائص هذا النظام، ويحدد مجلس الاعتماد بوصفه الهيئة الرئيسة المسؤولة عن اتخاذ قرارات المؤسسة المتطلبات الأساس لمرحلة الاعتماد، كما يقوم بالاعتماد على أساس معايير موثوقة وشفافة ومعترف بها دولياً، ويوجد الأساس الشرعي لنظام الاعتماد في قانون تأسيس "مؤسسة اعتماد البرامج الدراسية في ألمانيا"، – وأيضاً – في العقود المبرمة بين المؤسسة والوكالات حيث تحدد حقوق وواجبات المؤسسات الشريكة المتضمنة في نظام الاعتماد. وبوصفها جزءاً من اتفاقيات العقود التي تبرمها الوكالات، تُلزم هذه الوكالات نفسها نشر المعايير والقرارات الأخرى لمجلس الاعتماد ، بالإضافة إلى مراعاة المتطلبات المؤسسية المشتركة الخاصة بالمؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات (KMK) والموجودة في نسختهم الصالحة الحالية.

أسس اعتماد البرامج الدراسية للجامعات، وأهميتها :

تهدف مرحلة اعتماد مؤسسات الدولة أو تلك المعترف بها في المقام الأول إلى وضع البرامج الدراسية للبكالوريوس ولدرجة الماجستير من أجل مؤسسات التعليم العالي في ألمانيا، وإذا اجتاز أحد البرامج الدراسية مرحلة الاعتماد بنجاح، يُمنح الاعتماد لمدة محدودة – سواء بشروط أم من دون شروط، ويحمل ختم الجودة للمؤسسة لمدة هذه الفترة، ويمكن - أيضاً - استخدام الاعتماد جماعياً، إذا تم تضمين أي برامج دراسية منطقياً وبأسلوب معلل، وعادة يُؤخذ قرار الاعتماد على أساس برنامج دراسي واحد في مثل هذه الحالات.

وتتكون مرحلة الاعتماد من عدد من المراحل ، كما تعتمد على مبدأ مراجعة النظراء، وعندما تقدم إحدى مؤسسات التعليم العالي استمارة من أجل الحصول على اعتماد برنامج دراسي للوكالة التي وقع الاختيار عليها، تنشر الوكالة المعنية مجموعة تختص بالتقويم، بحيث يعكس تكوينها المحتوى المتخصص الذي يرتكز عليه البرنامج الدراسي علاوة على صورتها المحددة، وفي كل حالة تتكون مجموعة التقويم من ممثلين عن مؤسسات تعليمية (الأكاديمية) عليا – أي: المعلمين والطلاب – وممثلين عن المهنة، ويُقوم البرنامج الدراسي في ضوء المعايير المعطاة لاعتماد البرامج الدراسية ، وبوجه عام تشمل مرحلة التقويم تفتيشاً ميدانياً للمؤسسة يجريه المُقّيمون، وعلى أساس تقرير التقويم الذي تضعه مجموعة التقويم في ضوء قرارات لوائح مجلس الاعتماد تقرر لجنة الاعتماد المسؤولة في الوكالة إما منح الاعتماد للبرنامج الدراسي المعني، وإما منح الاعتماد المشروط أو التخلي عن العملية وإما رفض الاعتماد.

ويُعدّ اعتماد البرامج الدراسية الخاصة بالبكالوريوس ودرجات الماجستير رسمياً أحد توجيهات المتطلبات المؤسسية المشتركة الخاصة بالمؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات (KMK)، كما يجب أن يدخل الاعتماد – بوصفه شرطاً مسبقاً لمنح موافقة الدولة – تحت طائلة القوانين الفردية المختلفة المتعلقة بالتعليم العالي في كل ولاية فيدرالية ألمانية.

سبل اعتماد الوكالات التعليمية (الأكاديمية) ، وأهميته :

تُعتمد الوكالات في ضوء معايير اعتماد وكالات الاعتماد الموضوعة يجريه مجلس الاعتماد، وهنا -أيضاً- يُجرى التقويم في كل حالة عن طريق مجموعة مختصة بالتقويم يحددها مجلس الاعتماد ، وتتكون من خبيرين دوليين ، واثنين يمثلان مؤسسة التعليم العالي، وطالب عضو، وممثل للمهنة ذات الصلة ، كما هو موضح في القوانين العامة لإجراء عمليات الاعتماد وإعادة اعتماد وكالات الاعتماد، إذ إن اثنين من الخبراء المذكورين هما عضوان في مجلس الاعتماد، وعلى أساس تقرير تقويم مجموعة التقويم الموضوعي ، يقرر مجلس الاعتماد إما منح الاعتماد للوكالة المعنية وإما منح الاعتماد المشروط أو التخلي عن العملية وإما رفض الاعتماد، ويمكن ضمان اعتماد البرامج الدراسية على أساس معايير، ومقاييس موثوقة وقابلة للمقارنة ومعترف بها دولياً باستغلال وسائل اعتماد منتظمة، وبالاستفادة من إمكانية إعادة اعتماد الوكالات، والإشراف القانوني للاعتماد الذي تُجريه الوكالات التي يحددهامجلس الاعتماد أو بكليهما.

المراجع

Akkreditierungstrat. (2007). “How the System Works.” Retrieved 29.05.2007 , from http:/www.akkreditierungstrat.de/index.php?id=23&L=1.

Briedis, K. and K.-H. Minks (2004). Zwischen Hochschule und Arbeintsmarkt. Eine Befragung der Hochschulabsolvitennen und Hochschulabsolvitennen des Prungfungsjahres 2001. Hannover, Hoscshul-Informations-Sysytem.

Bundesministerium fur Bildung und Forschung. (2001). “Aktionsprogramm “Lebensbegleitendes Lernen fur alle”.” Retrieved 29.05.,2007, from http://www.bmbf.de/pub/aktionsprogramm_lebensbegleitendes_lernen_fuer_alle.pdf.

Bundesministerium fur Bildung und Forschung. (2004). “Die Fachhochshulen in Deutschland.” Retrieved 29.05.,2007, from http://www.bmbf.de/pub/die fachhochshulen in deutschland.pdf.

Bundesministerium fur Bildung und Forschung. (2006). Bundesbericht Furschung 2006.” Retrieved 29.05., 2007, from http://www.bmbf.de/pub/bufo2006.pdf.

Bundesministerium fur Bildung und Forschung. (2006). “exzellenitiative.” retrieved 22. November, 2006, from http://www.bmbf.de/de/1321.php.

Bundesministerium fur Bildung und Forschung. (2006). Reasearch and Innovatin in Germany 2006.” Retrieved 29.05.,2007, from htpp://www.bmbf.de/pub/research and innovation 2006.pdf.

Bundesministerium fur Bildung und Forschung. (2007). “Aufhebung des Hocschulramengesetzes.” Retrieved 24.05., 2007, from htpp://www.bmbf.de/de8680.php.

Bundesministerium fur Bildung und Forschung. (2007). “ Neues Befristungsrecht fur Arbeitsvertrage in der Wissenchaft.” Retrieved 24.05., 2007, from htpp://www.bmbf.de/de6776.php.

Deutsches Forschungsgemeinschaft and Wissenchaftsrat (2006). “Exzellenzinitiative des Bundes und der Lander. Ergebnis der Sitzung des Bewilligungsauschusses am 13, Oktober 2006.”

Deutsches Bundestag (2007). Siebzehnter Berichtnach§35 des Bundesausbildungsfordenrungsgesetzes zur Uberprufung der Bendarfssatze, Freibetrage sowie Vomhundertsatze und Hochstbetrage nach§ 21 Abs. 2. Drucksache Berlin, Bundesministerium fur Bildung und Forschung.

Enders. J. (2001). “A chair system in transition: Appointments, promotions, and gate-keeping in German higher education.” Higher Education 41(1): 3-25.

Eurydice. (2003). “ Germany 2002/2003. “ Structures of Education, Vocational Trainning and Adult Education System in Europe Retrieved 22.05., 2007, from http://www.eurydice.org/ressources/eurydice/pdf/041DN/041_DE_EN.pdf.

Eurydice. (2007). “ Germany. April 2007.” National summary sheets on education system in Europe and ongoing reforms Retrieved 22.05., 2007. from http://www.eurydice.org/ressources/eurydice/pdf/041DN/041_DE_EN.pdf.

Gewerkschaft fur Erziehung und Wissenschaft. (2006). “TV-L tritt in Kraft.” Retrieved 22. November, 2006, from htpp://www.gew.de/TV-L tritt in Kraft.html.

Hauss, K. (2006). “Zur Entwicklung des wissenchaftlichen Nachwuchses an deutschen Universitaten.” Retrieved 24.05., 2007, from http://www.forschunginfo.de/iq/agora/Promotion/promotion.asp.

Heublein U., R. Scmelzer, et al. (2005). “Studienabbruchstudie 2005. Die Studienabbrecherquoten in den Fachergruppen und Studienabereichen der Universitaten und Fachhocschulen. “HIS Kurz-Informationen A(1/2005).

Hochshul Information System. (2007). “Bachelor! Was sonst? Abschlussarten deutscher Studienanfangar im WS 2006/07.” HISBUS-Kurzinformation Nr. 17 Retrieved 23.05., 2007, from http://www.his.de/pdf/24/hisbus17.pdf.

Hochschulkompass. (2007). “Der Hochschulkompass der HRK.” Retrieved 23.05., 2007, from www.hochschulkompass.de.

Hochschulrektorenkonferenz. (2007). “Statistische Daten zur Einfuhrung von Bachelor- und Masterstudiengangen. Sommersemester 2007

“ Statistiken zur Hochschulpolitik 1/2007. Retrieved 23.05., 2007, from http://www.hrk.de/de/download/dateien/HRK StatistikBA MA SoSe2007 final.pdf.

Kaiser, K., H. Vossensteyn, et al. (2002). Public funding of higher education. A comparative study of funding mechanism in ten countries. Beleidsgerichte studies hoger onderwijs en watenschappelijk onderzoek Zoetermeer, Ministry of Education, Culture and Science.

المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية

سلسلة
تقارير التعليم العالي في الدول المتقدمة
(١)

التعليم العالي في ألمانيا

ترجمة
مركز البحوث والدراسات
بوزارة التعليم العالي
(CHERS)

١٤٣١هـ / ٢٠١٠م